

جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومي

2019



تقرير تحليل حالة السكان في مصر وتبايناتها المكانية 2017



جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومي



تقرير تحليل حالة السكان في مصر
وتبايناتها المكانية 2017

2019

لم يسبق نشر هذا التقرير أو أي أجزاء منه، ويحظر إعادة نشره في أي جهة
أخرى قبل أخذ موافقة المعهد
"الآراء في هذا البحث تمثل رأي الباحثين فقط"

فريق البحث

الهيئة العلمية من داخل المعهد:

الاستاذ الدكتور / أحمد عبد العزيز أحمد البقلي (باحث رئيس)

الاستاذ الدكتور / عزت صالح نمر زيان

الهيئة العلمية من خارج المعهد:

الأستاذ الدكتور / علاء سيد محمود

الدكتور / محمد السيد محمد ابراهيم

أ. سمير أبو ريا (باحث)

د. شريف الجمل (باحث)

الهيئة العلمية المعاونة:

أ. رضوى عطية (باحث مساعد)

الهيئة الإدارية:

زينب أحمد عبد العظيم (لوجيستيات)

المستخلص

تكمُن أهمية إعداد التقرير الحالي في كونه محدّداً علمياً لوضع الأساس المطلوب لمتابعة تنفيذ الإستراتيجيات والخطط القومية متوسطة وقصيرة الأجل الهادفة لتحقيق أهداف التنمية بشكل عام أو التنمية المستدامة مثل استراتيجية التنمية المستدامة : رؤية مصر 2030 ، أو تلك التي تركز على الحالة السكانية بشكل خاص مثل الاستراتيجية القومية للسكان 2030 والتي تم إعدادها من قبل المجلس القومي للسكان ، وتمثل مثل هذه التقرير الأساس العلمي لمتابعة تنفيذ تلك الاستراتيجيات والخطط على مستوى المحافظات وتقويمها بالاستناد إلى تحليلات علمية لأحدث البيانات المتاحة . كما يعد هذا التقرير من أهم مصادر المدخلات والتوصيات الفنية للاستراتيجيات السكانية والتي يجب إعدادها على مستوى المحافظات .

تأتي أهم أهداف هذا التقرير أنه يقدم تحليلاً عن آخر تطورات الحالة السكانية في مصر 2017 وتبايناتها المكانية . ونظراً للتغيرات التي طرأت على الساحة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية خلال السنوات القليلة الماضية ، فهناك حاجة إلى إعداد مثل هذا التقرير بشكل دوري سنوي أو كل سنتين . ووفق تلك الأهداف ، فمن المتوقع أن يتضمن التقرير على توصيات ونتائج تفيد عدد من الجهات المعنية بالسياسات السكانية ومنها وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري ، وزارة الصحة والسكان ، وزارة التنمية المحلية ، وزارة القوة العاملة والهجرة ، المجلس القومي للسكان ، ودواوين عموم المحافظات المختلفة .

من أهم نتائج التقرير هي تضاعف عدد السكان في أقل من ثلاثون عاماً، ارتفع متوسط الكثافة السكانية العامة بأكثر من 37 ضعف في حوالي خلال 215 عاماً ، الهيكل العمري للسكان ما زال هيكلياً يتسم باتساع القاعدة نتيجة ارتفاع المواليد بما يؤدي لزيادة معدلات الإعاقة والتكاليف الاقتصادية على الأسرة المصرية ، انخفاض المستوى التعليمي للسكان حيث تصل نسبة الأمية إلى أكثر من 25% من السكان ، تدنى نسبة المشاركة في النشاط الاقتصادي ، وتزايد معدلات الفقر . مما يعني أن الحديث عن القضايا الحاكمة للتنمية في مصر ومنذ ستينيات القرن الماضي ما زالت هي قضايا الفقر والجهل.

وفي محاولة لتحديد أولويات العمل السكاني على مستوى المحافظات ، أظهر التقرير إلى أن هناك ستة محافظات في قاع الترتيب في شمال وجنوب الصعيد ، هي محافظات : سوهاج وأسيوط والفيوم وبني سويف والمنيا والجيزة ، وتناول التقرير أولويات العمل بتلك المحافظات. كما يطرح التقرير منهجية جديدة لتنفيذ التعداد السكاني وهي منهجية التعداد القائم على السجلات الإدارية ، كما وضع عدد من التوصيات بهدف الاستفادة من المورد البشري بشكل أكثر كفاءة وفعالية .

الكلمات الدالة: السكان، السكان والتنمية، التباينات المكانية، الخصائص السكانية.

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
1	مقدمة
2	1. منهجية التقرير
2	2. مصادر البيانات والمعلومات
2	3. الأساليب الإحصائية المستخدمة
3	4. خطة الدراسة
14-4	الفصل الأول: تطور حجم السكان والعوامل المؤثرة عليه
4	مقدمة
4	1-1 تطور حجم السكان خلال القرن التاسع عشر
5	2-1 تطور حجم السكان خلال القرن العشرين وبدايات الواحد والعشرون
7	3-1 التوزيع المكاني للسكان
9	4-1 العوامل المؤثرة على النمو السكاني
9	1-4-1 المواليد
10	2-4-1 الوفيات
10	1-2-4-1 معدلات الوفيات العام
11	2-2-4-1 معدلات وفيات الأطفال الرضع
11	3-2-4-1 معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة
12	5-1 الزيادة الطبيعية
13	6-1 الهجرة
14	ملخص
22-15	الفصل الثاني: الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان
15	مقدمة
15	1-2 التوزيع النوعي للسكان
16	2-2 الهيكل العمري للسكان
16	3-2 الحالة التعليمية
18	4-2 الحالة الاقتصادية للسكان
18	1-4-2 التشغيل والمشاركة في النشاط الاقتصادي
20	2-4-2 حالة الفقر

الصفحة	الموضوع
20	ملخص
38-23	الفصل الثالث: أولويات العمل السكاني بالمحافظات
23	مقدمة
25	1- محافظة سوهاج
27	2- محافظة أسيوط
29	3- محافظة الفيوم
31	4- محافظة بني سويف
33	5- محافظة المنيا
35	6- محافظة الجيزة
37	ملخص
43-39	الفصل الرابع : الاستراتيجيات والخطط السكانية
39	مقدمة
39	1- الاستراتيجية القومية للسكان والتنمية 2015-2030
40	2- استراتيجية التنمية المستدامة : رؤية مصر 2030
41	3- خطة التنمية المستدامة للعام المالي 2016 - 2017
42	4- برنامج عمل الحكومة للعام المالي 2018\2019
42	ملخص
50-44	الفصل الخامس : البيانات السكانية في مصر - الواقع الراهن واتجاهات التطوير
44	مقدمة
45	1-5 مصادر البيانات السكانية في مصر - الواقع الراهن
46	2-5 تعداد السكان : اتجاهات للتطوير
50	ملخص
51	ملخص التقرير
54	قائمة المراجع
56	ملاحق

قائمة الأشكال

- 5 شكل (1-1) تطور عدد سكان مصر خلال القرن التاسع عشر (مليون نسمة)
- 6 شكل (1-2) التغير النسبي لعدد سكان مصر خلال الفترة من 1907 إلى 2017
- 7 شكل (1-3) تطور عدد السكان في مصر خلال الفترة من 1800 إلى 2017
- 8 شكل (1-4) التوزيع النسبي للسكان على المحافظات عام 2017
- 9 شكل (1-5) الكثافة السكانية بالمساحة المأهولة حسب المحافظات 2017
- 10 شكل (1-6) التباين في معدل المواليد (لكل ألف نسمة) على مستوى المحافظات عام 2017
- 10 شكل (1-7) التباين في معدل الوفيات (لكل ألف نسمة) على مستوى المحافظات عام 2017
- 11 شكل (1-8) التباين في معدل وفيات الأطفال الرضع (لكل ألف مولود حي) على مستوى المحافظات عام 2017
- 12 شكل (1-9) التباين في معدل وفيات الأطفال دون الخامسة (لكل ألف مولود حي) على مستوى المحافظات عام 2017
- 12 شكل (1-10) التباين في معدل الزيادة الطبيعية لكل ألف نسمة على مستوى المحافظات 2017
- 13 شكل (1-11) صافي الهجرة في مصر ما بين تعداد 1996 وتعداد 2006
- 15 شكل (2-1) : نسبة النوع على مستوى المحافظات 2017
- 16 شكل (2-2) : الهيكل العمري للسكان 2017
- 17 شكل (2-3) نسبة الأمية (للسكان 10 سنوات فأكثر) على مستوى المحافظات عام 2017
- 18 شكل (2-4) نسبة الحاصلين على تعليم متوسط (للسكان 10 سنوات فأكثر) على مستوى المحافظات عام 2017
- 18 شكل (2-5) نسبة الحاصلين على تعليم جامعي أو أعلى (%) على مستوى المحافظات عام 2017
- 19 شكل (2-6) معدل المساهمة في النشاط الاقتصادي ومعدل التشغيل على مستوى المحافظات عام 2017
- 19 شكل (2-8) معدل التشغيل في محافظات مصر 2017
- 20 شكل (2-7) نسب الفقر في محافظات مصر
- 24 شكل (3-1) موقع المحافظات الست ذات الأولوية في العمل السكاني
- 27 شكل (3-2) ترتيب محافظة سوهاج في بعض المؤشرات المختارة
- 28 شكل (3-3) ترتيب محافظة أسيوط في بعض المؤشرات المختارة
- 31 شكل (3-4) ترتيب محافظة الفيوم في بعض المؤشرات المختارة
- 33 شكل (3-5) ترتيب محافظة بني سويف في بعض المؤشرات المختارة
- 35 شكل (3-6) ترتيب محافظة المنيا في بعض المؤشرات المختارة
- 36 شكل (3-7) ترتيب محافظة الجيزة في بعض المؤشرات المختارة
- 45 شكل (5-1) هيكل البيانات السكانية في مصر
- 47 شكل (5-2) الهيكل العام للنظام الإحصائي القائم على السجلات
- 48 شكل (5-3) العلاقة بين السجلات الإدارية والسجلات الإحصائية
- 49 شكل (5-4) خصائص التعداد التقليدي مقابل التعداد القائم على السجلات الإدارية

قائمة الملاحق

- 56 ملحق (1) تطور عدد سكان مصر خلال القرن التاسع عشر (مليون نسمة)
- 56 ملحق (2) تطور عدد سكان مصر خلال القرن العشرين وبدايات الواحد والعشرون (مليون نسمة)
- 57 ملحق (3) توزيع السكان حسب المحافظات 2017
- 57 ملحق (4) الكثافة السكانية بالمساحة المأهولة حسب المحافظات 2017
- 58 ملحق (5) معدلات المواليد للسكان 2017
- 58 ملحق (6) معدلات الوفيات للسكان 2017
- 59 ملحق (7) معدل وفيات الأطفال الرضع 2017
- 59 ملحق (8) معدل وفيات الأطفال دون الخامسة 2017
- 60 ملحق (9) التغير في معدلات الزيادة الطبيعية للسكان ما بين 2006-2017
- 61 ملحق (10) صافي الهجرة في مصر ما بين تعداد 1996 وتعداد 2006
- 62 ملحق (11) الهيكل النوعي للسكان 2017
- 63 ملحق (12) الهيكل العمري للسكان 2017
- 63 ملحق (13) الحالة التعليمية للسكان 2017 على مستوى المحافظات
- 64 ملحق (14) معدل المساهمة في النشاط الاقتصادي ومعدل التشغيل على مستوى المحافظات عام 2017
- 64 ملحق (15) نسبة الفقر في محافظات مصر
- 65 ملحق (16) المؤشرات المستخدمة في تطبيق أسلوب مجموع الرتب
- 71 ملحق (17): أولويات التنمية على مستوى المحافظات وفق بعض المؤشرات

مقدمة

شهد عدد سكان مصر زيادة كبيرة خلال العقد الماضي ، حيث تشير نتائج تعداد السكان 2017 والذي قام به الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، إلى وصول عدد سكان مصر إلى حوالي 104 مليون نسمة بينهم حوالي 94 مليون داخل مصر ، وبمقارنة هذا العدد بـ 72 مليون نسمة في تعداد 2006، يتضح أن عدد سكان مصر قد ارتفع بأكثر من 20 مليون نسمة في 11 سنة . وتشير الحالة الجدلية إلى أن هذه الزيادة المطردة تعوق مجهودات التنمية بشتى صورها وما لذلك من آثار سلبية على نوعية الحياة وعلى الخدمات الأساسية بما في ذلك التعليم والصحة والإسكان وإمدادات المياه وغيرها من مقومات الحياة الكريمة.

هناك عدد من التقارير التي تناولت حالة السكان في مصر في الفترة الماضية ، غير أن تلك التقارير ركزت على البعد القومي ولم تتناول البعد المكاني والتفاوتات المكانية ، لذا يقدم التقرير الحالي تحليل للوضع السكاني في مصر للوصول إلى حالة السكان في الوقت الحالي في مصر وذلك تسهيلاً لربطها بالتغيرات في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية الحادثة **وبالتركيز على البعد المكاني** الذي يتم تجاهله في كثير من التقارير .

وتكمن أهمية إعداد التقرير الحالي في كونه محدداً علمياً لوضع الأساس المطلوب لمتابعة تنفيذ الإستراتيجيات والخطط القومية متوسطة وقصيرة الأجل الهادفة لتحقيق أهداف التنمية بشكل عام أو التنمية المستدامة مثل استراتيجية التنمية المستدامة : رؤية مصر 2030¹ ، أو تلك التي تركز على الحالة السكانية بشكل خاص مثل الاستراتيجية القومية للسكان 2030 والتي تم إعدادها من قبل المجلس القومي للسكان ، وتمثل مثل هذه التقرير الأساس العلمي لمتابعة تنفيذ تلك الاستراتيجيات والخطط على مستوى المحافظات وتقويمها بالاستناد إلى تحليلات علمية لأحدث البيانات المتاحة . كما يعد هذا التقرير من أهم مصادر المدخلات والتوصيات الفنية للاستراتيجيات السكانية والتي يجب إعدادها على مستوى المحافظات .

وتأتي أهم أهداف هذا التقرير أنه يقدم تحليلاً عن آخر تطورات الحالة السكانية في مصر 2017 وتبايناتها المكانية . ونظراً للتغيرات التي طرأت على الساحة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية خلال السنوات القليلة الماضية ، فهناك حاجة إلى إعداد مثل هذا التقرير بشكل دوري سنوي أو كل سنتين .

ووفق تلك الأهداف ، فمن المتوقع أن يتضمن التقرير على توصيات ونتائج تفيد عدد من الجهات المعنية بالسياسات السكانية ومنها وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري ، وزارة الصحة والسكان ، وزارة التنمية المحلية ، وزارة القوة العاملة والهجرة ، المجلس القومي للسكان ، ودواوين عموم المحافظات المختلفة .

¹ تعمل وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري على تحديثها وإضافة محور للسكان والذي كان غائبا في النسخة الأولى منها.

1. منهجية التقرير.

يعتمد التقرير على المنهج الإستقرائي والمنهج الوصفي التحليلي من خلال استعراض الخصائص الديموجرافية للسكان بشكل عام ، وكذلك تحليل العوامل المؤثرة والعلاقات التبادلية بين تلك الخصائص بالتركيز على التباينات الإقليمية بشكل خاص . كذلك يستخدم التقرير المنهج الاستدلالي من خلال فحص البيانات والمعلومات المتوفرة ومحاولة استكمالها وتطبيق بعض الأساليب الإحصائية لتأكيد العلاقات بين الخصائص الديموجرافية بين المحافظات المصرية المختلفة وداخل كل محافظة على حدة .

2. مصادر البيانات والمعلومات.

نظراً لأن الهدف الأساسي للتقرير هو تحليل حالة السكان في عام 2017 ، لذا تم الاعتماد على البيانات المتاحة للتعداد العام للإسكان والسكان والمنشآت لعام 2017 بشكل أساسي ، وتم الاعتماد على النتائج النهائية والمنشورة من قبل الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء . هنا يجب التنويه إلى أن جداول توزيع القوى العاملة بكل وخصائصها الاجتماعية والاقتصادية لم تنشر حتى تاريخ كتابة التقرير . كما تم الاعتماد على عدد من المصادر الأخرى خاصة في الأجزاء التي تتناول تحليل بيانات تاريخية في الفصل الأول من التقرير .

3. الأساليب الإحصائية المستخدمة.

يستخدم التقرير عدد من الأساليب الإحصائية المتبعة في مثل هذه التقارير والمتعارف عليها بين المجتمع الديموجرافي ، غير أنه وجب التنويه إلى أحد الأساليب الإحصائية والمستخدمه بالتقرير نظراً لأهميتها في الوصول إلى تحديد أولويات العمل السكاني على مستوى المحافظات حيث يستخدم التقرير أسلوب "مقياس مجموع الترتيب" "Sum of Ranking Index" ويقوم على إنشاء مصفوفة بيانية تمثل أسطرها المحافظات وتمثل أعمدة المصفوفة متغيرات الدراسة المطلوب تحديد التباينات بين المحافظات على أساسها . وباستخدام هذا الأسلوب تم التوصل إلى ستة محافظات ذات الأولوية في العمل السكاني وفق المؤشرات المستخدمة والمتاح لها بيانات وهي 37 مؤشر ما بين مؤشرات ديموجرافية واقتصادية واجتماعية . (انظر ملحق رقم 16) وتلك المحافظات هي سوهاج ، أسيوط ، الفيوم ، بني سويف ، المنيا ، والجيزة . حسب الترتيب ، لذا تم تحليل حالة السكان في تلك المحافظات بشكل أكثر عمقاً في الفصل الثالث لتحديد أوجه القصور ومجالات العمل والتي يجب التركيز عليها في تلك المحافظات .

4. خطة الدراسة

تمثلت خطة إعداد التقرير في مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة¹، ومن ثم تم وضع هيكل تفصيلي للتقرير، بالتوازي مع عملية تجميع المعلومات ومعالجتها ومراجعتها مكتبياً واستخراج الجداول والتحليلات الإحصائية ومن ثم كتابة التقرير بشكله الحالي. ويقع التقرير في حوالي ستون صفحة تضم المقدمة وخمسة فصول بالإضافة إلى الملخص والمراجع ومصادر المعلومات والبيانات. وتضم المقدمة تمهيدا يوطئ الموضوع وأهمية وأهداف التقرير والمنهج البحثي الذي اتبع لاستكشاف وقائع الموضوع ومادته التحليلية.

يتناول الفصل الأول حجم السكان ومعدلات النمو، كما يتناول العوامل المؤثرة على النمو السكاني، أما الفصل الثاني فيتناول الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان، ويتناول الفصل الثالث أولويات العمل السكاني في محافظات الجمهورية، وخاصة في المحافظات الستة ذات الأولوية مكانياً، كما يتناول الفصل الرابع تحليل السايات السكانية المتبعة في مصر من خلال عرض بعض الوثائق التنموية مثل استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030، الاستراتيجية القومية للسكان 2015-2030، وكذلك بعض خطط التنمية وبرامج العمل الحكومية، ويأتي الفصل الخامس لي طرح منهجية حديثة لتنفيذ تعداد السكان، وهي منهجية قائمة على السجلات الإدارية، وينتهي التقرير بملخص يستعرض أهم النتائج والتوصيات.

¹ صندوق الأمم المتحدة للسكان (مصر)، 2016، "تحليل الوضع السكاني في مصر 2016"، صندوق الأمم المتحدة للسكان (مصر)، 2017، "حالة السكان في العالم: عالم منقسم (الصحة الإنجابية والحقوق الإنجابية في زمن عدم المساواة).

الفصل الأول

تطور حجم السكان والعوامل المؤثرة عليه

مقدمة

بدأ الاهتمام بالمشكلة السكانية بشكل مكثف على كافة المستويات منذ عدة عقود من الزمن ، وكان هذا الاهتمام نتيجة الربط بين مشاكل التنمية وتأثير الزيادة السكانية المطردة عليها . حيث ترتبط الزيادة السكانية بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ارتباطاً وثيقاً بحيث تؤثر الزيادة السكانية بصورة مباشرة على الجهود المبذولة في مجالات التنمية المختلفة . وهناك اختلاف في وجهات النظر في العلاقة بين السكان والتنمية لا يتسع المجال هنا لعرضها .

كما تمثل المعلومات الخاصة بالسكان من حيث حجم السكان ، التوزيع العمري والنوعي لهم، توزيعهم الجغرافي، وخصائصهم الاجتماعية والاقتصادية ، والأوضاع المعيشية والتوزيع المكاني والموارد الطبيعية للدولة موارد في غاية الأهمية لأغراض صناعة واتخاذ وتنفيذ القرارات والسياسات والتخطيط لها، وبناء استراتيجيات التنمية بوجه عام والاستراتيجيات السكانية على وجه الخصوص.

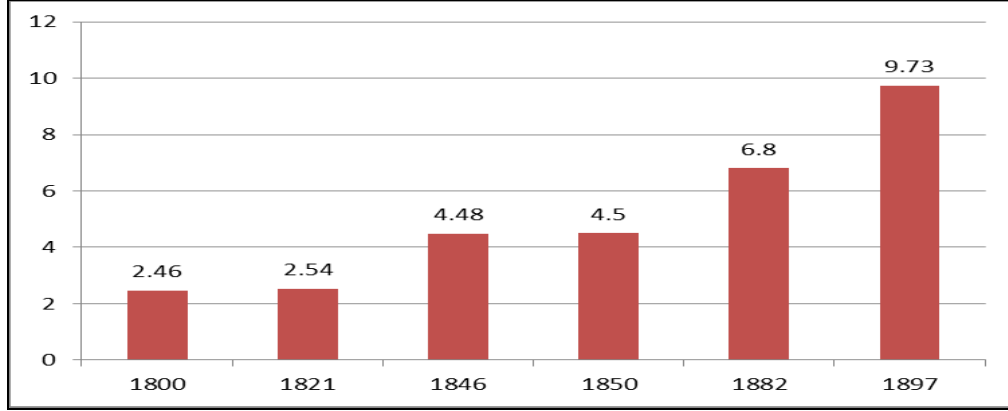
لذا يقدم هذا الفصل قراءة لتطور حجم السكان ومعدلات للنمو السكاني في مصر بداية من عام 1800م حتى أحدث بيانات متاحة من خلال تعداد السكان والإسكان والمنشآت 2017 ، وكذلك يستعرض التفاوتات الإقليمية (بين المحافظات) وفق آخر تعداد للسكان . كما يتناول بالدراسة والتحليل العوامل الديموجرافية المؤثرة على النمو السكاني لما لها من أهمية في تحديد أولويات العمل السكاني لمتخذي القرار في مجالات العمل السكانية . وكما هو معلوم بين مجتمع الديموجرافيين أن من أهم العوامل المؤثرة على النمو السكاني بشكل مباشر تأتي معدلات المواليد ومعدلات الوفيات ومن ثم التأثير على معدلات الزيادة الطبيعية وكذلك معدلات الهجرة .

1-1 تطور حجم السكان خلال القرن التاسع عشر.

قُدر عدد سكان القطر المصري في عام 1800م في زمن الحملة الفرنسية بحوالي 2,46 مليون نسمة ، وصل إلى 2,54 في عام 1821 ، وفي عام 1846 وصل إلى 4,48 مليون نسمة ، وفي 1850 بلغ عدد السكان في تعداد إحصائي 4,5 مليون نسمة ، وفي تعداد السكان عام 1882 بلغ عدد السكان 6,8 مليون نسمة . وفي تعداد 1897 وصل عدد السكان إلى 9,73 مليون نسمة ، كما يعرض الشكل رقم (1-1).

ومن الملحق رقم (1) يلاحظ أن نسبة التغير السنوي في عدد السكان تتفاوت من فترة إلى أخرى ، حيث وصلت إلى أقصاها خلال الفترة من 1821 إلى 1846 ، حيث وصل التغير السنوي إلى 3.06% ، كما بلغت القيمة الأدنى للتغير السنوي خلال الفترة ما بين 1846 إلى 1850، حيث كانت 0.11%.

شكل (1-1) تطور عدد سكان مصر خلال القرن التاسع عشر (مليون نسمة)



المصدر: ملحق رقم (1)

1-2 تطور حجم السكان خلال القرن العشرين وبدايات الواحد والعشرون .

تتوالى الزيادات السريعة لعدد السكان خلال القرن العشرين وبدايات القرن الحالي ليصل عدد السكان إلى 11,39 مليون نسمة في عام 1907 ،¹ وإلى 12,7 في عام 1917 ، ثم إلى 14,2 في عام 1927 ، وإلى 15,9 في عام 1937 ، وفي عام 1947 وصل عدد السكان إلى 18,9 ، وفي تعداد 1966 وصل عدد سكان مصر إلى 29,9 مليون نسمة ، ثم قفز إلى 36,6 مليون نسمة في عام 1976 ، وإلى 48,3 مليون نسمة في عام 1986، وفي عام 1996 وصل عدد السكان إلى 61,5 مليون نسمة. هذا وبلغ عدد سكان مصر حسب نتائج تعداد عام 2006 حوالي 72,6 مليون نسمة² ، كما أُدر عدد السكان في عام 2013 بحوالي 83,7 مليون نسمة³ . وتشير الأرقام إلى ارتفاع عدد السكان إلى 88 مليون نسمة في بداية عام 2015 ،⁴ كما بلغ عدد السكان وفق تعداد 2017 نحو 94.8 مليون نسمة⁵ .

¹ نظارة المالية ، إدارة عموم الإحصاء الاميرية ، الاحصاء السنوي العام للقطر المصري عام 1910 (السنة الثانية) ، المطبعة الأميرية بمصر 1911.

² الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب الاحصائي السنوي ، اصدار ديسمبر 2008 ، ص 26-27.

³ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب الاحصائي السنوي ، اصدار سبتمبر 2013 ، مرجع رقم (2013-01111-71) .

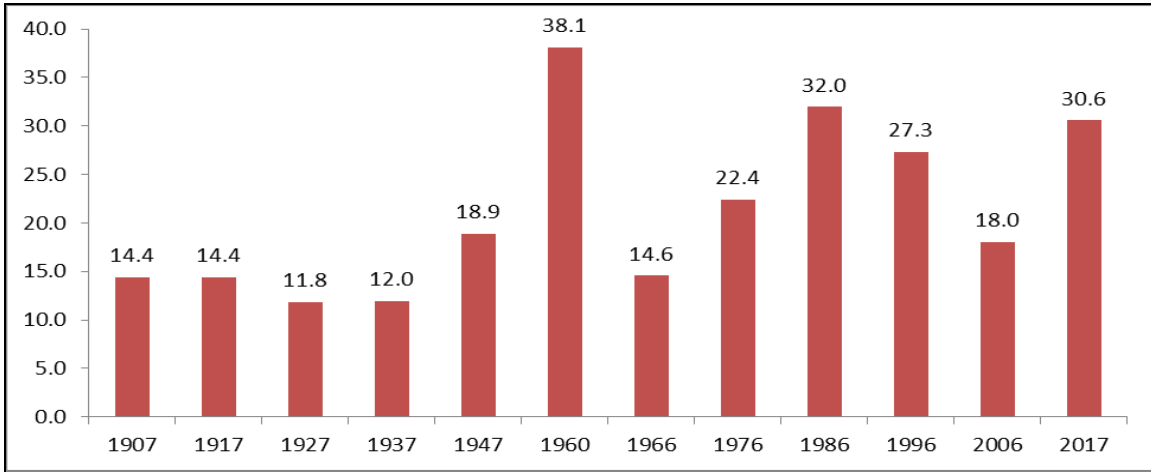
⁴ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، مصر في ارقام، اصدار مارس 2015 ، مرجع رقم (2015-01112-71) .

⁵ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، مصر في أرقام.

وتظهر تلك النتائج أن عدد سكان مصر قد تضاعف خلال خمسون عاماً ، حيث ارتفع من حوالي 9.7 مليون نسمة في عام 1907 إلى حوالي 19 مليون نسمة في عام 1947، ثم تضاعف مرة أخرى خلال تسعة وعشرون عاماً ، حيث وصل إلى حوالي 37 مليون نسمة في عام 1976 . وتضاعف مرة أخرى خلال ثلاثون عاماً، حيث وصل إلى حوالي 72.6 مليون نسمة في عام 2006.

كما يلاحظ من الجدول (1-2) أن التغير النسبي بين التعدادات المختلفة بعد أن كان يتميز بالاستقرار النسبي خلال الفترة من 1907 إلى 1947 ، حيث كانت قيمته بين 14.4% و 19% ، بدءاً في التذبذب الشديد منذ العام 1960 وحتى تعداد 2017 ، حيث وصل في ذروته إلى 37.4%، ثم إنخفض إلى 15.3% خلال العشر سنوات التالية ، ويستمر في التذبذب صعوداً ونزولاً خلال الفترات البيئية للتعدادات التالية .

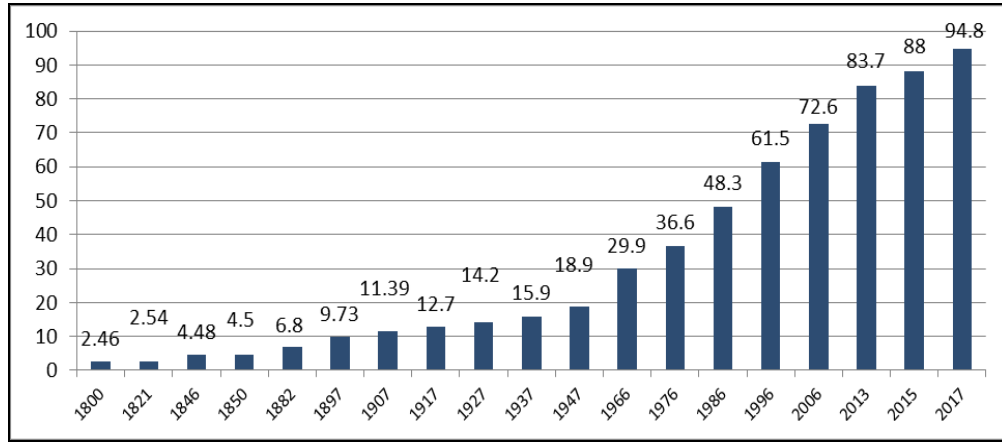
شكل (1-2) التغير النسبي لعدد سكان مصر خلال الفترة من 1907 إلى 2017



المصدر: بيانات الملحق رقم (2)

وبشكل عام ، ومن خلال الأرقام السابق ذكرها ومن خلال الشكل رقم (1-3) نلاحظ ارتفاع متوسط الزيادة السنوية في عدد السكان خلال المائة سنة الماضية من حوالي 351 ألف نسمة في السنة خلال الفترة من 1917 إلى 1966 ، إلى أكثر من 1,2 مليون نسمة سنوياً خلال الفترة من 1966 إلى عام 2015 ، إلى حوالي 2 مليون نسمة بين آخر تعدادين (2006-2017). كما يلاحظ من البيانات أن عدد السكان زاد بحوالي 1,3 مرة خلال الفترة (2006-2017) ، وفي حالة بقاء معدلات الزيادة على نفس الوتيرة ، فمن المتوقع أن يتضاعف عدد السكان خلال أربعة عشر عاماً بدءاً من عام 2006 ، أي بحلول عام 2020.

شكل (3-1) تطور عدد السكان في مصر خلال الفترة من 1800 إلى 2017



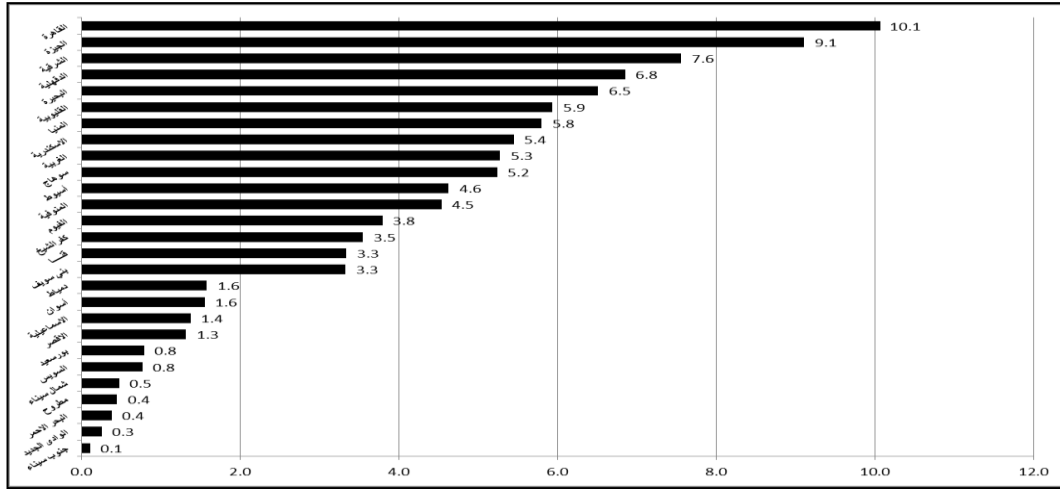
المصدر: معهد التخطيط القومي، (2016)، تفاعلات المياه والمناخ والانسان في مصر (إعادة التشكيل من أجل إقتصاد متواصل)، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (271)، معهد التخطيط القومي، ص 5.

3-1- التوزيع المكاني للسكان .

على بالرغم من اتساع المساحة الكلية لمصر إلى نحو مليون كيلو متر مربع ، إلا أن سكانها يتركزون في شريط ضيق نسبياً يمثل أغلبه الوادى والدلتا ، بالإضافة إلى بعض الواحات في وسط الصحراء . وقد ترتب على ذلك انخفاض المساحة المأهولة بالسكان (حوالي 7,7%) ، وارتفاع الكثافة السكانية بها (تصل متوسط الكثافة السكانية العامة في مصر إلى حوالي 95 نسمة/كم² عام 2017)، ويعكس ذلك توزيع غير متوازن للسكان بما قد يحمله من آثار سلبية ، تتمثل في ظواهر مثل العشوائيات والفقر والبطالة ، وغيرها من المشكلات المرتبطة بتدنى الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان .

يعكس الشكل رقم (4-1) توزيع السكان على المحافظات المختلفة وفق تعداد 2017، ومن البيانات نلاحظ أن هذا التوزيع هو توزيع غير متوازن سكانياً ، حيث نجد أن محافظة القاهرة تستحوذ على النصيب الأكبر من السكان (10.1% من إجمالي السكان) ، في حين يمثل عدد السكان في محافظة جنوب سيناء حوالي 0.1% من إجمالي سكان الجمهورية.

شكل (1-4) التوزيع النسبي للسكان على المحافظات عام 2017



المصدر: الملحق رقم (3) .

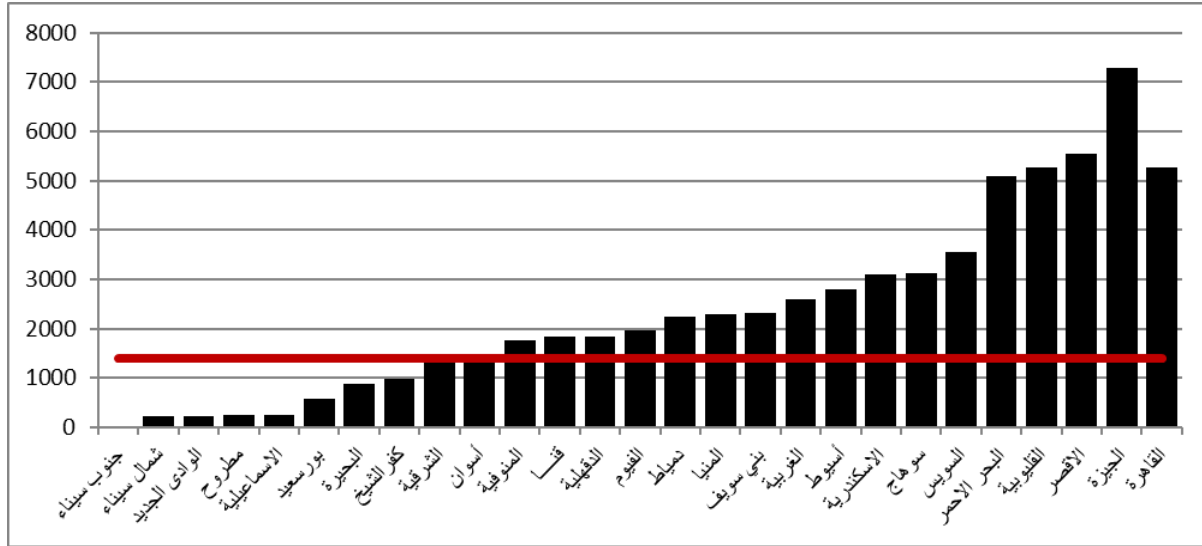
ولمزيد من التأكد من عدم التوازن السكاني مكانياً لابد من تحديد عنصر المساحة وذلك من خلال حساب الكثافة السكانية ، خاصة الكثافة السكانية الصافية والتي يستخدم فيها المساحة المأهولة بالسكان . يعرض الملحق رقم (4) والشكل رقم (1-5) الكثافة السكانية على المساحة المأهولة بالمحافظات المختلفة عام 2017 ، ومنهما نجد أن الكثافة السكانية بالمحافظات تؤكد نظرية التوزيع غير المتوازن للسكان ، حيث تتراوح قيمة الكثافة السكانية الصافية بين أكثر من 50 ألف نسمة على الكيلو متر المربع بمحافظة القاهرة وبين 6.1 فرد بمحافظة جنوب سيناء . وباستخدام بيانات الجدول والشكل المذكورين يمكن التوصل لمجموعة الحقائق التالية:

- بلغ متوسط الكثافة السكانية الصافية في مصر 1393.8 نسمة / كم² عام 2017.
- بلغت أعلى كثافة سكانية بمحافظة القاهرة أكثر من 50 ألف نسمة / كم² ، أي ما يزيد عن أكثر من 36 ضعف المتوسط العام للجمهورية ، كما تمثل ما يزيد عن 8 آلاف ضعف أقل المحافظات كثافة للسكان (محافظة جنوب سيناء) ، وأكثر من 88 ضعف الكثافة السكانية الصافية بمحافظة بورسعيد (أقل المحافظات الحضرية كثافة للسكان).
- يأتي في المرتبة الثانية محافظة الجيزة (7276.3 نسمة / كم²) ، يليها كل من محافظات الأقصر والقلوبية والبحر الأحمر ثم محافظة السويس.

ومن المؤكد والمثبت علمياً وعملياً أن ارتفاع الكثافة السكانية قد يصاحبه وجود عبء وضغط سكاني على التجمعات القائمة في عدد من المجالات منها : اختناق البنية الأساسية (مياه الشرب ، كهرباء ، وصرف صحي) ، كما يؤدي إلى الضغط على الخدمات الاجتماعية (مرافق تعليمية وصحية) ، بالإضافة

إلى مشاكل تتعلق بتلوث البيئة ، زحف المباني على الأراضي الزراعية المحدودة ، وغيرها من المشكلات، الأمر الذي يستوجب تدخل المخطط ومتخذي لضمان تنفيذ البرامج التنموية المختلفة بشكل أكثر فعالية.

شكل (5-1) الكثافة السكانية بالمساحة المأهولة حسب المحافظات 2017



المصدر: ملحق (4) .

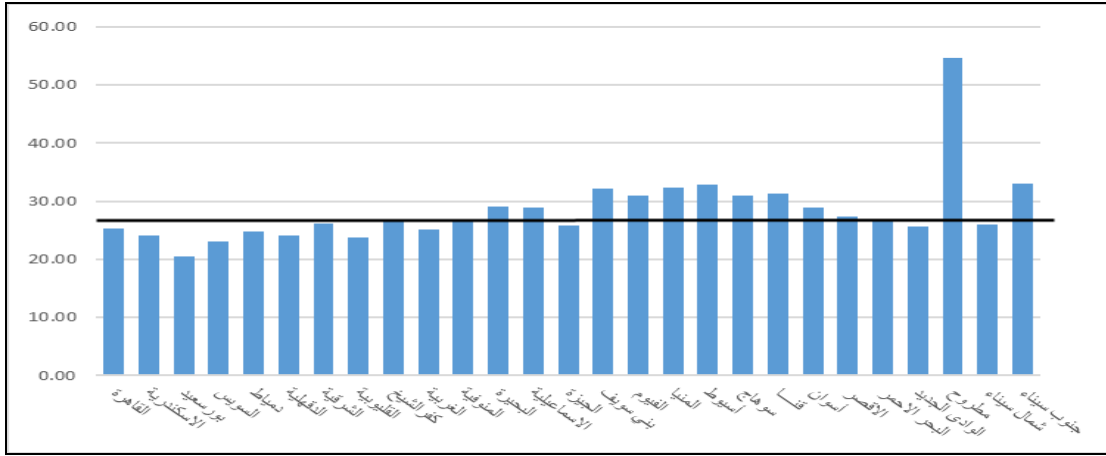
4-1 العوامل المؤثرة على النمو السكاني.

يتناول هذا الجزء من التقرير بالدراسة والتحليل العوامل الديموجرافية والمؤثرة على النمو السكاني لما لها من أهمية في تحديد أولويات العمل السكاني لمتخذي القرار في مجالات العمل السكانية المختلفة . وكما هو معلوم بين مجتمع الديموجرافيين أن من أهم العوامل المؤثرة على النمو السكاني بشكل مباشر تأتي معدلات المواليد ومعدلات الوفيات ومن ثم التأثير على معدلات الزيادة الطبيعية وكذلك معدلات الهجرة ، والتي نظرا لعدم توفر بيانات عنها ما بين عامي 2006 و 2017، سيتم تحليل بيانات الهجرة ما بين عامي 1996 و 2006 والمتوفر عنها بيانات .

1-4-1 المواليد.

يوضح الشكل رقم (6-1) التباين في معدل المواليد بين المحافظات المصرية المختلفة، ومنه يتضح أن أغلب قيم المؤشر بالمحافظات تدور حول المتوسط العام للجمهورية (حوالي 27 مولود حي لكل ألف نسمة). هذا في حين أم قيمة المؤشر في محافظة مطروح تعتبر من القيم المتطرفة، كما أنه من المتوقع أن ترتفع قيم المؤشر في محافظات الوجه القبلي عن محافظات الوجه البحري وعن المتوسط العام للجمهورية لما لتلك المحافظات من عادات وتقاليد وموروثات إجتماعية وثقافية حاكمة ما زالت تؤثر على معدلات الإنجاب.

شكل (1-6) التباين في معدل المواليد (لكل ألف نسمة) على مستوى المحافظات عام 2017



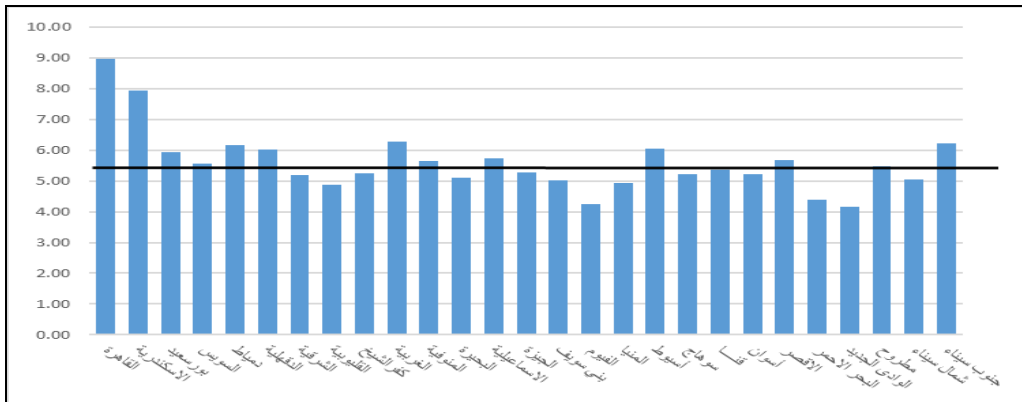
المصدر: باستخدام بيانات الملحق رقم (5).

1-4-2 الوفيات

1-2-4-1 معدلات الوفيات العام

يوضح الشكل رقم (1-7) أن نمط معدلات الوفيات هو الصورة العكسية نسبياً لنمط معدلات المواليد، وهذا أمر طبيعي ومتوقع. لكن ما يثير الانتباه هو ارتفاع معدلات الوفيات بالمحافظات الحضرية، خاصة القاهرة والأسكندرية عن باقي محافظات الجمهورية وعن المتوسط العام والتي من المفترض أو المتوقع أن تنخفض فيها معدلات الوفيات وفقاً لتركز الرعاية الصحية ومرافقها في تلك المحافظات بالمقارنة بالمحافظات الأخرى. وقد يرجع السبب في ذلك إلى دقة نظام تسجيل بيانات الوفيات بالمحافظات الحضرية. إلى جانب ارتفاع معدلات الوفيات في بعض المحافظات الأخرى مثل دمياط، الدقهلية، الغربية، الإسماعيلية، أسيوط، وجنوب سيناء.

شكل (1-7) التباين في معدل الوفيات (لكل ألف نسمة) على مستوى المحافظات عام 2017

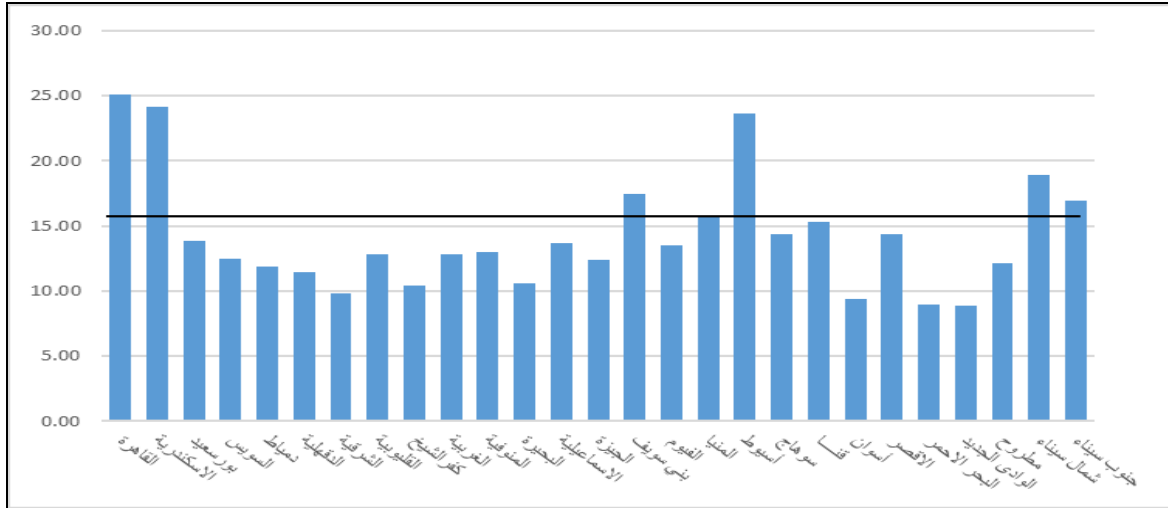


المصدر: باستخدام بيانات ملحق رقم (6).

1-4-2-2 معدلات وفيات الأطفال الرضع

يتباين الوضع في المحافظات المصرية بشكل واضح فيما يتعلق بمؤشر معدل وفيات الأطفال الرضع، حيث كما يوضح الشكل رقم (1-8) أن قيم المؤشر تتذبذب منخفضة في محافظات مثل الشرقية ، كفر الشيخ البحيرة بالوجه البحري ، وبمحافظة أسوان بالوجه القبلي ، وبمحافظة البحر الأحمر والوادي الجديد بمحافظات الحدود، في حين ترتفع قيم المؤشر في كل من القاهرة ، الاسكندرية ، أسيوط ، بني سويف، وشمال وجنوب سيناء . ويمكن تفسير ارتفاع قيم هذا المؤشر بالمحافظات الحضرية إلى ارتفاع نسبة تسجيل حالات الوفيات بتلك المحافظات مقارنة بباقي المحافظات. وبشكل عام فإن تفسير هذا التباين يحتاج إلى دراسات متعمقة .

شكل (1-8) التباين في معدل وفيات الأطفال الرضع (لكل ألف مولود حي) على مستوى المحافظات عام 2017

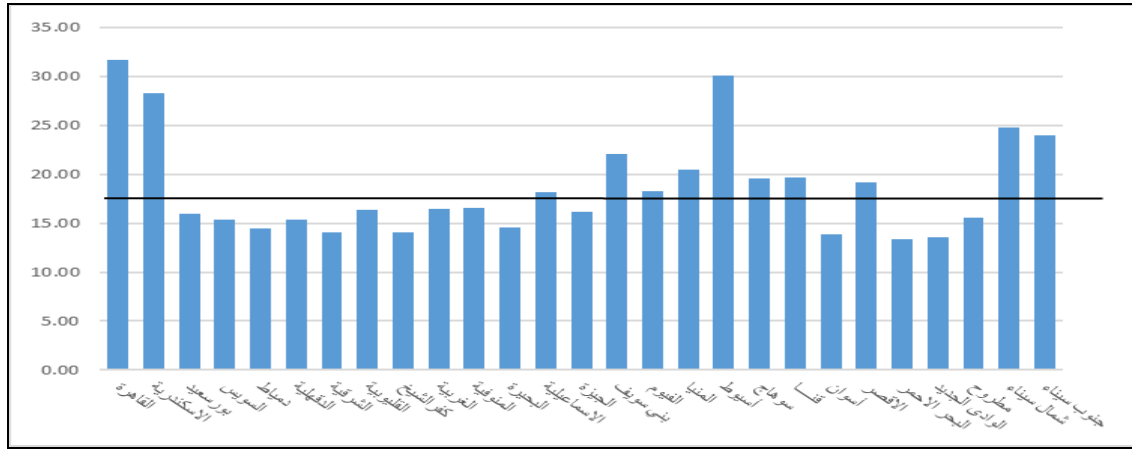


المصدر: باستخدام بيانات الملحق رقم (7) .

1-4-2-3 معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة

يتمثل التباين بين المحافظات المختلفة في معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة مع معدلات وفيات وفيات الأطفال الرضع، كما يتضح من الشكل (1-9) ، وهذا أمر طبيعي حيث أن هذان المؤشرات يرتبطان إلى حد كبير بمستوى تقديم الخدمات الصحية الموجهة للأطفال.

شكل (9-1) التباين في معدل وفيات الأطفال دون الخامسة (لكل ألف مولود حي) على مستوى المحافظات عام 2017

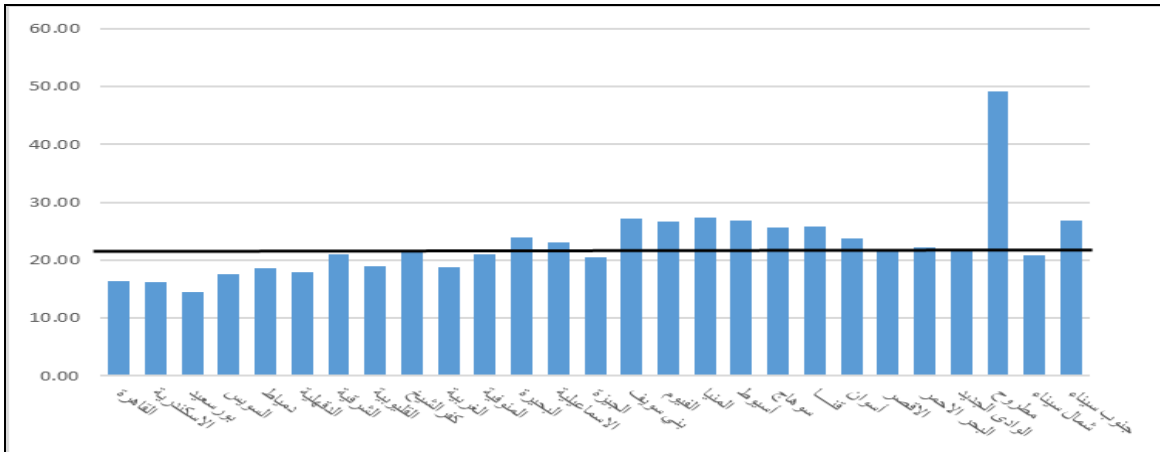


المصدر: باستخدام بيانات ملحق رقم (8) .

5-1-1 الزيادة الطبيعية

يتأثر النمو السكاني بشكل أساسي بالزيادة الطبيعية للسكان والتمثلة في معدلات المواليد والوفيات، إلى جانب عامل آخر وهو الهجرة . لذا من المتوقع أن يكون هناك تفاوت بين المحافظات المختلفة في قيم معدلات الزيادة الطبيعية . يعكس الشكل رقم (10-1) التباين بين المحافظات والذي يتضح منه أن معدلات الزيادة الطبيعية ترتفع في محافظات مطروح وجنوب سيناء عن المتوسط العام للجمهورية، كما في أغلب محافظات الوجه القبلي، في حين تنخفض تلك الزيادة في المحافظات الحضرية بشكل أعمق منها في محافظات الوجه البحري.

شكل (10-1) التباين في معدل الزيادة الطبيعية لكل ألف نسمة على مستوى المحافظات 2017



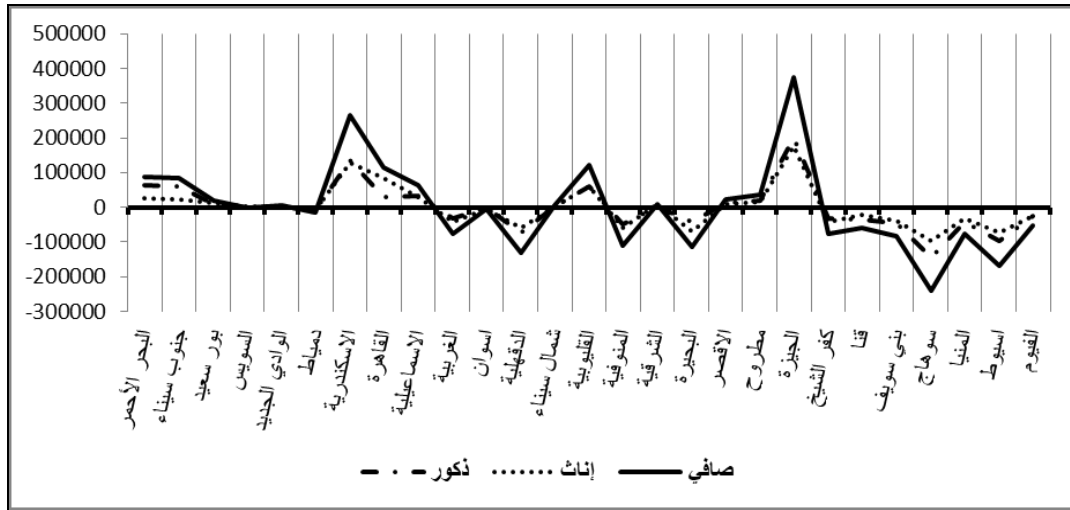
المصدر: باستخدام بيانات الملحق رقم (9) .

6-1 الهجرة

بالنظر إلى الشكل (1-11) ويوضح صافي الهجرة في مصر ما بين تعداد 1996 وتعداد 2006، نجد أن هناك نمط للحراك الجغرافي للسكان يأتي في غالبيته من مناطق طاردة في كافة محافظات الوجه القبلي، باستثناء محافظة الأقصر، وبعض محافظات الدلتا (دمياط - الغربية - الدقهلية - المنوفية - البحيرة - كفر الشيخ)، إلى جانب محافظة السويس، وتعتبر محافظات سوهاج واسيوط وبني سويف والمنيا من أكثر المحافظات المصدرة للسكان بالوجه القبلي، كما تعتبر محافظات الدقهلية والبحيرة والمنوفية والغربية من أكثر المحافظات المصدرة للسكان بالوجه البحري. وتتجه تلك الهجرة إلى المحافظات الجاذبة وهي (القاهرة - الاسكندرية - الجيزة - مطروح - شمال وجنوب سيناء - بورسعيد - البحر الأحمر - الاسماعيلية - القليوبية - الشرقية - الوادي الجديد - والاقصر) وتعتبر محافظات الجيزة والاسكندرية والقليوبية والقاهرة من أكثر المحافظات الجاذبة للسكان. ومن الملفت للنظر أيضا أن الهجرة من محافظات الوجه القبلي تنسم بارتفاع أعداد الذكور عن الإناث على عكس الهجرة من محافظات الوجه البحري التي تنسم بارتفاع أعداد الإناث عن الذكور.

وقد يكون تركيز النمو الاقتصادي في أقاليم أو محافظات محددة وتوافر فرص العمل وارتفاع مستوى الخدمات بها هو العامل الحاكم والمؤثر في جعل تلك المناطق جاذبة للسكان، مما قد يؤدي إلى ارتفاع الكثافة السكانية بشكل غير مسبوق كما ذكر سابقا.

شكل (1-11) صافي الهجرة في مصر ما بين تعداد 1996 وتعداد 2006



المصدر: باستخدام بيانات الملحق رقم (10).

ملخص.

تناول هذا الفصل بالدراسة والتحليل تطور حجم السكان والعوامل المؤثرة عليه ، حيث بدأ بمقدمة عن أهمية المشكلة السكانية عبر العصور المختلفة حيث جاء هذا الاهتمام نتيجة الربط بين مشاكل التنمية وتأثير الزيادة السكانية المطردة عليها والربط بين الزيادة السكانية وبين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ، كما تناولت المقدمة أهمية المعلومات السكانية لأغراض صناعة واتخاذ وتنفيذ القرارات والسياسات والتخطيط لها ، وبناء استراتيجيات التنمية بوجه عام والاستراتيجيات السكانية على وجه الخصوص .

ويقدم هذا الفصل قراءة لتطور حجم السكان ومعدلات للنمو السكاني في مصر بداية من عام 1800م حتى عام 2017 ، ويركز في عرضه على التفاوتات الإقليمية وفق آخر تعداد للسكان . كما يتناول بالدراسة والتحليل العوامل الديموجرافية المؤثرة على النمو السكاني .

ومن العرض نستطيع القول أن عدد سكان القطر المصري ارتفع من حوالي 2,46 مليون نسمة عام 1800 إلى 94.8 مليون نسمة في عام 2017 ، كما تظهر النتائج أن عدد سنوات تضاعف السكان انخفضت من خمسون عاماً خلال الفترة من 1800 إلى 1850 ، وصلت إلى ثلاثون عاماً . كما يتضح أنه على بالرغم من اتساع المساحة الكلية لمصر ، إلا أن نسبة المساحة المأهولة بالسكان هي فقط حوالي 7,7% ، مما أدى إلى الكثافة السكانية العامة والتي وصلت إلى حوالي 95 نسمة/كم² عام 2017 . كما تظهر النتائج أن توزيع السكان على المحافظات المختلفة هو توزيع غير متوازن ، تستحوذ فيه محافظة القاهرة على النصيب الأكبر من إجمالي سكان الجمهورية . كما يؤكد ذلك حساب الكثافة السكانية الصافية والتي تؤكد نظرية التوزيع غير المتوازن للسكان .

كما تناول الفصل العوامل المؤثرة على النمو السكاني لما لها من أهمية في تحديد أولويات العمل السكاني لمتخذي القرار في مجالات العمل السكانية المختلفة . ويظهر التحليل أن هناك تباين بين المحافظات المختلفة في معدل المواليد ، حيث ترتفع قيم المؤشر في محافظات الوجه القبلي عن محافظات الوجه البحري وعن المتوسط العام للجمهورية ، كما يتضح أن نمط معدلات الوفيات هو الصورة العكسية نسبياً لنمط معدلات المواليد ، لكن ما يثير الانتباه هو ارتفاع معدلات الوفيات بالمحافظات الحضرية . كما تظهر البيانات أن هناك تفاوتاً طبيعياً بين المحافظات المختلفة في قيم معدلات الزيادة الطبيعية .

واستكمالاً لهذا التحليل يأتي الفصل التالي ليقدم عرضاً لأهم الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان لتكوين صورة واضحة عن حلة السكان في عام 2017 .

الفصل الثاني

الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان

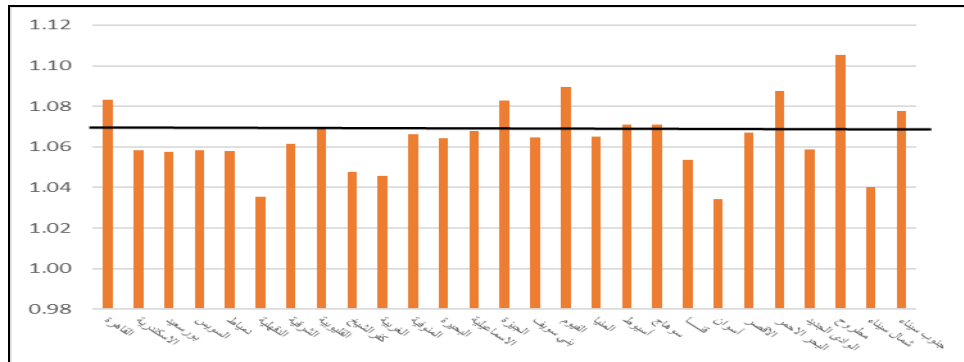
مقدمة

يتناول هذا الفصل من التقرير بالعرض والتحليل أهم الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان في عام 2017 على المستوى الكلي مع التركيز على التباينات بين المحافظات المختلفة بهدف الوصول إلى تقييم لتلك الخصائص لما لها من تأثيرات على كافة القضايا السكانية والتي يعاني منها المجتمع المصري ، كما يمكن الاستفادة من دراسة وتحليل التباين بين المحافظات في تحديد أولويات العمل في كل محافظة وفق الاحتياجات الحقيقية بشكل لا مركزي ، لتجنب الكثير من المعوقات في تنفيذ سياسات وبرامج عمل ومشروعات صممت بشكل مركزي لا تتناسب المتطلبات الحقيقية بالمحافظات المختلفة .

1-2 التوزيع النوعي للسكان

يمثل مؤشر نسبة النوع أهمية كبرى لوضعي السياسات السكانية لما تمثله المرأة من قوة عمل يمكن من خلالها تحقيق الكثير من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لاستراتيجيات وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، كما تمثل نسبة النوع قاعدة أساسية لتحديد الاحتياجات المستقبلية من الخدمات والمقدمة للنساء . يوضح الشكل (1-2) نسبة النوع عام 2017 وتبايناتها بين المحافظات المختلفة ، ومن الشكل يلاحظ أن نسبة النوع هي 1.07 على مستوى الجمهورية والتي تعني وجود 1.07 رجل مقابل كل امرأة ، كما يلاحظ أن تلك النسبة تختلف من محافظة إلى أخرى حيث ترتفع عن المتوسط العام للجمهورية في كل من محافظات القاهرة ، الجيزة ، الفيوم ، البحر الأحمر ، مطروح ، وجنوب سيناء ، في حين تنخفض في معظم المحافظات الأخرى ، الأمر الذي يعني ضرورة اختلاف الخطط والبرامج السكانية الموجهة لكل محافظة .

شكل (1-2) : نسبة النوع على مستوى المحافظات 2017

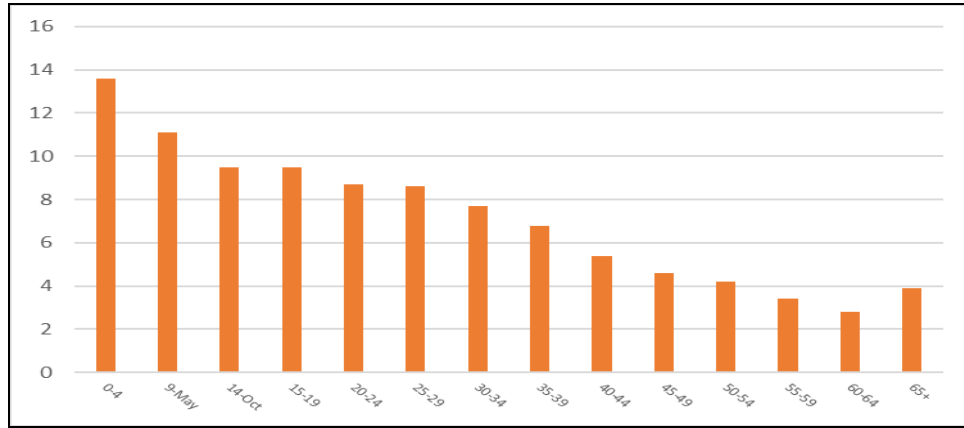


المصدر: بيانات الملحق رقم (11) .

2-2 الهيكل العمري للسكان

أدت الزيادة السريعة للسكان نتيجة ارتفاع معدلات الخصوبة وانخفاض معدلات الوفاة إلى وجود قاعدة عريضة من السكان دون سن العمل (شكل 2-2). وزيادة عدد السكان ونسبتهم في هذه الفئة يمثل عبئاً على المجتمع ، حيث أنها فئة مستهلكة تحتاج دائماً إلى الخدمات حتى تصبح منتجة . قد تمثل تلك الفئة حملاً على الاقتصاد وموارده المحدودة نسبياً ، فهي تستهلك جزءاً كبيراً من الموارد لتوفير ما يلزمها من المأكّل والمشرب والسكن وخدمات التعليم والصحة ، وهي تكلفة كان من الممكن الاستفادة بها في دفع عجلة التنمية مع المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة¹. وبإضافة فئة كبار السن ، وهي فئة غير منتجة أيضاً وتحتاج إلى مزيد من الخدمات ذات الطبيعة الخاصة ، الأمر الذي يؤثر على معدلات الإعالة الكلية ، حيث يتضح من الشكل أن نسبة كبار السن مرتفعة خاصة في آخر ثلاث فئات.

شكل (2-2) : الهيكل العمري للسكان 2017



المصدر: بيانات الملحق رقم (12) .

2-3 الحالة التعليمية

يعتبر التعليم هو أحد أهم ركائز التنمية البشرية وهو وسيلة الاستثمار في البشر . ومما لا شك فيه أن الحالة التعليمية للسكان من العوامل التي تتأثر وتؤثر في حالة التنمية بشكل مباشر ، حيث أن الحالة التعليمية للسكان تؤثر في الحالة الصحية من خلال ثقافة التعامل مع الجوانب الصحية بشكل أكثر وعي من قبل المتعلمين مقارنة بغيرهم . كما تؤثر الحالة التعليمية للسكان على النشاط الاقتصادي والإنتاجية وما لهما من تأثير على الأوضاع الاقتصادية للفرد و الأسرة والمجتمع . كما يساهم التعليم والتعلم في تشكيل اتجاهات وسلوك الأفراد نحو قضايا كثيرة خاصة القضايا البيئية.

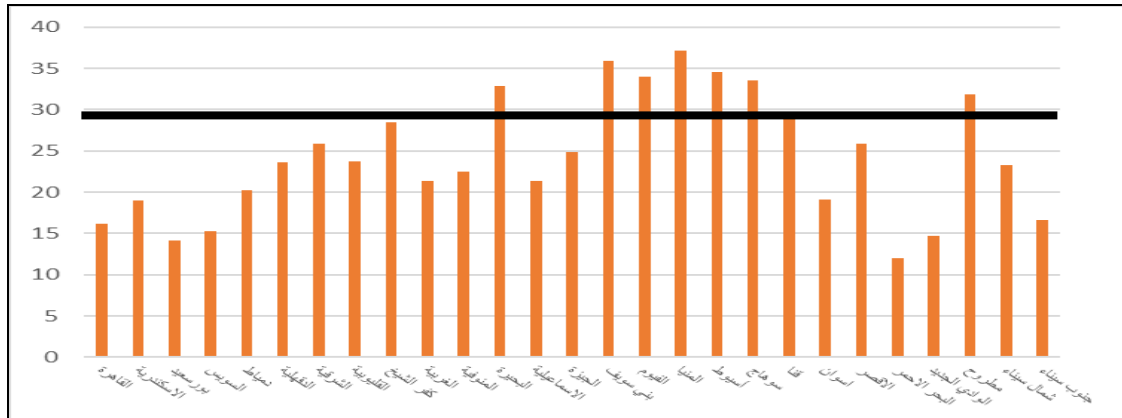
¹ وعلى العكس من ذلك، تمثل تلك الفئة مستقبل أي دولة إذا أحسن استثمارها بشكل جيد في التعليم والتدريب والتأهيل لصناعة المستقبل.

تتقسم مؤشرات التعليم إلى نوعين من المؤشرات، مجموعة تستخدم في قياس جودة التعليم من وجهة نظر مخرجات منظومة التعليم، ومجموعة أخرى تستخدم في قياس جودة العمليات التعليمية ذاتها. من أهم مؤشرات مخرجات المنظومة التعليمية هو مؤشر نسبة الأمية والذي يؤشر إلى عدد من الجوانب منها مدى رعاية الدولة للجوانب التعليمية بشكل شامل من حيث توفير الإمكانيات البشرية والمادية الضرورية للعملية التعليمية وكذلك توفير البيئة المادية والتشريعية المحفزة للسكان للانضمام لتلك المنظومة والاستفادة منها بما يحقق أهداف التنمية على كافة المستويات. أيضا يعتبر مؤشر الأمية من مؤشرات القوة الدافعة والضغط على واضعي السياسات لاتخاذ قرار في شأن تخفيض تلك النسبة لما لها من آثار سلبية ليس على الأفراد فقط ولكن على الأسرة والمجتمع ككل.

لذا تأخذ نسبة الأمية كمؤشر للحالة التعليمية للسكان كثير من الأهمية عند المعنيين من الباحثين والمفكرين في الشأن التنموي ، وتشير الأرقام إلى أن نسبة الأمية وصلت إلى 25.8% في عام 2017 وهي نسبة ما زالت مرتفعة مقارنة بالوضع في دول أخرى . ويشير الشكل رقم (3-2) إلى أن هناك تفاوت واضح بين محافظات الجمهورية في نسبة الأمية ، حيث تتراوح تلك النسبة ما بين 12% في محافظة البحر الأحمر إلي أكثر من 37% في محافظة المنيا . كما يوضح الشكل أن نسبة الأمية في أغلب محافظات الوجه القبلي ترتفع عن المتوسط العام للجمهورية وكذلك ترتفع عن قيم المؤشر في بعض المحافظات الأخرى بعدة نقاط مئوية تصل إلى أكثر من 12 نقطة .

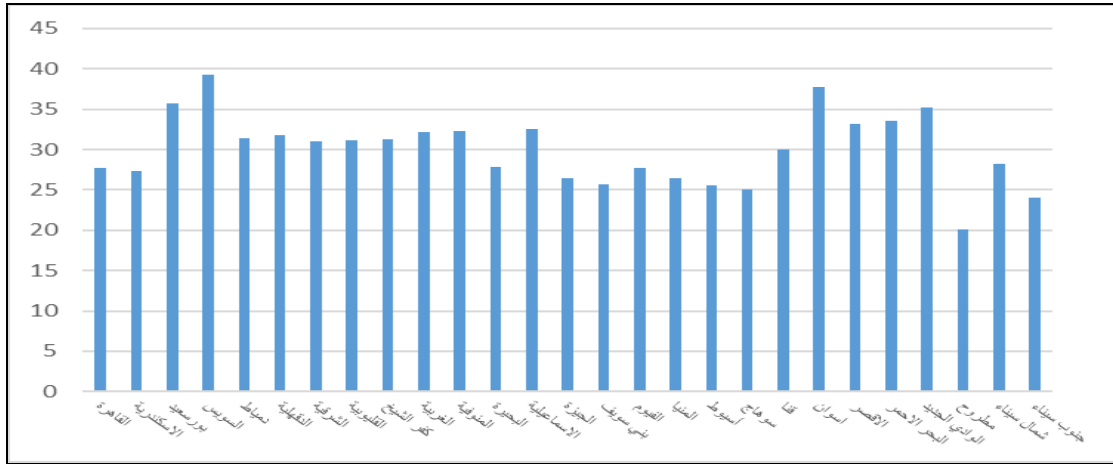
ويوضح الشكلين (4-2) و(5-2) نسبة السكان من ذوي التعليم المتوسط ومن هم ضمن الحاصلين على تعليم جامعي وأعلى ، ويتضح من الشكلين أن هناك تفاوت بين المحافظات خاصة فيما يتعلق بنسبة الحاصلين على تعليم جامعي أو أعلى ، حيث ترتفع في المحافظات الحضرية وبعض محافظات الحدود مقارنة بباقي محافظات الجمهورية .

شكل (3-2) نسبة الأمية (للسكان 10 سنوات فأكثر) على مستوى المحافظات عام 2017



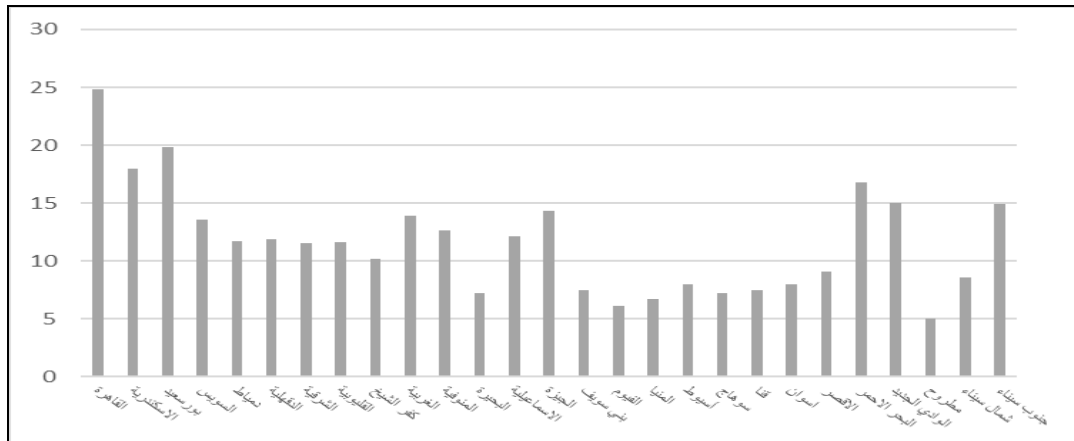
المصدر: بيانات الملحق رقم (13) .

شكل (2-4) نسبة الحاصلين على تعليم متوسط (للسكان 10 سنوات فأكثر) على مستوى المحافظات عام 2017



المصدر: بيانات الملحق رقم (13) .

شكل (2-5) نسبة الحاصلين على تعليم جامعي أو أعلى (%) على مستوى المحافظات عام 2017



المصدر: بيانات الملحق رقم (13) .

2-4 الحالة الاقتصادية للسكان

2-4-1 التشغيل والمشاركة في النشاط الاقتصادي

تعتبر مؤشرات التشغيل والمشاركة في النشاط الاقتصادي من المؤشرات الدالة على الحالة الاقتصادية لأي مجتمع . وتختلف قيم المؤشرات بين المحافظات وفق عدد من المؤثرات الاقتصادية والاجتماعية . تشير البيانات بالشكلين رقم (2-6) و (2-7) بأن التفاوت في نسبة المشاركة في النشاط الاقتصادي بين المحافظات لا يمثل تحدياً ، حيث تبلغ أعلى نسبة مشاركة في محافظة البحيرة 55.3% وأدناها في محافظة قنا 39.7% ، وكذلك بالنسبة لمؤشر التشغيل على الرغم وجود بعض الاستثناءات في

الاقتصادية للسكان ، يتناول الفصل عدد من المؤشرات ترتبط بالتشغيل والمشاركة الاقتصادية ، إلى جانب مؤشرات الفقر المطلق والفقر المدقع .

يتضح من البيانات أن نسبة النوع تتباين بين المحافظات المختلفة ، حيث ترتفع عن المتوسط العام للجمهورية (1.07 رجل مقابل كل امرأة) في كل من محافظات القاهرة ، الحيزة ، الفيوم ، البحر الأحمر ، مطروح ، وجنوب سيناء ، في حين تنخفض في معظم المحافظات الأخرى ، الأمر الذي يعني ضرورة اختلاف الخطط والبرامج السكانية الموجهة لكل محافظة .

كذلك يتناول الفصل تحليل الهيكل العمري للسكان ، حيث يلاحظ أنه نتيجة لارتفاع معدلات المواليد وانخفاض معدلات الوفيات ما زال هناك قاعدة عريضة من السكان دون سن العمل . وأوضح التحليل أن زيادة عدد السكان ونسبتهم في هذه الفئة يمثل عبئا على المجتمع ، وبإضافة فئة كبار السن فإن ذلك يؤثر على معدلات الإعالة الكلية .

وبالنسبة للحالة التعليمية ، يعرض الفصل نوعين من مؤشرات التعليم ، مؤشرات تستخدم في قياس جودة التعليم من وجهة نظر مخرجات منظومة التعليم ، وأخرى تستخدم في قياس جودة العمليات التعليمية ذاتها . ومن البيانات يتضح أن مشكلة الأمية ما زالت قائمة بالمجتمع المصري على الرغم من انخفاض حدتها ، حيث تبين أن أكثر من 25% من المصريين ضمن فئة الأميين في عام 2017 . كما يلاحظ أن هناك تفاوت واضح بين محافظات الجمهورية في تلك النسبة ، حيث تتراوح ما بين 12% في محافظة البحر الأحمر إلى أكثر من 37% في محافظة المنيا ، كما ترتفع نسبة الأمية في أغلب محافظات الوجه القبلي عن المتوسط العام للجمهورية . كذلك يتضح أن هناك تفاوت واضح بين المحافظات المختلفة في كل من نسبة السكان من ذوي التعليم المتوسط ومن هم ضمن الحاصلين على تعليم جامعي وأعلى ، حيث ترتفع في المحافظات الحضرية وبعض محافظات الحدود مقارنة بباقي محافظات الجمهورية .

أما ما يتعلق بالحالة الاقتصادية للسكان في عام 2017 ، تشير البيانات إلى أن هناك تفاوت في نسبة المشاركة في النشاط الاقتصادي بين المحافظات لكنه لا يمثل تحديا حقيقيا ، وكذلك بالنسبة لمؤشر التشغيل ، على الرغم وجود بعض الاستثناءات في محافظات الحدود حيث ترتفع نسبة التشغيل في محافظات جنوب سيناء (67%) ومطروح (53%) والوادي الجديد (52%) عن المتوسط العام للجمهورية ، كذلك تنخفض تلك النسبة في محافظتي الأقصر (31%) والسويس (32%) . وفيما يتعلق بمؤشرات الفقر ، توضح البيانات إلى تركيز مشكلة الفقر المطلق والمدقع في محافظات الوجه القبلي ، وتحتل محافظة أسيوط المرتبة الأولى من حيث ارتفاع نسبة الفقر المطلق (حوالي 66%) ، تليها محافظة سوهاج (65.8%) ، بينما تأتي أقل نسبة للفقر في محافظتي الإسكندرية وبورسعيد (11.6%) و (6.7%) على التوالي .

وبعد استعراض حجم وتطور السكان في الفصل الأول وأهم الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان بالفصل الثاني ، بالتركيز على التفاوتات بين المحافظات المختلفة ، ونظرا لمحدودية الموارد المستغلة¹، فمن الضروري التعرف على وتحديد أولويات العمل السكاني مكانيا ، بمعنى تحديد المحافظات ذات الأولوية ، والتي تم تناول الأسلوب الذي تمت به في مقدمة التقرير ، حيث باستخدام أسلوب مجموع الترتيب ، تم التوصل إلى أن هناك ستة محافظات ذات أولوية أولى في العمل السكاني وهي **سوهاج ، أسيوط ، الفيوم ، بني سويف ، المنيا ، والجيزة** ، هذا إلى جانب معرفة أولويات مجالات العمل السكاني بتلك المحافظات ، والتي يقدم الفصل الثالث محاولة لفهم وتحديد تلك الأولويات .

¹ قد تحظى كافة محافظات الجمهورية بقدر كبير من الموارد المتعددة والتي بدلا من تعظيم الاستفادة منها لم يتم استغلالها على النحو الأمثل .

الفصل الثالث

أولويات العمل السكاني بالمحافظات

مقدمة

تكاد بحوث ودراسات السكان بصفة عامة ، والقوى العاملة بصفة خاصة ، أن تجمع على ثلاثية الأوضاع السكانية في مصر منذ أكثر من نصف قرن ، والتي تتمثل في: النمو السريع لحجم السكان الكبير، وتدني الخصائص السكانية والاجتماعية والاقتصادية ، واختلال التوزيع الجغرافي للسكان . ولا يقتصر الأمر على المستوى الكلي فحسب ، بل إن هناك تفاوتات جغرافية على مستوى الأقاليم والمحافظات، مهما كانت تغيرات الحدود الإدارية التي تجري بين تعداد وآخر . وتكاد تجمع تلك الدراسات والبحوث أيضا على أن محافظات الصعيد كلها - بما فيها الجيزة التي تمثل أحد مكونات القاهرة الكبرى - تعاني من هذه الثلاثية بصورة مزمنة وبشكل أكثر حدة ، وذلك بالرغم من النتائج والتوصيات الواضحة والصريحة التي كانت تنادي بتوجيه الاهتمام لأقاليم ومحافظات الصعيد منذ عقود . ويبدو أن مستويات النجاح في تنفيذ استراتيجيات وسياسات وبرامج ومشروعات التنمية - سواء كانت اقتصادية أم بشرية أم مستدامة - والنتائج المترتبة عليها ، كانت أقل ما يمكن في جانب التوزيع الجغرافي والإقليمي ، بحيث استمرت كل محافظات الصعيد في الدرك الأسفل في معظم المؤشرات .

وبناء على ذلك وتحقيقا لأحد أهداف هذا التقرير - وهو تحديد أولويات العمل السكاني على مستوى المحافظات - تم استخدام المؤشرات الواردة بالمحلق رقم (17) والذي يضم عدد من المؤشرات الديموجرافية والاجتماعية والاقتصادية ، مع الاعتماد على بيانات عام 2017 وفق المتاح ، كما تم الاعتماد على بيانات سنوات سابقة في حالة عدم توفر البيانات لعام 2017 . وتم حساب عدد (37) مؤشرا (انظر ملحق رقم 16) تغطي عدة جوانب اجتماعية واقتصادية ، مع مراعاة أن هذه المؤشرات تشمل كل مفاهيم التنمية التي سادت في العقود الأخيرة بداية من التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية والمستدامة ، حتى مؤشرات الفقر. ومن أهم هذه المؤشرات : معدل النمو السكاني ، نسبة الأمية ، معدل المواليد ، معدل الزيادة الطبيعية، معدل وفيات الأمهات ، معدل التسرب من التعليم الإعدادي ، نسبة الفقر ، وجود دورة مياه مستقلة ، الاتصال بشبكة الكهرباء ، واستخدام الإنترنت .

أسفرت تلك العملية عن ترتيب المحافظات وفق مجموع ترتيبها في كل مؤشر طبقا لمستويات المؤشرات المستخدمة . أدت تلك العملية إلى ترتيب المحافظات حسب أولوية العمل السكاني في المرحلة القادمة ، وأظهرت النتائج إلى أن هناك ستة محافظات في قاع الترتيب في الصعيد ، مع اتجاهها من الجنوب إلى الشمال بصفة عامة ، وهي متجاورة ومتصلة بدون استثناء ، وتغطي إقليمين متجاورين هما

شمال الصعيد وجنوب الصعيد ، وهي محافظات : سوهاج وأسيوط والفيوم وبني سويف والمنيا والجيزة . وهذا وضع يؤكد نظريات المركز والأطراف في المجالات المختلفة ، حيث تتدهور الأوضاع المختلفة مع الابتعاد عن المركز (العاصمة) . ويمكن ببساطة أن نطلق عليها تعبيرات "الكتلة الحرجة" أو "المحافظات الحرجة" أو الأقاليم الحرجة" أو "الأولى بالرعاية" .

شكل (1-3) موقع المحافظات الست ذات الأولوية في العمل السكاني



ويضاف على ذلك أن تلك المحافظات (باستثناء الفيوم) تقع على ضفتي نهر النيل ولها ظهير صحراوي كبير شرق وغرب النيل، وليس هناك أي محافظة حبيسة كما هو الحال في الدلتا. ومن ثم فإن أول عناصر الإنتاج (الأرض) متاح بوفرة لكل هذه المحافظات، بحيث يمكن تحسين الظروف السكنية بإقامة مجتمعات عمرانية جديدة في هذه المناطق الصحراوية، بالإضافة إلى إمكانية إنشاء مشروعات للتنمية بعيدا عن الأراضي الزراعية المحدودة في مصر بصفة عامة، وفي الصعيد بصفة خاصة.

ولا يقتصر الأمر على ذلك، بل إن المراتب التالية تحتلها محافظتان في الصعيد أيضا، فباستثناء محافظة الشرقية التي تحتل المرتبة السابعة ، تحتل محافظتا قنا والأقصر المرتبتين الثامنة والتاسعة. هذا بالرغم من حداثة إعلان الأقصر محافظة مستقلة عن قنا، بعد إعلانها ذات وضع مستقل لفترة تحت مسمى "المجلس الأعلى للأقصر"، مع ما يفترض من توجيهه عناية خاصة لها. وتتبقى من محافظات الصعيد محافظة أسوان، وهي ليست بعيدة كثيرا عن القاع .

ويستخدم تلك المؤشرات، مع اختيار عدد (25) مؤشرا منها، وللوصول إلى أحد أهداف التقرير، ولمعاونة واضعي السياسات بالدولة، تم وضع تصور لأولويات العمل المكاني للمجالات التنموية المختلفة. ويوضح ملحق رقم (17) البعد المكاني لأولويات العمل بالمجالات الاجتماعية والاقتصادية وفق المؤشرات المستخدمة ، وقد تم تقسيم أولويات العمل وفق ترتيب تنازلي من 1 إلى 27 لكل مؤشر .

وقد يكون من المفيد أن يتم مقارنة تلك الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية بالمحافظات بالمعايير الدولية أو المحلية إن وجدت. وكمرحلة أولى، من الأفضل أن نبدأ أولاً بإزالة الفوارق بين المحافظات مع اعتبار أن المتوسط العام للجمهورية يمثل معيار يتم العمل به قبل التطرق إلى أي معايير أخرى دولية أو محلية .

يتضح من ملحق (17)، أنه إذا ما أريد تناول قضية الصحة ، وخاصة ما يتعلق بخفض معدلات الوفاة ومؤشرات سوء التغذية ، فعلى سبيل المثال ، للحد من وفيات الأمهات فلا بد من التركيز على عدد من المحافظات (السويس، الفيوم، سوهاج، أسيوط، شمال سيناء، المنيا، دمياط ، الشرقية، الأقصر، وبني سويف) .

من جانب آخر ، وبهدف التعرف على أولويات كل محافظة ، نجد على سبيل المثال أن مجالات العمل ذات الأولوية الأولى بالجانب الصحي في محافظة بني سويف هي الاهتمام بتخفيض معدل وفيات الأطفال الرضع (طفل متوفى / الف مولود حي)، وتخفيض نسبة الاطفال ناقص الطول للعمر، وكذلك الحد من نسبة الأطفال ناقصي الوزن بالنسبة للعمر. كما يتضح أن الاهتمام بالتعليم يعتبر من أولويات العمل أيضا بمحافظ بني سويف (الحد من كل من نسبة الأمية ، التسرب من التعليم الابتدائي والاعدادي).

وباستخدام ذات الأسلوب، يمكن تحديد المحافظات ذات الأولوية التنموية في كافة المجالات، كما يمكن تحديد أولويات العمل التنموي داخل كل محافظة، مما يسهل على واضعي السياسات ومتخذي القرار سواء على المستوى القومي أو مستوى المحافظات تطبيق مفهوم التنمية المتوازنة إقليمياً.

وفيما يلي سيتم تناول الوضع في المحافظات الست الأولى بالرعاية، في محاولة للوصول إلى تحديد مجالات العمل التنموي بكل محافظة بشئ أكثر دقة على النحو التالي :

1- محافظة سوهاج

تشير البيانات إلى أن سكان محافظة سوهاج قد ارتفع من حوالي 3.7 مليون نسمة في 2006 إلى حوالي 5 مليون نسمة في 2017، لتحافظ بترتيبها في المركز (10) بين محافظات الجمهورية من حيث عدد السكان طوال الفترة. كما يصل معدل النمو السكاني لها إلى حوالي 2.6% سنوياً، مما جعلها في المرتبة (8)، كما يتضح من الشكل (2-3). كما يلاحظ أن ترتيب المحافظة في معدلات النمو يرتبط

بترتيبها في مؤشرات معدلات المواليد ونسبة استخدام وسائل تنظيم الأسرة ونسبة الحاجة غير الملباة والتي تعد من العوامل المؤثرة على النمو السكاني، وكذلك يرتبط ترتيب المحافظة في تلك المؤشرات بترتيبها في مؤشر معدل الإعالة الكلية.

وإذا ما علمنا أن نسبة سكان الحضر في محافظة سوهاج وصل إلى حوالي 21% فقط ، مما يعني أن حوالي خمس سكان سوهاج فقط يعيشون في عاصمة المحافظة والمدن الصغيرة الأخرى (عواصم المراكز)، وبالتالي يعيش حوالي أربعة أخماس السكان (79%) في المناطق الريفية التي يسودها الأنشطة الزراعية التقليدية ، ويرتبط ذلك بارتفاع الكثافة السكانية في المناطق المأهولة، حيث تأتي المحافظة في المرتبة (7) على مستوى محافظات الجمهورية.

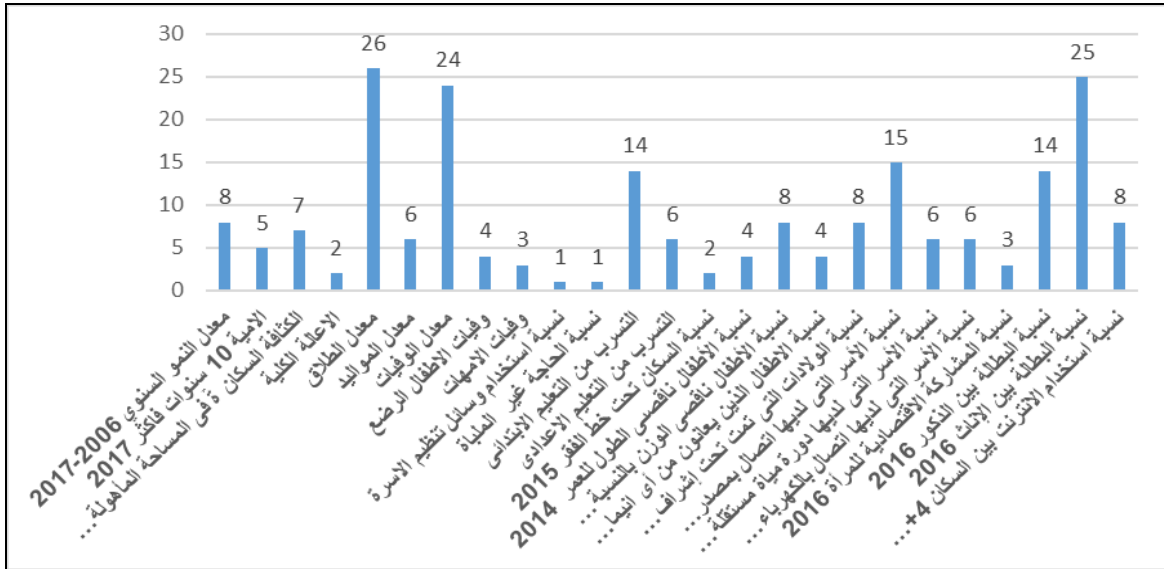
وكما أشرنا سلفاً، تأتي محافظة سوهاج في ذيل قائمة الترتيب المشار إليه، حيث حققت أدنى المستويات في معظم المؤشرات المستخدمة في التحليل. وما يلفت النظر في هذه المؤشرات أن نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر في سوهاج حوالي (66%)، أي أن حوالي ثلثي السكان يعانون من الفقر، وهو ما سينعكس على بقية المؤشرات، وقد وضعتها هذه النسبة في المرتبة (2) لتكون ثاني أفقر محافظة في مصر . وإذا جاز الاعتماد على مؤشر واحد في تحديد أولويات العمل التنموي لكان هذا المؤشر كافياً ، لما له من تأثير على كثير من المؤشرات الأخرى. فعلى سبيل المثال ، كانت نسبة الأطفال الذين يعانون من الأنيميا حوالي 43% ، وهذه تعتبر من أولى نتائج ومظاهر معاناة الفقر الذي يظهر على الفئات العمرية الصغيرة (شكل رقم 3-1). ولا يزال حوالي (10%) من أسر المحافظة ليس لديهم دورة مياه مستقلة، وهو ما يؤكد على تدهور الأوضاع المعيشية بصفة عامة، والأوضاع السكنية بصفة خاصة. وكانت نسبة استخدام الانترنت (20%) فقط ، وهنا نتوقع أن تكون مؤشرات التعليم المختلفة متدنية جداً.

وفيما يتعلق بحالة التعليم في محافظة سوهاج ، وصلت نسبة الأمية للسكان (10+) في 2017 إلى 33.6%، مما جعل المحافظة في الترتيب (5) بين المحافظات. ولا شك في أن هذه النسبة تعتبر مرتفعة للغاية ولها دلالاتها السكانية والاجتماعية والاقتصادية، كما تؤثر الأمية على كثير من الجوانب الاجتماعية والاقتصادية ومن أهمها الفقر، الأمر الذي يشير إلى حتمية مواجهة تلك الخصائص المتدنية ووضعها ضمن أولويات العمل السكاني بالمحافظة لما لها من تأثيرات سلبية على الفرد والمجتمع .

وتأتي محافظة سوهاج في المرتبة (5) في نسبة الأمية ، وقد يرجع ذلك إلى ارتفاع كثافة الفصول في المراحل التعليمية المختلفة، حيث كانت 45.1 للمرحلة الابتدائية، مما جعلها تحتل المركز (13)، بينما كانت في المرحلة الإعدادية 42.8، المركز (12)، وأخيراً كانت الكثافة في الفصول الثانوية 39.8 تلميذاً في الفصل لتحتل المركز (10) (ملحق 16) . وتتأكد هذه الاتجاهات بنسب التسرب من مراحل التعليم المختلفة

، حيث كان منخفضة نوعاً ما في التعليم الابتدائي (0.49) ، وفي المركز (14)، ولكنها كانت مرتفعة كثيراً بالنسبة للتعليم الإعدادي (5.43%) مما جعلها تحتل المرتبة (6) بين محافظات الجمهورية.

شكل (2-3) ترتيب محافظة سوهاج في بعض المؤشرات المختارة



المصدر: من إعداد فريق التقرير اعتماداً على بيانات الملحق (16) .

وفيما يتعلق بمؤشرات المشاركة في النشاط الاقتصادي بصفة عامة، ومشاركة الإناث بصفة خاصة، يتضح أن محافظة سوهاج لا تزال قريبة من قاع الترتيب ، حيث كانت نسبة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي متدنية جداً (14%)، مما يضع المحافظة في الترتيب رقم (3) بين محافظات الجمهورية (شكل 3-1) ، ومما يزيد الأمر صعوبة أن جزء كبيراً من هذه المشاركة ينتهي بعدم العمل، حيث كانت نسبة بطالة الإناث حوالي (17%) ، ويمكن القول نظرياً إن هذا سبب ونتيجة لمستوى الفقر المشار إليه سلفاً. وهو وثيق الصلة بارتفاع مستوى الأمية بصفة عامة، وبين الإناث بصفة خاصة.

وعلى الرغم من ذلك ومن الملحق (16) والشكل (2-3) ، يلاحظ أن محافظة سوهاج لا تعاني من سوء الأحوال فيما يتعلق بالاتصال بالمرافق العامة ، حيث تأتي في ترتيب متقدم مقارنة بباقي المحافظات في مؤشرات نسبة الأسر التي لديها اتصال بالكهرباء ومؤشر نسبة الأسر التي لديها دورات مياه خاصة .

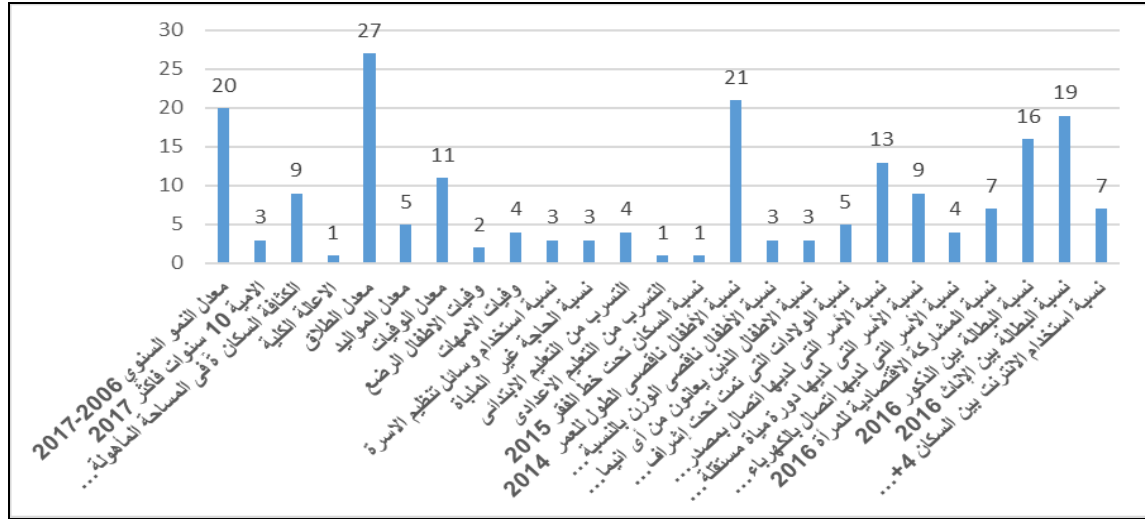
2- محافظة أسيوط

تحتل محافظة أسيوط الترتيب قبل الأخير بين محافظات الجمهورية على النحو السابق شرحه ، وهي تقع شمال محافظة سوهاج التي تحتل الترتيب الأخير ، لتمثل المحافظتان معا كتلة وسط الصعيد . وبالرغم من أن أسيوط كانت أولى محافظات الصعيد التي تمتعت بوجود جامعة كاملة مستقلة منذ عقود ، إلا أن هذا لم يمنع أن يكون مجمل أوضاعها عند هذا المستوى المتدني سكانياً واقتصادياً واجتماعياً .

من حيث حجم السكان ، تحتفظ محافظة أسيوط بترتيبها (11) بين محافظات الجمهورية ، حيث زاد عدد سكانها بنحو مليون نسمة من 3.4 مليون نسمة في 2006 إلى 4.4 مليون نسمة في 2017 ، ليصل متوسط معدل النمو السكاني إلى 2.2% سنويا . ويمثل هذا ببساطة ما يمكن أن نقبله من مستويات متدنية من حيث الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان في هذه المحافظة . أما مؤشر نسبة سكان الحضر في محافظة أسيوط فقد وصل إلى حوالي (26%) ، أي أن حوالي ربع سكان أسيوط فقط يعيشون في مدينة أسيوط والمدن الصغيرة الأخرى (عواصم المراكز) ، وبالتالي يعيش حوالي ثلاثة أرباع سكان محافظة أسيوط (74%) في المناطق الريفية ، وما يرتبط بذلك من خصائص اجتماعية واقتصادية .

كما في محافظة سوهاج ، أول ما يلفت الانتباه في تحليل حالة السكان بمحافظة أسيوط هو نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر ، فقد جاءت محافظة أسيوط في المرتبة الأولى بنسبة (66%) (شكل 3-3) ، أي أن حوالي ثلثي السكان يعانون من الفقر ، لتكون أشد محافظات مصر بصفة عامة والصعيد بصفة خاصة ، الأمر الذي ينعكس على كثير من المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى ، مهما اختلفت تعريفاتها وطرق قياسها .

شكل (3-3) ترتيب محافظة أسيوط في بعض المؤشرات المختارة



المصدر: من إعداد فريق التقرير اعتمادا على بيانات الملحق (16) .

تتضح حالة السكان التعليمية في محافظة أسيوط ، كأحد مكونات وعناصر ونتائج التنمية ، ما بين تحقيق أعلى مستوى للتسرب من التعليم الإعدادي ، وثالث مستوى من حيث الأمية على مستوى الجمهورية. حيث يتضح من بيانات الملحق (16) أن نسبة الأمية بين السكان (+10) في عام 2017 تصل إلى حوالي 35% ، مما جعل محافظة أسيوط تحتل المركز (3) بين المحافظات (شكل 3-3) ، بما يعني أن أكثر من ثلث سكان المحافظة فوق (10) سنوات يعانون من الأمية . وقد يرتبط ذلك ، كما هو الحال بمحافظة

سوهاج ، بارتفاع كثافة الفصول في المراحل التعليمية المختلفة ، حيث كانت 48 تلميذ/فصل للمرحلة الابتدائية ، مما جعلها تحتل الترتيب (7) ، وكانت في المرحلة الإعدادية 42 تلميذ/فصل ، في الترتيب (13) ، وأخيراً كانت الكثافة في الفصول المرحلة الثانوية 38 تلميذ/فصل لتأتي في الترتيب (16) بين محافظات الجمهورية . وينذر ارتفاع كثافات الفصول في المراحل التعليمية الابتدائية والإعدادية بتدني مستوى العملية التعليمية ، ويؤكد هذه الحالة التعليمية المتدنية ارتفاع نسب التسرب من التعليم الإعدادي (8%) مما جعلها صاحبة أعلى نسبة تسرب في المرحلة الإعدادية محتلة بذلك المرتبة (1) .

وبالانتقال إلى مؤشرات الحالة الاقتصادية للسكان بمحافظة أسيوط ، من خلال تحليل حالة المشاركة في النشاط الاقتصادي بصفة عامة ، ومشاركة الإناث بصفة خاصة ، من جانب أكثر السكان فقراً وأمية وتسرباً من التعليم ، يتضح أن محافظة أسيوط لا تزال قريبة من قاع الترتيب ، حيث كانت نسبة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي منخفضة جداً (16%) ، ومما يزيد الوضع تفاقمًا أن حوالي ربع الراغبين في المشاركة ينتهي بهم الأمر بعدم العمل ، حيث كانت نسبة بطالة الإناث حوالي (24%) ، ويمكن القول هنا إن هذا يمكن أن يكون أحد أسباب ونتائج المستوى الأول في الفقر كما ذكرنا سلفاً . ومن ناحية أخرى ، يرتبط هذا المستوى المنخفض من المشاركة الفعلية في النشاط الاقتصادي بارتفاع مستوى الأمية بصفة عامة ، وبين الإناث بصفة خاصة .

3- محافظة الفيوم

تشارك محافظة الفيوم في حدودها مع كل من محافظة الجيزة (من جهتي الشمال والغرب) ومحافظة بني سويف (من جهتي الشرق والجنوب) . وقد بلغ عدد سكان محافظة الفيوم 2.5 مليون نسمة عام 2006، لتحتل المرتبة الرابعة عشر بين محافظات الجمهورية . وارتفع عدد السكان ليصل إلى 3.6 مليون نسمة في 2017 ، لتتقدم رتبها إلى المرتبة الثالثة عشر (ملحق 16) لتسجل معدل نمو بلغ (3.3%) (شكل رقم 3-4) . حيث استأثرت بالمرتبة الأولى بين معدلات النمو بين محافظات الجمهورية خلال الفترة (2017/2006) . ويبدو هذا جلياً عند فحص مؤشرات المواليد والوفيات ، حيث سجلت معدل زيادة طبيعية بلغ 26.6% ، لتحتل المرتبة السادسة بين محافظات الجمهورية .

وحيث تبلغ المساحة المأهولة لمحافظة الفيوم حوالي 1856 كم² ، تمثل حوالي 2.3% من إجمالي المساحة المأهولة بالجمهورية ، لتسجل بذلك كثافة سكانية بالمناطق المأهولة تبلغ 1938 نسمة/كم² ، لتحتل المرتبة الرابعة عشر بين محافظات الجمهورية (شكل رقم 3-4) .

ولعل انخفاض درجة التحضر وارتفاع نسبة المناطق الريفية بالمحافظة أثر سلباً على معدلات الأمية بمحافظة إقليم شمال الصعيد بشكل عام ، والتي شهدت نسباً مرتفعة للغاية ، حيث سجلت محافظة الفيوم

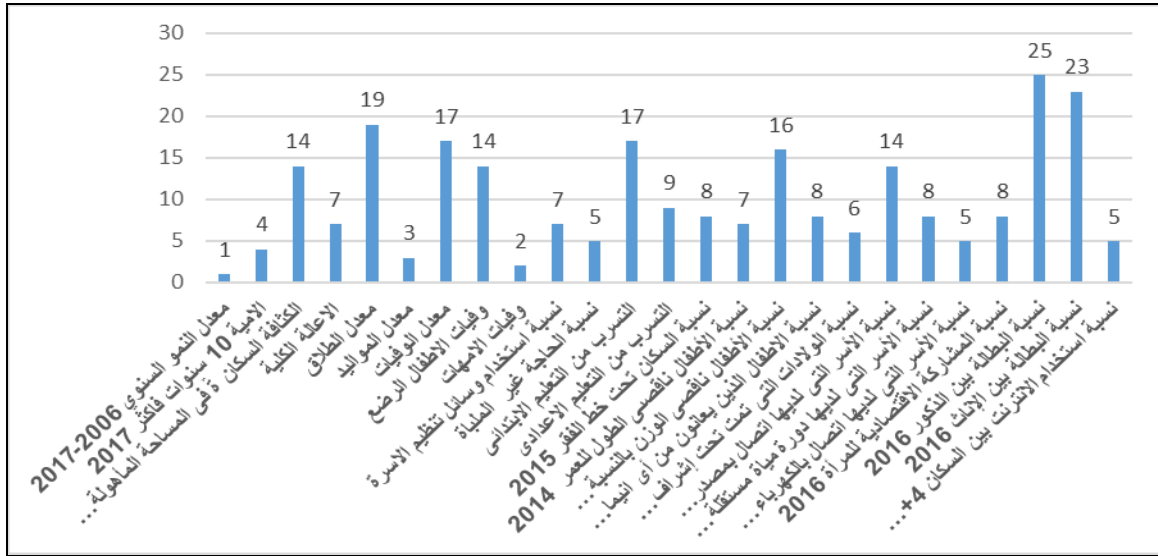
نسبة أمية تصل إلى حوالي 34% من إجمالي السكان (عشر سنوات فأكثر) ، تحتل المرتبة الرابعة بين محافظات الجمهورية ، وهو رقم مرتفع وله من آثار سلبية اقتصادية واجتماعية متعددة . هذا وقد سجل التعليم قبل الجامعي مؤشرات سلبية نسبياً للخدمات التعليمية والمتمثلة في كثافة الفصول ، فقد سجلت كثافة الفصول بالمرحلة الابتدائية (47.5 طالب/فصل) تحتل المرتبة الثامنة بين محافظات الجمهورية . بينما سجلت كثافة الفصول بالمرحلة الإعدادية (44.7 طالب/فصل) ، لتستأثر بالمرتبة السادسة بين محافظات الجمهورية وهي من المحافظات الأعلى كثافة طلابية . هذا وقد سجلت نفس المرتبة في المرحلة الثانوية بكثافة فصول بلغت (41.3 طالب/فصل) . الأمر الذي يتطلب بذل المزيد من الجهود الوطنية تجاه تحسين جودة الخدمات التعليمية كما وكيفاً . هذا وقد سجلت نسب التسرب من التعليم الابتدائي 0.39% لتسجل رتبة إيجابية نسبياً بين محافظات الجمهورية (17) ، ونسبة بلغت 4.44% بالتعليم الإعدادي والتي احتلت رتبة متدنية نسبياً بين محافظات الجمهورية (9) .

وتكشف مؤشرات التشغيل أن محافظة الفيوم حققت نتائج جيدة بالنسبة لنسبة البطالة ، حيث بلغت تلك النسبة بين الذكور نحو 6.4% فقط ، لتتدلى قائمة الترتيب بمرتبة (25) بين محافظات الجمهورية . هذا وقد سجلت أيضا انخفاضاً في بطالة الإناث حيث حققت نسبة بلغت 19.1% تحتل المرتبة (23) بين محافظات الجمهورية (شكل 3-3) . وقد يرجع ذلك إلى كون الأفراد غير المؤهلين أكثر مرونة في قبول العمل والأجر المتدني ، أيًا كانت طبيعته ، ويستطيعون القيام به ، خاصة الذي يعتمد على القوة العضلية ولا يحتاج إلى أية معرفة ، وكذلك قبولهم العمل الموسمي وغير الرسمي . حيث وصلت نسبة الأمية بالمحافظة إلى حوالي 34% (ملحق 16) ، وتمثل فئة حاملي الشهادات المتوسطة نسبة حوالي 28% ، كما نجد أن نسبة المشاركة الاقتصادية للمرأة لا تزال منخفضة (17%) تحتل بذلك المرتبة الثامنة بين أقل محافظات الجمهورية (شكل رقم 3-4) .

وبتحليل العلاقات المتبادلة بين مؤشرات الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمحافظة يتضح العلاقة بينها ، فهي علاقات عملية ديناميكية تؤثر وتتأثر بالعوامل الخارجية المشتركة ، وهذا يبدو جلياً في مؤشرات الحرمان البشري ومؤشرات الفقر ، والتي جاءت متجانسة مع باقى مؤشرات المحافظة ، لتكتمل صورة المحافظة حيث كان أكثر من ثلث السكان تحت خط الفقر (35.7%) ، لتسجل المرتبة الثامنة بين المحافظات الأكثر فقراً . الأمر الذي أثر سلباً على الحالة الصحية للأطفال بوجه الخصوص ، والتي تمثلت في نسبة الأطفال الذين يعانون من الأنيميا وإلى 37.2% من إجمالي الأطفال ، لتسجل المرتبة الثامنة من

حيث المحافظات الأكثر إصابة (شكل 3-4) . كما جاءت المحافظة في مرتبة متدنية لنسبة الأطفال ناقصي الطول بالنسبة للوزن ، لتحتل المرتبة السابعة بين المحافظات الأكثر إصابة ، حيث بلغت تلك النسبة 25.6% .

شكل (3-4) ترتيب محافظة الفيوم في بعض المؤشرات المختارة



المصدر: من إعداد فريق التقرير اعتمادا على بيانات الملحق (16) .

4- محافظة بني سويف .

تمتد محافظة بني سويف بامتداد وادي النيل بطول يصل إلى حوالي (83 كم) ، بينما يصل متوسط عرض الوادي بها إلى حوالي (20 كم) ، ويحدها شمالاً محافظة الجيزة ، وجنوباً محافظة المنيا ، أما شرقاً فتحدها محافظة البحر الأحمر وغرباً محافظة الفيوم (شكل 3-1) . وتعد محافظة بني سويف أقل محافظات الإقليم سكاناً حيث يقطنها 2.3 مليون نسمة عام 2006 ؛ لتحتل بذلك المرتبة السادسة عشر بين محافظات الجمهورية ، واستمر العدد في الزيادة ليصل إلى 3.15 مليون نسمة في التعداد الأخير (2017) لتسجل بنفس رتبة التعداد السابق ، وسجلت على إثره معدل نمو بلغ (2.9%) ، حيث استأثرت بالمرتبة الثالثة بين أعلى معدلات النمو بين محافظات الجمهورية خلال الفترة (2017/2006) . هذا ويعد معدل النمو السكاني محصلة لكل من معدل الزيادة الطبيعية للسكان ومعدل صافي الهجرة ، حيث توضح المؤشرات أنها في مقدمة المحافظات (المرتبة الثانية) ارتفاعاً في معدلات المواليد والبالغة 34 في الألف ؛ حيث سجلت المحافظة معدل زيادة طبيعية بلغ 25.8 في الألف لتسجل المرتبة السابعة بين محافظات الجمهورية (شكل 3-5) .

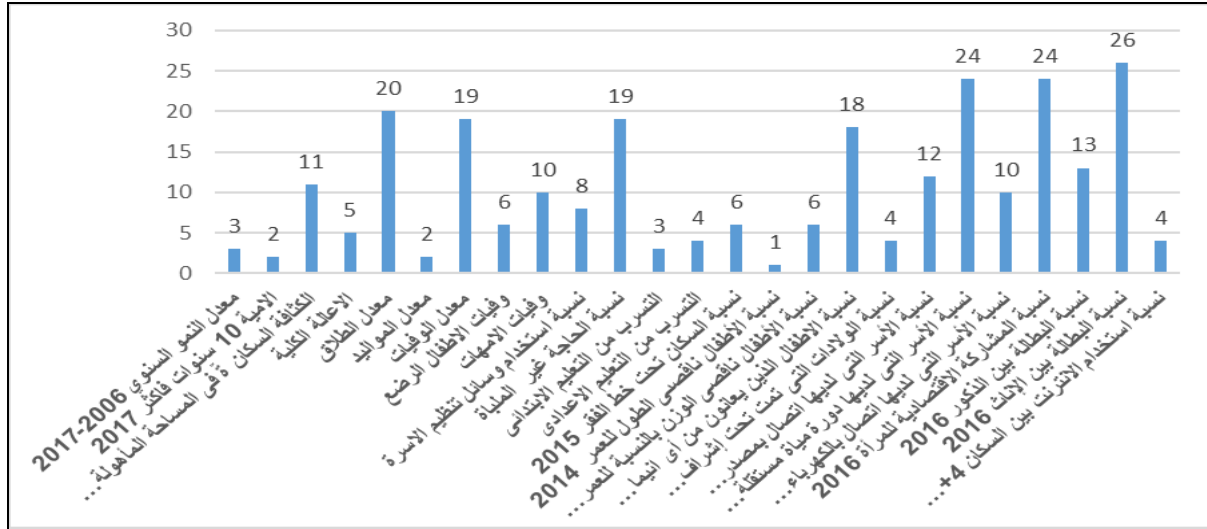
هذا وقد بلغت المساحة المأهولة لمحافظة بني سويف 1369.4 كم² بنسبة بلغت 1.7% من إجمالي المساحة المأهولة بالجمهورية ؛ لتسجل بذلك كثافة سكانية بالمناطق المأهولة بلغت 2303.3 نسمة/ كم² تحتل المرتبة الحادية عشر بين محافظات الجمهورية (شكل 3-5) .

وتعد محافظة بني سويف من المحافظات الريفية كباقي محافظات إقليم شمال الصعيد ، مما أثر سلباً على معدلات الأمية بمحافظات الإقليم ، حيث جاءت في مقدمة المحافظات الأعلى أمية بالجمهورية تحتل المرتبة الثانية بمعدل بلغ 35.9% من إجمالي السكان عشر سنوات فأكثر . وخلص القول إن السياسة التعليمية في المحافظة يجب أن تشهد قدراً أكبر من الدعم والاهتمام بمواجهة نسب الأمية بين الفئات المختلفة ، وبخاصة بين الإناث ، هذا وقد سجل التعليم قبل الجامعي مؤشرات سلبية نسبياً للخدمات التعليمية المتمثلة في كثافة الفصول ، فقد سجلت كثافة الفصول (46.1 طالب/فصل) بالمرحلة الابتدائية تحتل المرتبة الثانية عشر بين محافظات الجمهورية ، بينما سجلت كثافة الفصول بالمرحلة الإعدادية (45 طالب/فصل) لتستأثر بالمرتبة الخامسة بين محافظات الجمهورية ، هذا وقد سجلت نفس المرتبة في المرحلة الثانوية بكثافة فصول بلغت (41.6 طالب/فصل) . الأمر الذي يتطلب مزيداً من الجهود الوطنية تجاه تحسين جودة الخدمات التعليمية من الناحيتين الكمية والكيفية . هذا وقد سجلت نسب التسرب من التعليم الابتدائي 0.82% لتتصدر قائمة المحافظات الأعلى تسرباً لتستأثر بالمرتبة الثالثة على مستوى الجمهورية ، كما سجلت المحافظة المرتبة الرابعة من حيث الأعلى تسرباً بالتعليم الاعدادي بنسبة بلغت 6% .

وتشير مؤشرات التشغيل والقوة العاملة بالمحافظة إلى أن محافظة بني سويف حققت نتائج جيدة بالنسبة لنسبة البطالة ، حيث بلغت نسبة البطالة بين الذكور نحو 8.9% لتتذيل قائمة الترتيب بمرتبة (13) بين محافظات الجمهورية ، هذا وقد سجلت أيضاً انخفاضاً في بطالة الإناث ، حيث حققت نسبة بلغت 9.8% لتحتل المرتبة الأخيرة (26) بين محافظات الجمهورية ، كما سجلت نسبة مشاركة للإناث في النشاط الاقتصادي نسبة هي الأعلى بين محافظات الإقليم 30% .

وبتحليل مؤشرات الحالة الاقتصادية ، يتبني أن أكثر من 43% من سكان محافظة بني سويف يقعون تحت خط الفقر ، حيث تأتي المحافظة في المرتبة السادسة بين قائمة المحافظات الأعلى فقراً ، الأمر الذي انعكس سلباً على مؤشرات الصحة العامة للمحافظة ، والتي تمثلت في ارتفاع نسبة الأطفال ناقصي الطول بالنسبة للوزن ، والتي بلغت 41.9% من إجمالي الأطفال لتتصدر المحافظة القائمة في المرتبة الأولى ، الأمر الذي يتطلب وضع خطة استراتيجية تنموية اقتصادية واجتماعية لمعالجة تلك المشاكل .

شكل (5-3) ترتيب محافظة بني سويف في بعض المؤشرات المختارة



المصدر: من إعداد فريق التقرير اعتمادا على بيانات الملحق (16) .

5- محافظة المنيا .

يبلغ طول محافظة المنيا حوالي (126 كم) ، ومتوسط عرضها حوالي (17 كم) وذلك بإمتداد وادي النيل حيث يحدها شمالاً محافظة بني سويف ، جنوباً محافظتا أسيوط والوادي الجديد ، كما يحدها شرقاً محافظة البحر الأحمر أما غرباً فيحدها امتداد محافظة الجيزة في عمق الصحراء الغربية وصولاً إلى الواحات البحرية (شكل 3-1) .

تعد محافظة المنيا من أكبر محافظات الإقليم سكانا ومساحة ، فقد بلغ عدد سكان محافظة المنيا 4.2 مليون نسمة لتستأثر بالمرتبة السابعة بين محافظات الجمهورية عام 2006 ، وارتفع عدد السكان ليصل إلى 5.2 مليون نسمة في تعداد 2017 لتحافظ على رتبتها في قائمة الترتيب . وتسجل معدل نمو بلغ (2.6%) حيث استأثرت بالمرتبة العاشرة بين أعلى معدلات نمو بين محافظات الجمهورية خلال الفترة (2017/2006) (شكل 3-6) . كما يبدو ذلك واضحا بعد تحليل بيانات المواليد والوفيات ، حيث سجل معدل المواليد 33 في الألف لتستأثر بالمرتبة الرابعة بزيادة طبيعية بلغت 22.6 لتسجل المرتبة الثانية عشر بين محافظات الجمهورية .

هذا وبلغت المساحة المأهولة لمحافظة المنيا 2411.7 كم2 بنسبة بلغت 3.1% من إجمالي المساحة المأهولة بالجمهورية ، لتسجل بذلك كثافة سكانية بالمناطق المأهولة تبلغ 2279.3 نسمة/ كم2 لتحتل المرتبة الثانية عشر بين محافظات الجمهورية .

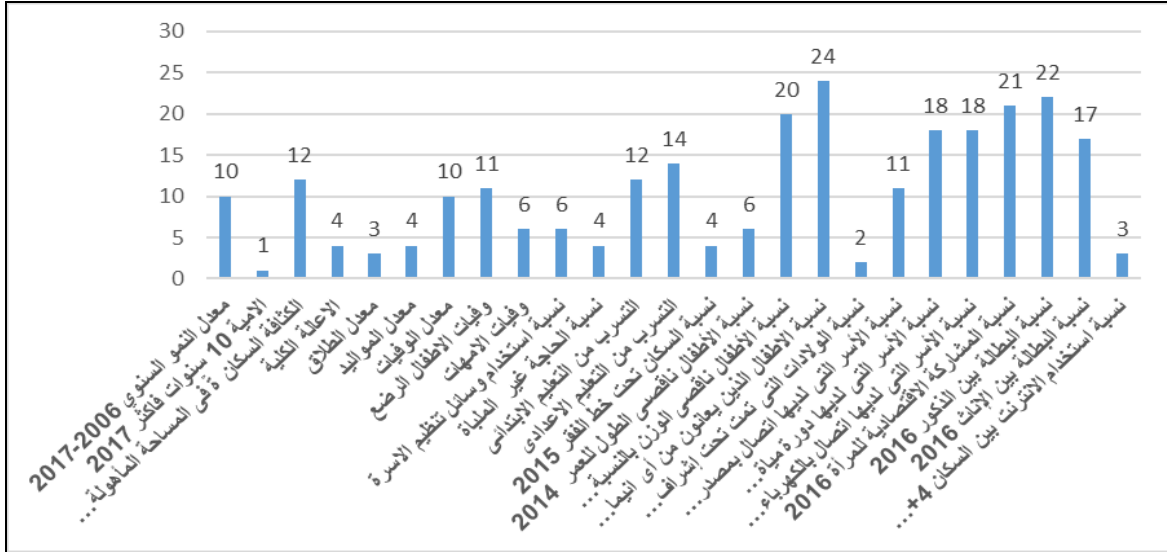
ولا يزال انخفاض درجة التحضر وارتفاع نسبة المناطق الريفية بالمحافظة يسبب آثارا سلبية على مؤشرات التعليم ، فقد احتلت محافظة المنيا المرتبة الأولى من حيث أعلى نسبة أمية بين محافظات الجمهورية لتسجل 37.2% من إجمالي السكان عشر سنوات فأكثر . وتعتبر تلك النسبة مرتفعة ولها آثار سلبية اقتصادية واجتماعية . هذا وقد سجل التعليم قبل الجامعي مؤشرات سلبية نسبياً من حيث توفير الخدمات التعليمية والمتمثلة في كثافة الفصول ، فقد سجلت كثافة الفصول (44.4 طالب/فصل) بالمرحلة الابتدائية لتحل المرتبة الخامسة عشر بين محافظات الجمهورية ، بينما سجلت كثافة الفصول (45.8 طالب/فصل) بالمرحلة الإعدادية لتسناثر بالمرتبة الثالثة بين محافظات الجمهورية الأعلى كثافة طلابية ، كما استأثرت المحافظة بالمرتبة الثالثة عشر في المرحلة الثانوية بكثافة طلابية بلغت (39.2 طالب/فصل) ، الأمر الذي يتطلب مزيداً من الجهود تجاه نشر الخدمات التعليمية بالمحافظة . هذا وقد سجلت نسب التسرب من التعليم الابتدائي 0.5% لتسجل رتبة ايجابية نسبياً بين محافظات الجمهورية (12) ، ونسبة بلغت 4.06% بالتعليم الاعدادي والتي احتلت رتبة (14) بين محافظات الجمهورية .

يلاحظ أن محافظة المنيا حققت نتائج جيدة بالنسبة لانخفاض نسبة البطالة خاصة بين الذكور والتي بلغت نحو 7.1% لتتذيل قائمة الترتيب بمرتبة (22) بين محافظات الجمهورية ، في حين بلغت نسبة البطالة بين الإناث 24.1% لتحل المرتبة (17) بين محافظات الجمهورية ، وقد يرجع ذلك إلى ارتفاع نسب الأمية لكون الأفراد الأميين أكثر مرونة في قبول العمل والأجر المتدني نسبياً ، وكذلك قبولهم العمل الموسمي وغير الرسمي ، إلا أنها سجلت نسبة مرتفعة لمشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي (21%) لتحل المرتبة الثامنة بين محافظات الجمهورية .

كما يشكل الفقر العدو الأول والعامل الأكثر تأثيراً في خلق الأضرار الاقتصادية والاجتماعية والصحية لارتباطه كمؤشر بتحسين جود الحياة . فهو كما أشرنا سلفاً عملية ديناميكية يكون فيها الفقر الأكثر تأثيراً ، وهذا يبدو جلياً في محافظة المنيا والتي جاءت في مقدمة المحافظات الأكثر فقراً ، حيث يعيش أكثر من نصف السكان تحت خط الفقر (56.7%) ، لتحل المرتبة الرابعة بين المحافظات الأكثر فقراً . الأمر الذي قد يكون له تأثير سلبي على الحالة الصحية للسكان ، خاصة بين الأطفال ، إذ إن نسبة الأطفال ناقصي الطول بالنسبة للوزن ارتفعت لأكثر من ربع الأطفال 25.6% ، لتسناثر بالمرتبة الرابعة بين محافظات الجمهورية (شكل 3-7) . كما انخفضت نسبة الولادات التي تتم تحت إشراف طبي إلى 74% لتحل المرتبة الثانية بين المحافظات الأقل رعاية ، مما قد يكون أحد أسباب ارتفاع نسبة وفيات الأمهات إلى 60 في الألف وارتفاع معدلات وفيات الأطفال ليصل إلى 15 في الألف ، كما توضح بيانات الملحق (16) .

وعلى الجانب الآخر ، لا زلت خدمات البنية الأساسية تحتاج إلى مزيد من الجهود الحثيثة لتحقيق التنمية البشرية وجودة الحياة عامة . وعلى سبيل المثال لا الحصر ، فقد وصلت نسبة الأسر التي لديها دورة مياه مستقلة إلى 96.34% ؛ لتسجل المرتبة الثامنة عشر بين المحافظات الأقل نصيبا .

شكل (6-3) ترتيب محافظة المنيا في بعض المؤشرات المختارة



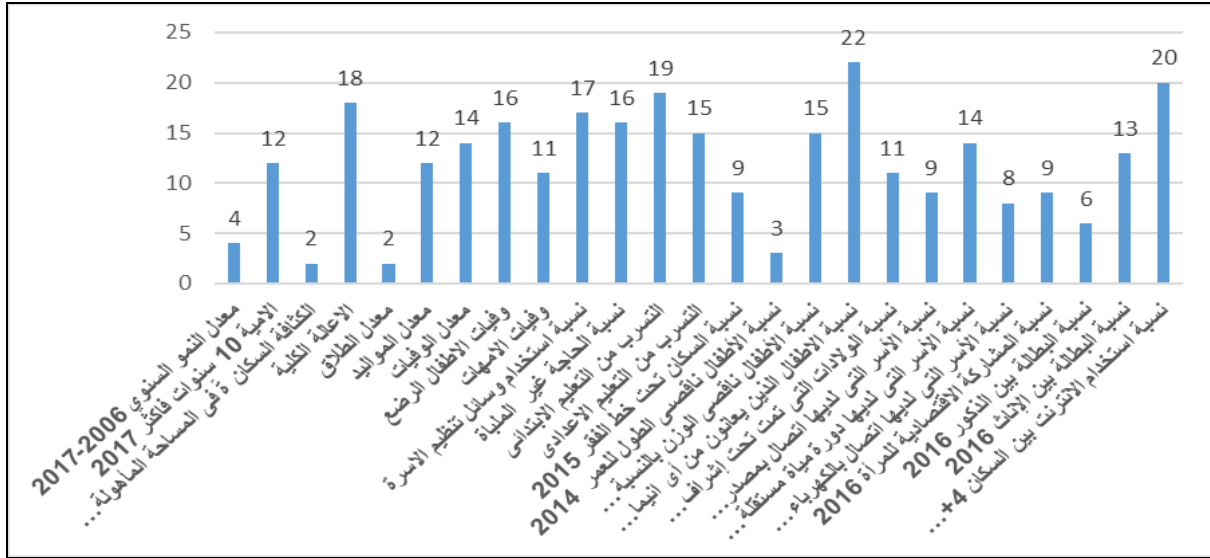
المصدر: من إعداد فريق التقرير اعتمادا على بيانات الملحق (16) .

6- محافظة الجيزة .

بالرغم من وقوع محافظة الجيزة على الجانب الغربي لنهر النيل في مواجهة العاصمة القاهرة ، وأنها مرتبطة بها ارتباطاً وثيقاً بعدد من المعابر ، وأنها لا تبعد عنها سوى بضع دقائق ، وبالرغم من وجود أول وأكبر جامعة في مصر على أراضي محافظة الجيزة ، إلا أن هذا لم يمنع أن تأتي محافظة الجيزة في المرتبة السادسة ، لتمثل رأس المحافظات الست الأقل تنمية في الصعيد ، إذ إنها أولى محافظات الصعيد بتقسيماته المختلفة من الناحية الجغرافية في الاتجاه من الشمال إلى الجنوب .

لا تزال محافظة الجيزة تحتل المركز الثاني في عدد السكان ، بعد القاهرة ، حيث اكتسبت أكبر زيادة من حيث عدد السكان بين تعدادي 2006 و 2017 ، بزيادة حوالي 2.3 مليون نسمة ، من 6.3 مليون نسمة في 2006 إلى 8.6 في 2017 . بل إنها تقترب من حجم سكان القاهرة بصورة سريعة ، ويبدو أن ذلك ناتج عن تراجع الهجرة إلى القاهرة من ناحية ، وتزايدها إلى الجيزة من ناحية أخرى . مع ما ترتب على ذلك من فقدان مساحات من الأراضي الزراعية ، وظهور مناطق عشوائية جديدة أو اتساع المناطق العشوائية القائمة .

شكل (7-3) ترتيب محافظة الجيزة في بعض المؤشرات المختارة



المصدر: من إعداد فريق التقرير اعتمادا على بيانات الملحق (16) .

وبناء على الخلفية السابقة ، فمن المدهش أن يكون ما بين ربع وثلث سكان محافظة الجيزة (29%) تحت خط الفقر ، وأن تكون تاسع أفقر محافظات الجمهورية (شكل 3-7) ، بالرغم من مواجهتها للعاصمة وبعدها عنها ببضع دقائق . ويمكن تفسير هذه الحالة الاقتصادية المتدنية لسكان محافظة الجيزة ، وارتفاع مستوى الفقر بها ، باللجوء إلى نسبة سكان الحضر . فلا يزال أكثر من ثلث سكان الجيزة يعيشون في المناطق الريفية (29%) ، وأن من يعيشون في المناطق الحضرية لا يصلون إلى ثلثي السكان (61%) . وذلك لأن محافظة الجيزة محافظة ريفية زراعية أيضا تتضمن مراكز ريفية تعتمد على الأنشطة الزراعية التقليدية . وتعتبر محافظة الجيزة البوابة الشمالية لصعيد مصر بكل ما يسوده من مجتمع ريفي وأنشطة زراعية . بل قد يمثل حديثو العهد من سكان الحضر نسبة كبيرة ، وقد يكون أغلبهم من محافظات الصعيد المختلفة ، يقيمون في مناطق عشوائية .

استطرادا للحالة السلبية ، نجد أن نسبة الأمية في محافظة الجيزة تصل إلى 25% في عام 2017 ، مما يعني أن حوالي ربع سكان الجيزة فوق سن 10 سنوات لا يقرأون ولا يكتبون . ولاشك في أن هذا يتسق مع ارتفاع نسبة الفقر وانخفاض نسبة التحضر . ولا شك في أن هذا يرتبط أيضا بصورة مباشرة بمؤشرات مثل كثافة الفصول والتسرب من التعليم ، كما يلاحظ بالمحافظات السابق تحليل حالة السكان بها . إذ تعاني محافظة الجيزة من أعلى كثافات الفصول في المراحل التعليمية المختلفة، فهي تحتل المرتبة الأولى في كثافة الفصول في المرحلة الابتدائية (53 تلميذ/فصل) ، والمرحلة الإعدادية (48 تلميذ/فصل) ، والمرحلة الثانوية أيضا (47 تلميذ/فصل) . ولا يمكن توقع أن تكون الحالة التعليمية للسكان جيدة مع هذه الكثافات

المرتفعة . ويزداد الوضع تفاقمًا إذا استدعينا نسب التسرب من التعليم ، حيث تصل نسبة التسرب من المرحلة الإعدادية إلى (4%) .

ويمكن افتراض أن الأوضاع الاجتماعية السابقة تنعكس بصورة مباشرة على الحالة الاقتصادية للسكان ، فمن خلال تحليل مشاركة السكان في النشاط الاقتصادي ، فمع ارتفاع نسبة سكان الريف ، وارتفاع مستوى الأمية ، يتوقع أن تكون مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي منخفضة أيضا (17%) ، بل إن حوالي (25%) من يشاركون اقتصاديا ليست إلا مجرد محاولات للبحث عن عمل تنتهي بعدم الحصول عليه (كما تشير نسبة البطالة) .

وهكذا يمكن أن نستنتج أن محافظة الجيزة ، الأقرب إلى العاصمة ، والمكون الثاني لإقليم القاهرة الكبرى ، والتي تمثل البوابة الشمالية للوجه القبلي لمصر ، تمثل الصعيد تمثيلا جيدا من حيث حالة السكان والخصائص الاقتصادية والاجتماعية .

ملخص.

تحقيقا لأحد أهداف التقرير ، وهو تحديد أولويات العمل السكاني على مستوى المحافظات ، تناول هذا الفصل بالدراسة والتحليل مستخدما عدد 37 مؤشرا من المؤشرات الديموجرافية والاجتماعية والاقتصادية لترتيب محافظات الجمهورية وفق مجموع ترتيبها في كل مؤشر بهدف الوصول إلى تحديد أولوية العمل السكاني في المرحلة القادمة مكانيا ، وأظهرت النتائج إلى أن هناك ستة محافظات في قاع الترتيب في الصعيد ، مع اتجاهها من الجنوب إلى الشمال بصفة عامة وتغطي إقليمين متجاورين هما شمال الصعيد ووسط الصعيد ، وهي محافظات : سوهاج وأسيوط والفيوم وبني سويف والمنيا والجيزة .

وباستخدم 25 مؤشرا مختارا ، تم وضع تصور لأولويات العمل المكاني للمجالات التنموية السكانية المختلفة . وتم ترتيب المحافظات وفق البعد المكاني لأولويات العمل بالمجالات الاجتماعية والاقتصادية وفق المؤشرات المستخدمة .

من تلك النتائج يمكن التعرف على أولويات كل محافظة ، نجد على سبيل المثال أن مجالات العمل ذات الأولوية الأولى بالجانب الصحي في محافظة بني سويف هي الاهتمام بتخفيض معدل وفيات الأطفال الرضع (طفل متوفى / الف مولود حي) ، وتخفيض نسبة الاطفال ناقص الطول للعمر ، وكذلك الحد من نسبة الأطفال ناقصي الوزن بالنسبة للعمر . وباستخدام ذات الأسلوب ، يمكن تحديد المحافظات ذات الأولوية التنموية في كافة المجالات ، كما يمكن تحديد أولويات العمل التنموي داخل كل محافظة ، مما يسهل على واضعي السياسات ومنتخذي القرار سواء على المستوى القومي أو مستوى المحافظات تطبيق مفهوم التنمية المتوازنة إقليمياً .

كما تناول الفصل بالدراسة والتحليل حالة السكان في المحافظات الستة ذات الأولوية في العمل السكاني في محاولة للوصول إلى تحديد مجالات العمل التنموي بكل محافظة بشئ أكثر دقة .

بعد استعراض الموقف الحالي لحالة السكان في عام 2017 من خلال عرض وتحليل تطور حجم السكان والخصائص الاجتماعية والاقتصادية لهم ، مع تحديد المحافظات ذات الأولوية في العمل السكاني ، وتحديد مجالات العمل والتي يجب التركيز عليها في ستة محافظات ذات أولوية من الناحية المكانية ، من الأهمية بمكان تناول بالتحليل موقف السياسات السكانية المطبقة في مصر وتحديد مدى ملاءمتها لأولويات مجالات العمل السكاني وكذلك مدى تركيزها على البعد المكاني للعمل السكاني ، لذا يأتي الفصل التالي ليستعرض أهم ما ورد في المتاح من الوثائق التنموية من استراتيجيات وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

الفصل الرابع

الاستراتيجيات والخطط السكانية

مقدمة.

تطرح القضية السكانية نفسها على كافة دول العالم بأوجه مختلفة وذلك لارتباطها بكافة جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وارتباطها على الأخص بعدم التوازن بين السكان والموارد . كما شهدت حقبة الأهداف الإنمائية للألفية – Milinum Development Goals (MDGs) تركيزاً كبيراً على القضية السكانية ، وهو الاهتمام الذى إنتقل إلى الحقبة الراهنة وهي حقبة التنمية المستدامة – Sustainable Development Goals (SDGs) التى تتناول قضايا الضغط السكاني على موارد الغذاء والمياه والطاقة وآثارها على قضايا أخرى مثل فرص العمل ، الفقر ، التوسع الحضري ، جودة الحياة ، وقضايا شيخوخة أو ضمور الهيكل السكاني فى بعض البلدان مقابل الانفجار السكاني فى بلدان أخرى .

وفي مصر ، يتشابه طرح القضية السكانية فى حقبة التنمية المستدامة مع العديد من دول العالم النامية ، وعلى الأخص فيما يتعلق بالعلاقة بين النمو السكاني والموارد المتاحة ، والضغط السكاني على كافة مجالات التنمية من ناحية أخرى ، وهو الأمر الذى يتطلب رؤية اقتصادية واجتماعية وبيئية متكاملة .

يوجد في مصر العديد من وثائق التنمية التي تتناول قضايا السكان والتنمية ، يتناول هذا الجزء من التقرير عدد من تلك الوثائق بالعرض والتحليل بهدف الوقوف على أهداف وتوجهات تلك الوثائق وارتباطها بالمشكلات الحقيقية للسكان في مصر .

1- الاستراتيجية القومية للسكان والتنمية 2015-2030 .

تتناول تلك الاستراتيجية التحديات السكانية مرتكزة على من مجموعة من المبادئ ، ومن أبرزها ¹:

- السكان أحد عناصر القوة الشاملة للدولة ، على ألا تؤثر معدلات زيادة السكان سلباً على التنمية.
- إدماج المكون السكاني في خطط التنمية ، والتركيز على تمكين الفقراء وتخفيف الفقر .
- حق الأسرة في تحديد عدد الأبناء ، مع مسئولية الدولة في التوعية بأخطار معدلات الإنجاب المرتفعة.

¹ وزارة الدولة للسكان (2015) . الاستراتيجية القومية للسكان 2015-2030 . القاهرة : المجلس القومى للسكان .

- تطبيق اللامركزية ، في إدارة البرامج والمشروعات السكانية ، وتعزيز دور الأقليم والمحليات في هذا الخصوص .
- توسيع المشاركة في التعامل مع القضية السكانية ، خاصة أدوار المجتمع المدني والقطاع الخاص .
- دور هام لنظم البيانات والمعلومات والأنشطة البحثية السكانية ، لدعم تخطيط وتنفيذ وتقييم البرامج السكانية ، وقد عزز المجلس (المجلس القومي للسكان) اهتمامه بهذا الجانب بإصداره (أطلس التنمية السكانية - جمهورية مصر العربية) في عام 2016¹.

كما تتبنى الاستراتيجية أهدافاً إستراتيجية قومية محددة حتى عام 2030 :

- الإرتقاء بنوعية حياة المواطن المصري من خلال خفض معدلات الزيادة السكانية .
- استعادة ريادة مصر من خلال تحسين الخصائص السكانية للمواطنين المعرفية والمهاراتية والسلوكية .
- إعادة رسم الخريطة السكانية لمصر من خلال إعادة توزيع السكان عبر الوطن .
- تحقيق العدالة الاجتماعية والسلام الاجتماعي ، من خلال تقليص الفجوات في المؤشرات التنموية بين المناطق الجغرافية المختلفة للدولة .

2- استراتيجية التنمية المستدامة : رؤية مصر 2030 .

من النظرة الأولى للاستراتيجية نرى أن عنصر الانسان يأتي ضمن رؤية مصر ، حيث ورد بالرؤية أن مصر "....تستثمر عبقرية المكان والانسان لتحقيق التنمية المستدامة وترتقي بمستوى جودة حياة المصريين... كما تهدف الحكومة من خلال هذه الاستراتيجية أن تكون مصر ضمن أفضل 30 دولة على مستوى العالم من حيث مؤشرات، والتنمية البشرية ،، وجودة الحياة " . ويأتي هذا إنطلاقاً من الاعتراف بتواضع موارد التنمية البشرية من سكان وصحة وتعليم ، في محاولة لتحويلها إلى محفزات للتنمية بدلاً من كونها تأتي ضمن التحديات الرئيسية للتنمية ، كما ورد في مقدمة وثيقة الاستراتيجية .

وعلى الرغم من عدم تخصيص استراتيجية التنمية المستدامة : رؤية مصر 2030 محوراً خاصاً أو منفرداً للقضية السكانية² إلا أن الاستراتيجية قد أخذت في الاعتبار كافة التحديات والقضايا السكانية السابق

¹ وزارة الصحة والسكان - المجلس القومي للسكان (2016) . أطلس التنمية السكانية - جمهورية مصر العربية . القاهرة : المجلس القومي للسكان .

² يتم العمل حالياً على تحديث وثيقة الاستراتيجية ، ويعتقد أن محوراً خاصاً بالسكان سوف يضاف إلى مكونات الاستراتيجية .

العرض لها في أبعادها الثلاثة الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية، ومن خلال محاورها التنموية العشرة وبرامجها.

وفى هذا الخصوص ، يمكن رصد التوجهات التالية لمواجهة المشكلة السكانية كما وردت في وثيقة الاستراتيجية :

- تحقيق المساواة في الحقوق والفرص وتعزيز الاندماج الاجتماعي للسكان ، بالتركيز على ردم الفجوة بين الجنسين ، تمكين المرأة ، زيادة الأعمال للشباب ، مواجهة البطالة .
- تحسين خصائص السكان ، بالتركيز على التعليم خاصة الأساسي ، ردم الفجوات الجغرافية في خدمات التعليم والصحة والعمل اللائق ، تعزيز شبكة ومنظومات الحماية الاجتماعية والدعم والتأمين الصحي ، رعاية الموهوبين والمتفوقين ، وتطوير نظم التعليم الفني والتدريب ، وخلق فرص العمل .
- الاهتمام بالفئات المهمشة والأولى بالرعاية ، خاصة الفقراء ، المرأة المعيلة ، المسنين ، قاطنوا العشوائيات ، الأطفال بلا مأوى ، ذوى الإعاقة ، وغيرهم . (وهو ما يتوافق مع أهداف التنمية المستدامة)
- إعادة التوزيع الجغرافي للسكان ، من خلال منظور استراتيجي ومخطط عمراني قومي جديد ، وتحفيز التوطين السكاني في مناطق التنمية الجديدة ، مواجهة ظاهرة العشوائيات ، والاهتمام بالبيئة .

3- خطة التنمية المستدامة للعام المالي 2016-2017 .¹

فتتبنى تنفيذ الاستراتيجية القومية للسكان بهدف خفض معدلات الزيادة السكانية لإحداث التوازن المفقود بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل النمو السكاني، وتم تخصيص حوالي 50 مليون جنيه استثمارات 50 مليون جنيه لدعم تنفيذ أنشطة الأجهزة المعنية بتنفيذ برامج ومشروعات الاستراتيجية وليس تنفيذ برامج ومشروعات موجهة إلى قضايا السكان.²

¹ وزارة التخطيط ، خطة التنمية المستدامة " للعام 2016/ 2017. www.mop.gov.eg

² يقوم المجلس القومي للسكان والبرنامج السكاني وتنظيم الأسرة بوزارة الصحة بتنفيذ برامج ومشروعات الاستراتيجية القومية للسكان، بهدف الارتقاء بمستوى الخدمات الانجابية وتنظيم الأسرة، وتغيير الاتجاهات لتبنى مفهوم الأسرة الصغيرة ودعم الترابط بين التوجهات السكانية والتنمية الشاملة.

4- برنامج عمل الحكومة للعام المالي 2018\2019 .

ورد في البرنامج بعض التوجهات لضبط النمو السكاني من خلال تطبيق سياسات للحد من الزيادة السكانية، من خلال العمل على زيادة نسبة استخدام وسائل تنظيم الأسرة وتوفيرها خاصة بالمناطق المحرومة، بالإضافة إلى العمل على توعية ورفع الوعي لدى المجتمع بهدف تعريفه بخطورة الزيادة السكانية من خلال مشروعات مثل "اثنين كفاية" حيث يستهدف أسر من مستفيدي برنامج كرامة¹.

ملخص.

مما سبق يمكن القول أن وثائق التنمية التي عرضت تتبني النظرة العلمية إلى المشكلة السكانية في مصر من خلال تناول أبعادها الثلاثة والتي تتمثل في النمو، التوزيع المكاني، والخصائص السكانية، دون التركيز على بعد دون الآخر، وهو أمر جيد.

مما سبق تناوله في الفصلين الأول والثاني يتضح أن الحديث عن القضايا الحاكمة للتنمية في مصر ومنذ ستينيات القرن الماضي ما زالت هي قضايا الفقر والجهل، رغم التحسن الطفيف في بعض تلك القضايا، كذلك ما زال التركيز على سياسات الحد من النمو السكاني واعتبارها هي المعوق الوحيد للتنمية منذ أربعة أو خمسة عقود دون النظر إلى المحاور الأخرى مثل خصائص السكان الاجتماعية والاقتصادية وإعادة توزيعهم مكانياً.

وإذا توافقنا مع الرأي القائل بأن أهم محور في معالجة القضية السكانية هو خفض معدلات النمو وأنه يجب التركيز عليه كما حدث خلال العقود الماضية وحتى الآن كما ورد في وثائق التنمية، فلماذا لم تؤتي سياسات الحد من النمو السكاني ثمارها؟ حيث تشير بيانات تعداد 2017 إلى أن معدلات النمو السكاني ارتفعت مرة أخرى إلى 2.56% خلال الفترة (2006-2017).

هذا الأمر الذي يدعو إلى التساؤل حول مدى جدوى السياسات السكانية التي تبنتها الدولة خلال العقود السابقة، وهل كان هناك قصور في تلك السياسات؟ وهل التركيز على سياسات الحد من النمو السكاني وتجاهل المحاور السكانية الأخرى هو المدخل الصحيح؟ وهل كان من الممكن تناول القضية السكانية من زاوية أخرى مثل العمل على تحسين خصائص السكان الصحية والتعليمية والتدريبية للاستفادة بهم في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية؟ كل ذلك يستدعي النظر وإعادة النظر في السياسات السكانية المتبعة حالياً، وهناك فرصة ذهبية وهي تحديث استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030 والتي يمكن أن تتبع منهاجاً آخر في معالجة وتناول قضايا السكان وارتباطها بالتنمية المستدامة.

¹ وزارة التخطيط، خطة التنمية المستدامة للعام 2016/ 2017. www.mop.gov.eg

ويمكن تنفيذ ذلك من خلال الاستفادة القصوى من المورد البشري من خلال الاستثمار فيه و العمل على تحسين الخصائص التعليمية والتدريبية لهم من أجل إيجاد مجتمع يستطيع المنافسة دوليا ، إلى جانب توفير متطلبات تحقيق التنمية الاقتصادية المرغوبة من خلال مقابلة مخرجات العملية التعليمية والتدريبية لمتطلبات أسواق العمل الحالية والمستقبلية .

من هنا نرى أن الأمر يستدعي ليس فقط التركيز على سياسات الحد من النمو السكاني على اعتبار أنه أحد معوقات التنمية ، بل من الأهمية بمكان وبشكل متوازي وضع سياسات تعليمية وتدريبية وصحية تهدف إلى تحسين خصائص السكان الاجتماعية والاقتصادية وهي من أهم عوامل نجاح أي مبادرة في سبيل تحقيق نهضة اقتصادية حقيقية . بالإضافة إلى أهمية إعادة النظر في سياسات لإعادة توزيع السكان تتناول تنفيذ برامج ومشروعات محددة بالمناطق المستهدف نقل السكان إليها .

بعد استعراض كل ما سبق من تطور لحجم السكان وخصائصهم والسياسات المتبعة ، ومن خلال ملاحظة أن هناك إشكالية تتعلق بالبيانات السكانية خاصة المرتبطة بالتعداد والذي يتم كل عشر سنوات ، مما يعيق وضع الخطط وبرامج ومشروعات ترتبط بالواقع ، يأتي الفصل التالي لي طرح منهجية حديثة لتنفيذ التعداد السكاني وهي منهجية التعداد القائم على السجلات الإدارية لعل ذلك يكون فيه فائدة لكافة القائمي على وضع واتخاذ القرار في مجالات العمل السكانية .

الفصل الخامس

البيانات السكانية في مصر - الواقع الراهن واتجاهات التطوير

مقدمة.

وفقا لما تم عرضه سابقاً ، نستطيع القول أن قضايا السكان المتعددة الجوانب تفرض نفسها على الساحة المصرية لارتباطها بكافة جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ، وارتباطها على الأخص بقضية التوازن بين السكان والموارد ، كما أنه من الملاحظ أن مصادر البيانات السكانية محدودة وأغلبها يأتي من التعدادات المختلفة للسكان والإسكان والمنشآت والذي يتم تنفيذه كل عشر سنوات وكان آخرها تعداد 2017 والذي يعد من التعدادات التي تم تنفيذها بشكل أكثر دقة وفاعلية حيث تم استخدام نظم المعلومات المختلفة في جمع ومراجعة البيانات مما أتاح للباحثين الاستفادة من البيانات في وقت قياسي مقارنة بالتعدادات السابقة والتي كان يستغرق نشر بياناتها حوالي السنتين.

على الرغم من ذلك فإن تطوير منظومة جمع البيانات لا تتوقف عند حد معين ويجب الأخذ بأفضل الطرق لإنتاج بيانات يمكن الاعتماد عليها بشكل دوري وخلال فترات زمنية أقل من عشر سنوات كما هو الوضع حالياً ، على الرغم من استخدام تكنولوجيا حديثة في جمع بيانات تعداد 2017 ، لذا نستعرض هنا أحد الأفكار والتي من الممكن أن تتيح إجراء تعداد للسكان على فترات زمنية قصيرة ، الأمر الذي ان تم سيكون له أثر إيجابي على وضع السياسات ومتابعة نتائج الخطط والبرامج والمشروعات الموجهة لقضايا السكان والتنمية . كما تأتي أهمية البيانات السكانية منذ ركزت المؤتمرات والمحافل الدولية والإقليمية والوطنية الخاصة بالسكان والتنمية على أهمية توفير البيانات والمعلومات السكانية وإتاحتها للمخططين ومتخذي القرار والمواطن العادي بدءاً من مؤتمر القاهرة الدولي للسكان والتنمية عام 1994 وحتى المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ما بعد 2014 والذي تعهدت الجمعية العامة للأمم المتحدة (بمشاركة فاعلة من مصر) تنفيذ نتائجه باعتبارها إلتزامات عالمية واجبة التنفيذ من جانب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة¹.

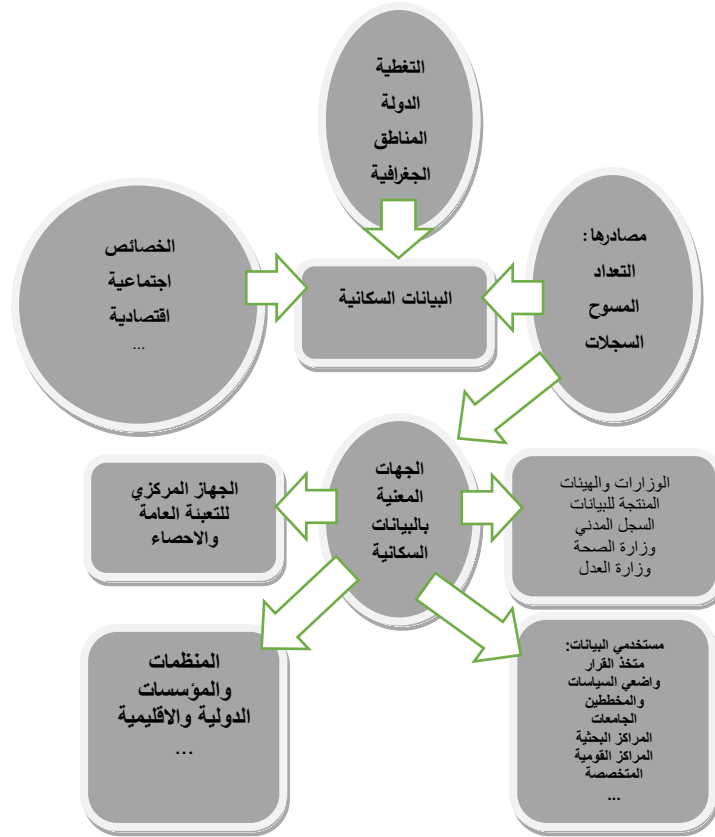
ومن أبرز جوانب اهتمام المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ما بعد 2014 بخصوص البيانات والمعلومات السكانية كانت التوجهات الخاصة بتوفير البيانات حول السكان والتنمية بأعلى قدر من الجودة ، وتقوية نظم الإحصاءات الوطنية، لتوفير البيانات المناسبة في الوقت المناسب حول ديناميكيات السكان المختلفة ، وتطوير أنشطة الجمع والتحليل .

¹ الأمم المتحدة (2015) . المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ما بعد 2014 : تنفيذ جدول عمل السكان والتنمية . نيويورك : الجلسة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 29 لمتابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد 2014 .

5-1 مصادر البيانات السكانية في مصر - الواقع الراهن:

هناك مصادر متعددة للبيانات اللازمة لدراسة السكان والتي تعكس خصائص السكان في لحظة زمنية معينة ويعرض الشكل (5-1) أهم مصادر البيانات السكانية في مصر وتشمل التعدادات ، المسوح ، والسجلات الإدارية .

شكل (5-1) هيكل البيانات السكانية في مصر



المصدر: الجهاز المركزي للتعينة العامة والاحصاء، "النظام الإيكولوجي للبيانات في مصر لدعم التنمية المستدامة، ديسمبر 2017.

وحيث أن التعداد العام للسكان يعتبر من أهم مصادر البيانات السكانية ، حيث تعتبر مصر من أشهر الدول على مر التاريخ التي تميزت بإجراء التعداد السكاني منذ زمن الفرعنة ، وعرفت مصر تعدادات السكان عبر العصور مع اختلاف أساليبها وتطور أهدافها في كل عصر . وفي العصر الحديث تبنت مصر نظاماً دورياً يقضى بإجراء التعداد كل عشر سنوات ، وكان آخر تلك التعدادات تعداد 2017 والذي تم باستخدام التقنيات الحديثة .

ويشمل التعداد العام للسكان والمباني حصر المباني والمنشآت ، إلى جانب تعداد السكان الذي يعبر عن عملية جمع البيانات التي تخص فترة زمنية معينة لجميع الأفراد المقيمين بالدولة ، وأن تسجل خصائصه الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية في تاريخ إنسائها الزمني المحدد ، مع تصنيف هذه البيانات وعرضها وتحليلها ونشرها أو توزيعها .

هناك أيضا مصدر للبيانات السكانية وهو السجلات المدنية والإدارية ، والتي يتم بها التسجيل المستمر والدائم والإلزامي لوقوع وخصائص الأحداث الحيوية المتعلقة بالسكان . وتعتبر تلك السجلات مصدر رئيسي للإحصاءات الحيوية ، حيث ترصد الوقائع والإحصاءات الحيوية مثل المواليد ، الوفيات ، الزواج ، والطلاق ، وسجلات التعليم والسجل المدني وما إلى ذلك ، وتتم عملية التسجيل فيها بصفة مستمرة نظراً لارتباطها بحقوق الأفراد وعنصر الإلزامية ، ويمكن الحصول منها على معلومات وإحصاءات خلال فترات مختلفة (يوم / أسبوع / شهر / سنة) . وتتميز تلك السجلات بالتغطية الشاملة لجميع الأحداث الحيوية التي تحدث في كل منطقة جغرافية ، الدقة والاستمرارية دون توقف أو فجوات زمنية ، السرية من خلال الإطار القانوني ، النشر المنتظم مع الحرص على أن تكون الفترات البيئية واحدة .

كما أن هناك مصادر أخرى للبيانات السكانية منها مسح العينة الديموغرافية ، والتي من خلالها يتم الحصول على البيانات من عينات مختارة ، ومن مميزات أنها تتطلب عدداً أقل من الباحثين والمقابلات ، وبالتالي فهي أقل تكلفة عن الحصر الشامل ، إلى جانب مزايا أخرى ¹.

5-2 تعداد السكان : اتجاهات للتطوير .

أولاً لا بد من التأكيد على أن إجراء التعداد السكاني يتطلب استثمار جهود كبيرة وتكلفة مالية باهظة ، كما تتسم التحضيرات له بصعوبات مهنية وتنظيمية وإدارية . وقد تم تطوير آليات تنفيذ تعداد عام 2017 عن غيره من التعدادات السابقة من خلال استخدام التقنيات الحديثة في جمع البيانات ، الأمر الذي ألغى عدد من المراحل الورقية ، كذلك إدخال البيانات وإجراء التحليل الإلكتروني على البيانات والخروج بالنتائج الأولية وإنهاءً بصدور النتائج النهائية . وي طرح هذا الحجم الهائل من البيانات التي يوفرها التعداد تساؤلات حول دور السجلات الإدارية وإمكانية الاستفادة منها في إنتاج بيانات سكانية إحصائية .

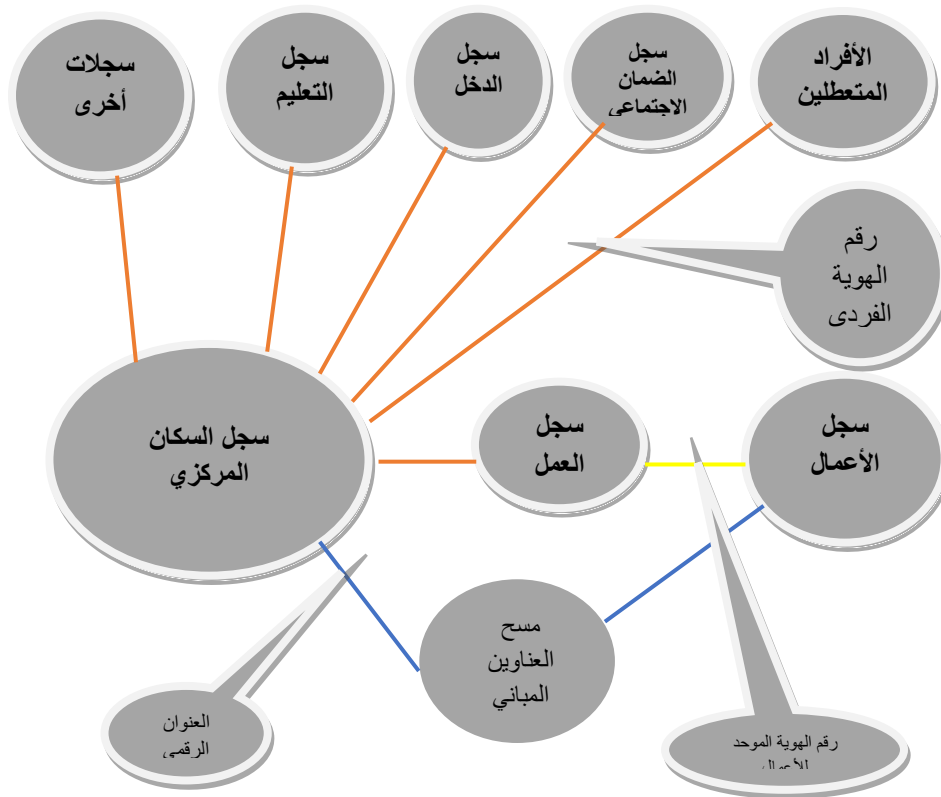
من شروط تحويل السجل الإداري إلى سجل إحصائي توفير إطار تشريعي وقانوني داعم ، ينظم استخدام هذه البيانات للأغراض الإحصائية ، ودور أجهزة الإحصاء الوطنية في هذا الخصوص ، بالإضافة إلى وضع بنود تتعلق بالتعريف المفصل لحماية تلك البيانات ، القبول والموافقة المجتمعية ، خاصة أن تلك السجلات تحتوي على بيانات شخصية على المستوى الفردي بما يثير قضايا حماية الخصوصية في

¹ لمعرفة أهم المسوح والأبحاث السكانية التي قام بإجرائها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء يمكن الرجوع إلى تقرري بعنوان "النظام الإيكولوجي للبيانات في مصر لدعم التنمية المستدامة، ديسمبر 2017".

المجتمع، وضع نظام موحد لتحديد الهوية الطبيعية والاعتبارية ، حيث يجب تحديد دقيق للسجلات الأساسية التي سوف تستخدم في إنتاج الإحصاءات ، والعمل على استخدام نظم موحدة للهوية عبر المصادر المختلفة بما يسهل ربط السجلات المختلفة لتسهيل إنتاج الإحصاءات المستندة إليها ، تطوير نظم سجلات دقيقة ومحدثة، نظراً للتعامل مع مجالات متعددة ومتشابهة مثل نظم الضمان الاجتماعي ، والنظم الضريبية وغيرها ، التعاون مع كافة الجهات التي تملك أو تدير السجلات ، بما فيها الأجهزة الحكومية أو الوحدات المحلية ، وهو ما يتطلب خطياً للتنسيق والتعاون والإلتزام من كافة جهات الدولة المعنية . والشكل التالي رقم (2-5) يوضح الهيكل العام للنظام الإحصائي القائم على السجلات .

ولتنفيذ ذلك يجب على الأجهزة المعنية بالبيانات السكانية أن تستثمر جهودها في تطوير التعداد القائم على نظام السجلات الإدارية ، بما يصب مباشرة في تعزيز التعاون الوثيق بين الجهات التي لديها تلك السجلات والجهاز الإحصائي الوطني المسئول . ويجدر الإشارة إلى أن هناك ضرورة إلى تنفيذ مسوح مكملة للتعداد للحصول على البيانات التي لا تتضمنها السجلات الإدارية.

شكل (2-5) الهيكل العام للنظام الإحصائي القائم على السجلات



المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، "النظام الإيكولوجي للبيانات في مصر لدعم التنمية المستدامة، ديسمبر 2017.

وتشمل السجلات الأساسية التي يمكن من خلالها توفير بيانات التعداد بجهاز الإحصاء ما يلي :
نظام المعلومات السكانية ، ويضم بيانات أساسية لكافة المواطنين والمقيمين بصفة دائمة في الدولة ، وكذلك
بيانات عن المباني ومشاريع بناء المساكن ، نظام المعلومات العقارية ، يتضمن سجل العقارات والمساحات
وكذلك كافة الحقوق المتعلقة بالتملكات ، نظام المعلومات التجارية ويضم بيانات أساسية عن الشركات
ومنظمات الأعمال ، سجلات أخرى وتشمل : الضرائب ، العمالة ، سجلات المعاشات التقاعدية ، وسجلات
طالبي العمل ، سجلات اكمال التعليم والدرجات العلمية ، سجلات المباني والمساكن ، وسجلات الطلاب ،
ويوضح الشكل (3-5) العلاقة بين السجلات الإدارية والسجلات الإحصائية .

شكل (3-5) العلاقة بين السجلات الإدارية والسجلات الإحصائية



المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، "النظام الإيكولوجي للبيانات في مصر
لدعم التنمية المستدامة، ديسمبر 2017.

من الشكل يتضح أن هناك عمليات إحصائية ضرورية لتجهيز السجلات الإدارية ، من أهمها تعديل
البيانات في السجلات الإدارية القائمة ومعالجة القيم المفقودة ، كما يجب أن تتوافق مع المتطلبات
الإحصائية المقررة ، المطابقة والاختيار باستخدام رقم موحد ، عمليات الإسناد الزمني ، وخلق أهداف
مستمدة من السجلات ، خلق متغيرات مستمدة من السجلات ، وغيرها .

ومن الأهمية بمكان في هذا الخصوص الإشارة إلى أن إنشاء سجل متكامل جديد ليس من الضروري
أن يقوم بالكامل على استخدام سجلات إدارية جديدة تماما ، لأنه وفقا للخبرة الدولية في هذا المجال يجب
أن يتم إجراء عمليات مكثفة ومسبقة على البيانات الإدارية مع التأكيد على ضرورة استخدام العديد من
المصادر الإدارية .

ومن أهم خطوات بناء النظام الآلي القائم على السجلات يأتي تطوير تطبيقات باستخدام السجل
الأصلي ، تطوير وتحديث تطبيقات باستخدام المصادر الإدارية ، تطبيق واحد لكل سجل من السجلات ،
وتطوير تطبيقات متقدمة عن طريق تكامل البيانات المستخرجة من السجلات الإحصائية المختلفة . كما

يجب وضع اطار لتضمين المتغيرات¹ كأحد المحاور الهامة في إنشاء سجل إحصائي من خلال التالي :
تعريف المتغيرات التي يحتويها السجل ، جمع المتغيرات الأساسية الداخلية من السجلات الإدارية ، تكوين المتغيرات المشتقة الداخلية ، إدخال المتغيرات الأساسية الخارجية باستخدام سجل آخر داخل النظام ، تكوين المتغيرات المشتقة الخارجية باستخدام عدد من المتغيرات من سجل آخر في النظام" ، وضع مفهوم للمتغيرات ، توحيد المتغيرات في السجلات ، إنشاء متغيرات السجل المطلوبة ويتم الحصول عليها من مصادر مختلفة ، تكوين المتغيرات المشتقة باستخدام نماذج محددة .

ويمكن تحديد إيجابيات التعداد القائم على السجلات الإدارية مقارنة بالتعداد التقليدي من خلال عدة عناصر هي : انخفاض التكلفة ، تخفيف عبء الاستجابة ، حيث المعضلة الأساسية في جمع البيانات باستخدام الاستبيان في العديد من الدول ومنها مصر ، دورية الإجراء ، الشمولية ، التزامن والحدثة ، وأخيرا تحسين صورة الحكومة لدى الرأي العام حيث يساهم تبادل البيانات بين الدوائر الحكومية في تحسين صورة الحكومة لدى الرأي العام ، وخفض تكلفة جمع البيانات وإعادة توزيع الموارد على قطاعات الخدمات الأخرى المرتبطة بمصالح و حياة الأفراد مثل التعليم أو الصحة أو الإسكان وغيرها .

وفيما يلي يعرض الجدول رقم (1-5) لأهم ايجابيات التعداد القائم على السجلات الإدارية مقارنة بالتعداد التقليدي .

شكل (4-5) خصائص التعداد التقليدي مقابل التعداد القائم على السجلات الإدارية

البيان	التعداد التقليدي	التعداد القائم على السجلات الإدارية
تكلفة جمع البيان	تكلفة مرتبطة مباشرة بالعد الميداني (تكلفة الترتيب ومكافآت جامعي البيان والانتقالات، المواد المستخدمة وتكلفة خدمات متصلة بجمع البيانات) . تكلفة غير مرتبطة بالعد الميداني (تكلفة معالجة البيانات وتحليلها ونشر النتائج والتقارير، ...) .	لا يوجد تكلفة مرتبطة مباشرة بالعد الميداني . تكلفة غير مرتبطة بالعد الميداني (تكلفة معالجة البيانات وتحليلها ونشر النتائج والتقارير، ...) .
العد الفردي	جمع معلومات منفصلة عن كل فرد (في بعض الأحيان يتم الحصول على المعلومات عن الفرد بالإنابة) .	جمع معلومات منفصلة لخصائص كل فرد من مصدرها الرئيس . مع إمكانية التأكد من البيان من مصدر آخر .
الشمول في نطاق منطقة محدّدة	منهجية الاستمارة الواحدة : حين يستخدم نموذج واحد من استمارات التعداد لعد جميع الأشخاص المشمولين بالتعداد في منطقة محدّدة منهجية الاستمارتين : الاستمارة القصيرة (استمارة العد السريع) يُجرى عد جميع الأشخاص في المنطقة المحدّدة المشمولين في التعداد، أما الاستمارة التفصيلية (عينة) تعني أن هناك أشخاص من خارج العينة ولكن ممثلون في النتائج النهائية للتعداد، حيث يتم جمع البيانات بالتزامن مع الاستمارة القصيرة .	يتم عد جميع الأشخاص المنتمين إلى منطقة محدّدة والمقيدين بالسجلات الإدارية. يتم تعبئة سجل السكان المركزي بكافة خصائصهم من السجلات الفرعية .

¹ مثال للمتغيرات هي السن والنوع والحالة التعليمية والحالة العملية لأي شخص ، كل ذلك يعتبر من المتغيرات لأنها تتغير وتختلف من شخص لآخر.

تحليل حالة السكان في مصر وتبايناتها المكانية 2017

التعداد القائم على السجلات الإدارية	التعداد التقليدي	البيان
تستخلص المعلومات من السجلات الإدارية حسب حالة الفرد في اللحظة المقررة للتعداد، شريطة أن يتم تحديث السجلات الإدارية وقت استخلاص بيانات التعداد.	تتصل بيانات التعداد بلحظة زمنية معينة. لذا في حالة جمع البيانات عن فترة مرجعية سابقة (الأسبوع السابق مثلاً) فيعبر عن هذه الفترة بالنسبة إلى لحظة العد (مثلاً) يطلق عليها الأسبوع السابق للحظة (العد) .	التزامن
وفقاً لاحتياجات متخذي القرار ، سنويًا كل خمسة أو 10 سنوات .	يجرى التعداد ، من حيث المبدأ ، كل عشر سنوات على الأقل .	دورية إجراء التعداد
البيانات التي يتم جمعها عن طريق السجلات الإدارية تتسم بمزايا نسبية فيما يتعلق بالدقة والموثوقية لأنها تأتي من المنبع وهو الفرد .	البيانات قد تنقصها الدقة وتحتاج إلى معالجات إحصائية، منها ما يتعلق بالبحوث لرفض الإجابة أو إخفاء معلومات أو نسيان وغيرها.	كفاءة النتائج
التخلص بشكل نهائي من عبء الاستجابة على المبحوثين .	عبء الالتزام بتعبئة الاستبيان حتى في وجود عداد أو باحث .	عبء الاستجابة
التخلص بشكل نهائي من معدل عدم الاستجابة (يساوي صفر) .	هناك دائماً درجة من عدم الاستجابة والرفض من المبحوثين .	معدل عدم الاستجابة
تعزز الصورة الإيجابية للحكومة لدى المواطن بإعادة توزيع الموارد لصالح المواطن ، كما تساهم في تعزيز كفاءة الإدارة الحكومية .	عدم ارتياح بين الأفراد حول تبادل البيانات الشخصية مع الباحثين، كونهم غرباء .	تكوين رأي عام إيجابي

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، "النظام الإيكولوجي للبيانات في مصر لدعم التنمية المستدامة، ديسمبر 2017.

ملخص.

في ضوء ماسبق ، نلاحظ أن هناك تاريخ حافل لمصر في الاهتمام بالبيانات السكانية لدعم التنمية ، حيث تلعب تلك البيانات دوراً حاكماً في رسم برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال توفير المعطيات من البيانات وعناصرها أمام جهاز التخطيط ومتخذ القرار وصناع السياسات العامة لدى إعداد خطط التنمية بأجلها الزمنية المختلفة ، ووضع البرامج والمبادرات اللازمة لتنفيذها ، إلى جانب دعم أنشطة المتابعة والتقييم وقياس الأثر . كما نلاحظ تعدد مصادر البيانات السكانية في مصر ، والتي تشمل التعدادات ، ومسوح العينة الديموغرافية ، والسجلات الإدارية ، كما تتناول الفصل اتجاهات تطوير تعداد السكان في مصر إلى تعداد قائم على السجلات / البيانات الإدارية ، وذلك نتيجة التطور في مجالات الحوسبة وعلى الأخص في مجال حوسبة وميكنة السجلات الإدارية في العمل الإحصائي بما يعطى لها قدر أكبر من الدقة والموثوقية ، خاصة التسجيل المدني . كما استعرض الفصل الشروط الأساسية لنجاح التحول إلى تعداد قائم على السجلات / البيانات الإدارية في مصر ، وعلى رأسها تشريع خاص ومناسب ، القبول المجتمعي لمراعاة دواعي حماية الخصوصية والسرية لبعض البيانات ، تطوير نظم حوسبية للبيانات والسجلات الإدارية ، والتعاون المتبادل بين جهاز الإحصاء الوطنى والأجهزة المختلفة التي تملك السجلات الإدارية المنظمة في الدولة . كما تم عرض إيجابيات التعداد القائم على السجلات الإدارية مقارنة بالتعداد التقليدي .

ملخص التقرير

يتناول التقرير أبعاد القضية السكانية في مصر حيث أعلن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في الخامس عشر من شهر مايو 2017 وصول عدد سكان مصر إلى 93 مليون نسمة ، وهو ما يعنى زيادة عدد السكان بمقدار (مليون نسمة) فى أقل من 6 أشهر. كما ترصد الاستراتيجية القومية للسكان والتنمية - 2015-2030 أبرز التحديات السكانية في تصاعد معدلات الإنجاب ، زيادة نسبة الأسر تحت خط الفقر ، تراجع مكانة المرأة بوجه عام وانخفاض معدلات تشغيل الإناث ، انعكاسات النمو السكاني السلبية على نصيب الفرد من الخدمات العامة ، وعلى الأوضاع البيئية وجودة الحياة ، وعلى أوضاع التفاوتات الإقليمية وغيرها . الأمر الذي يتطلب نظرة علمية إلى المشكلة السكانية فى مصر وتحليل أبعادها الثلاثة والتي تتمثل في : النمو ، التوزيع المكاني ، والخصائص السكانية ، والتي يعرض لها التقرير .

لمصر تاريخ سكاني طويل ينفرد عن غيره بجغرافيته الخاصة التي حصرت الوجود السكاني منذ عهد الفراعنة في الشريط الضيق من وادي النيل والدلتا ، كما تمثل المساحة المأهولة بالسكان حالياً نسبة حوالي 7.7% من إجمالي المساحة الكلية لمصر . يوضح التقرير أن عدد السكان مصر قدر في عام 1800 بحوالي 2,46 مليون نسمة ، وصل إلى 94 مليون نسمة في تعداد 2017 .

من البيانات يلاحظ ارتفاع مستمر فى متوسط الزيادة السنوية في عدد السكان وارتفاع معدل الزيادة الطبيعية ، كما تضاعف عدد السكان عبر فترات زمنية متعددة ، حيث تضاعف العدد خلال خمسين عاماً (1897-1947) ، وتضاعف مرة أخرى في أقل من ثلاثون عاماً (29 عام) خلال الفترة (1947-1976)، وتضاعف أيضاً خلال الثلاثون عاماً التالية .

وفيما يعلق بالتوزيع المكاني للسكان ، وكما سبق الإشارة ، تمثل المساحة المأهولة بالسكان نسبة ضئيلة من جملة المساحة (حوالي 7,7%) ، وهو الأمر الذى ترتب عليه ارتفاع الكثافة السكانية بالمناطق المأهولة بالسكان ، حيث ارتفع متوسط الكثافة السكانية العامة بأكثر من 37 ضعف في خلال 215 عاماً ، كما ارتفع متوسط الكثافة السكانية الصافية والتركز السكاني فى المناطق الحضرية .

ويلقي التقرير الضوء على بعض جوانب ومؤشرات الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان ، ومن البيانات يلاحظ أن الهيكل العمري للسكان ما زال هيكلاً يتسم باتساع القاعدة نتيجة ارتفاع المواليد بما يؤدي لزيادة معدلات الإعالة والتكاليف الاقتصادية على الأسرة المصرية ، كما يمثل ضغطاً على الخدمات الحكومية حيث أن الفئات دون سن العمل هي الأكثر احتياجاً للخدمات .

كما يشير التقرير إلى انخفاض المستوى التعليمي للسكان حيث تصل نسبة الأمية إلى أكثر من 25% من السكان وهو مؤشر ذو أهمية لدى المخطط ومنتخذ القرار لتواصل الجهود لرفع المستوى التعليمي

والقضاء على الأمية لما لها من آثار إيجابية في التعامل مع القضايا والتحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية .

وبالإضافة لانخفاض المستوى التعليمي ، فإن هناك مهددات أخرى للخصائص السكانية لا تقل أهمية وخطراً، ومن أبرزها : تدنى نسبة المشاركة في النشاط الاقتصادي ، بخلاف تزايد معدلات الفقر . وتجدر الإشارة في هذا الخصوص إلى العلاقة بين الفقر وارتفاع معدلات المواليد فكثير من الأسر الفقيرة ينظرون إلى زيادة عدد الأطفال باعتبارها وسيلة لزيادة الدخل دون إدراك لتداعيات تلك الزيادة سلبياً في رفع معدلات الإعالة في المجتمع .

والأكثر خطورة من قضية الأمية هو رصد تعداد 2017 إلى أن حوالي 27% من السكان (4 سنوات فأكثر) لم يلتحقوا بالتعليم، وأن أكثر من 50% من هؤلاء لم يلتحقوا بالتعليم بسبب عدم رغبة الفرد ذاته أو عدم رغبة الأسرة، وهو ما يشير إلى تغير كارثي في نظرة فئة كبيرة من السكان إلى أهمية التعليم بشكل عام وما لذلك من تأثيرات مستقبلية سلبية ليس فقط على قضية الأمية ولكن تصل آثارها السلبية إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بشكل عام .

وبالإضافة لانخفاض المستوى التعليمي، فإن هناك تحديات أخرى للخصائص السكانية لا تقل أهمية وخطراً ، ومن أبرزها : تدنى نسبة المشتركين في التأمين الصحي حيث وصلت نسبة غير المشتركين أو غير المستفيدين إلى أكثر من 49% من إجمالي السكان. والجدير بالذكر أن بيانات الحالة العملية في تعداد السكان 2017 لم تصدر بعد ، غير أن البيانات المعلنة من مصادر أخرى توضح أن نسبة البطالة تصل إلى 12.5% في عام 2016 ، ترتفع بين الإناث إلى 24.7%. كما تجاوزت معدلات الفقر نسبة 27% ، وتصل إلى أكثر من 66% في اقليم وسط الصعيد .¹

تلخيصاً لما تم تناوله في الفصلين الأول والثاني فإن الحديث عن القضايا الحاكمة للتنمية في مصر ومنذ ستينيات القرن الماضي ما زالت هي قضايا الفقر والجهل ، رغم التحسن الطفيف في بعض تلك القضايا ، كذلك ما زال التركيز على سياسات الحد من النمو السكاني واعتبارها هي المعوق الوحيد للتنمية منذ أربعة أو خمسة عقود دون النظر إلى المحاور الأخرى مثل خصائص السكان الاجتماعية والاقتصادية وإعادة توزيعهم مكانياً .

واستكمالاً لأهداف التقرير ، تناول الفصل الثالث محاولة تحديد أولويات العمل السكاني على مستوى المحافظات ، حيث تم استخدام البيانات المتاحة لحساب (37) مؤشراً تغطي عدة جوانب اجتماعية واقتصادية .

¹ نهال المغربل، 2017، "التخطيط وإدارة التنمية المحلية"، ورشة عمل حول اللامركزية وإدارة التنمية المحلية، معهد التخطيط القومي، القاهرة.

أسفرت تلك العملية إلى ترتيب المحافظات وفق مجموع ترتيبها في كل مؤشر طبقاً لمستويات المؤشرات المستخدمة . أدت تلك العملية إلى ترتيب المحافظات حسب أولوية العمل السكاني في المرحلة القادمة ، وأظهرت النتائج إلى أن هناك ستة محافظات في قاع الترتيب في الصعيد ، هي محافظات : سوهاج وأسيوط والفيوم وبني سويف والمنيا والجيزة . حيث تم تحليل حالة السكان في تلك المحافظات للوصول إلى أولويات العمل السكاني في كل محافظة .

وتناول التقرير بالدراسة والتحليل السياسات السكانية المتبعة بالدولة ، فإذا توافقنا مع الرأي القائل بأن أهم محور في معالجة القضية السكانية هو خفض معدلات النمو وأنه يجب التركيز عليه كما حدث خلال العقود الماضية وحتى الآن كما ورد في وثائق التنمية ، فلماذا لم تؤدي سياسات الحد من النمو السكاني ثمارها ؟ حيث تشير بيانات تعداد 2017 إلى أن معدلات النمو السكاني السنوية ارتفعت مرة أخرى إلى 2.56% خلال الفترة (2006-2017) .

هذا الأمر الذي يدعو إلى التساؤل حول مدى جدوى السياسات السكانية التي تبنتها الدولة خلال العقود السابقة ، والتي تم تناولها في الفصل الرابع من التقرير ، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا : هل كان هناك قصور في تلك السياسات ؟ وهل التركيز على سياسات الحد من النمو السكاني وتجاهل المحاور السكانية الأخرى هو المدخل الصحيح ؟ وهل كان من الممكن تناول القضية السكانية من زاوية أخرى مثل العمل على تحسين خصائص السكان التعليمية والتدريبية للاستفادة بهم في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية؟ كل ذلك يستدعي النظر وإعادة النظر في السياسات السكانية المتبعة حالياً ، وهناك فرصة ذهبية وهي تحديث استراتيجية التنمية المستدامة : رؤية مصر 2030 والتي يمكن أن تتبع منهاجاً آخر في معالجة وتناول قضايا السكان وارتباطها بالتنمية المستدامة .

مما سبق يمكن القول أن وثائق التنمية التي عرضت تبني النظرة العلمية إلى المشكلة السكانية في مصر من خلال تناول أبعادها الثلاثة والتي تتمثل في النمو ، التوزيع المكاني ، والخصائص السكانية ، دون التركيز على بعد دون الآخر ، وهو أمر جيد .

وفيما يتعلق بالبيانات السكانية وإشكالياتها المتمثلة في تباعد الفترات الزمنية لجمع بياناتها ، يطرح الفصل الخامس منهجية جديدة لتنفيذ التعداد السكاني وهي منهجية التعداد القائم على السجلات الإدارية لعل ذلك يكون فيه فائدة لكافة القائمين على وضع واتخاذ القرار في مجالات العمل السكانية . حيث تناول الفصل اتجاهات تطوير تعداد السكان في مصر إلى تعداد قائم على السجلات / البيانات الإدارية ، وذلك نتيجة التطور في مجالات الحوسبة وعلى الأخص في مجال حوسبة وميكنة السجلات الإدارية في العمل الإحصائي بما يعطى لها قدر أكبر من الدقة والموثوقية ، خاصة التسجيل المدني .

قائمة المراجع :

مراجع باللغة العربية :

- الأمم المتحدة (2015) . المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ما بعد 2014 :تنفيذ جدول عمل السكان والتنمية . نيويورك : الجلسة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 29 لمتابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد 2014 .
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، 2018 ، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت 2017 .
- ----- ، الكتاب الإحصائي السنوي ، اصدار سبتمبر 2013 ، مرجع رقم (2013-01111-71) .
- ----- ، الكتاب الإحصائي السنوي ، اصدار ديسمبر 2008 ، ص 26-27 .
- الجها----- ، مصر في ارقام، اصدار مارس 2015 ، مرجع رقم (2015-01112-71) .
- صندوق الأمم المتحدة للسكان (مصر) ، 2016 ، "تحليل الوضع السكاني في مصر 2016 .
- ----- ، 2017 ، "حالة السكان في العالم: عالم منقسم (الصحة الإنجابية والحقوق الإنجابية في زمن عدم المساواة) .
- معهد التخطيط القومي ، "النمو السكاني وآثاره الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية خلال الفترة (2017-2006)، بحث تحت النشر .
- ----- ، (2016)، "تفاعلات المياه والمناخ والانسان في مصر (إعادة التشكيل من أجل إقتصاد متواصل)، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (271) ، معهد التخطيط القومي، ص 5.
- نظارة المالية ، إدارة عموم الإحصاء الاميرية ، الاحصاء السنوي العام للقطر المصري عام 1910 (السنة الثانية) ، المطبعة الأميرية بمصر 1911 .
- نهال المغربل (2017). اللامركزية ودور التنمية المحلية . القاهرة : معهد التخطيط القومي : ورشة عمل حول التخطيط وإدارة التنمية المحلية .
- وزارة التخطيط والمتابعة، خطة تنمية أقاليم مصر للعام المالي 2014-2015، بيانات غير منشورة.
- وزارة الصحة والسكان (2015) . الاستراتيجية القومية للسكان 2015-2030 . القاهرة : المجلس القومي للسكان .
- ----- المجلس القومي للسكان (2016) . أطلس التنمية السكانية - جمهورية مصر العربية . القاهرة : المجلس القومي للسكان .

مراجع باللغة الأجنبية :

- El-Bakly, Ahmed A.A. (2016), Socio-economic and demographic regional differences in the Egyptian context, Planning and Development Review, INP, Egypt.
- El-Bakly, Ahmed A.A. (2017), A Critical Evaluation of Population Polices in Egypt, Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies, 2018.
- Hussein A. Sayed, 2018, "Egypt's Demographic Opportunities: Preliminary Assessment, based on 2017 Census, UNFPA.
- UN (2017). World Population Prospects- The 2017 revision: Key findings and advance table. New York: UN.
- UNFPA, 2010, "Population Situation Analysis (PSA): A Conceptual and Methodological Guide, UNFPA.

ملاحق

ملحق (1) تطور عدد سكان مصر خلال القرن التاسع عشر (مليون نسمة)

السنة	عدد السكان	التغير السنوي %
1800	2.46	-
1821	2.54	0.15
1846	4.48	3.06
1850	4.5	0.11
1882	6.8	1.60
1897	9.73	2.87

المصدر: نظارة المالية ، إدارة عموم الإحصاء الاميرية ، الاحصاء السنوي العام للقطر المصري عام 1910 (السنة الثانية) ، المطبعة الأميرية بمصر 1911.

ملحق (2) تطور عدد سكان مصر خلال القرن العشرين وبدايات الواحد والعشرون (مليون نسمة)

السنة	عدد السكان	التغير %	السنة	عدد السكان	التغير %
1897	9.7	-	1966	29.9	14.6
1907	11.1	14.4	1976	36.6	22.4
1917	12.7	14.4	1986	48.3	32.0
1927	14.2	11.8	1996	61.5	27.3
1937	15.9	12.0	2006	72.6	18.0
1947	18.9	18.9	2017	94.8	30.6
1960	26.1	38.1			

المصدر: نظارة المالية ، إدارة عموم الإحصاء الاميرية ، الاحصاء السنوي العام للقطر المصري عام 1910 (السنة الثانية) ، المطبعة الأميرية بمصر 1911 ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب الاحصائي السنوي ، اصدار ديسمبر 2008، ص 26-27 ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب الاحصائي السنوي ، اصدار سبتمبر 2013 ، مرجع رقم (71-01111-2013)، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، مصر في ارقام، اصدار مارس 2015 ، مرجع رقم (71-01112-2015) .

ملحق (3) توزيع السكان حسب المحافظات 2017

المحافظة	عدد السكان	التوزيع النسبي	المحافظة	عدد السكان	التوزيع النسبي
الجمهورية	94798827	100.0	كفرالشيخ	3362185	3.5
جنوب سيناء	102018	0.1	الفيوم	3596954	3.8
الوادى الجديد	241247	0.3	المنوفية	4301601	4.5
البحر الاحمر	359888	0.4	أسيوط	4383289	4.6
مطروح	425624	0.4	سوهاج	4967409	5.2
شمال سيناء	450328	0.5	الغربية	4999633	5.3
السويس	728180	0.8	الاسكندرية	5163750	5.4
بورسعيد	749371	0.8	المنيا	5497095	5.8
الاقصر	1250209	1.3	القليوبية	5627420	5.9
الاسماعيلية	1303993	1.4	البحيرة	6171613	6.5
أسوان	1473975	1.6	الدقهلية	6492381	6.8
دمياط	1496765	1.6	الشرقية	7163824	7.6
بني سويف	3154100	3.3	الجيزة	8632021	9.1
قنا	3164281	3.3	القاهرة	9539673	10.1

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت 2017 ، ديسمبر 2017 .

ملحق (4) الكثافة السكانية بالمساحة المأهولة حسب المحافظات 2017

المحافظة	الكثافة السكانية على المساحة المأهولة	المحافظة	الكثافة السكانية على المساحة المأهولة
الجمهورية	1393.8	الجيزة	7276.3
القاهرة	5259.6	بني سويف	2315.7
الاسكندرية	3091	الفيوم	1965.1
بورسعيد	568.7	المنيا	2291.8
السويس	3543.9	أسيوط	2800.1
دمياط	2245.5	سوهاج	3133.9
الدقهلية	1841.7	قنا	1827.8
الشرقية	1464.5	أسوان	1474.4
القليوبية	5264.9	الاقصر	5538.3
كفرالشيخ	974.1	البحر الاحمر	5082
الغربية	2583.8	الوادى الجديد	223.9
المنوفية	1773.1	مطروح	250.2
البحيرة	874	شمال سيناء	215.1
الاسماعيلية	258.4	جنوب سيناء	6.1

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، مصرفي أرقام 2018 ، مارس 2018 ، مرجع رقم

. 71-01112-2018

ملحق (5) معدلات المواليد للسكان 2017

معدلات المواليد	المحافظة	معدلات المواليد	المحافظة
25.85	الجيزة	27.43	الجمهورية
32.17	بني سويف	25.29	القاهرة
30.95	الفيوم	24.14	الاسكندرية
32.29	المنيا	20.42	بورسعيد
32.89	أسيوط	23.13	السويس
30.90	سوهاج	24.77	دمياط
31.23	قنا	24.02	الدقهلية
28.95	أسوان	26.16	الشرقية
27.35	الاقصر	23.75	القليوبية
26.64	البحر الاحمر	26.88	كفرالشيخ
25.60	الوادى الجديد	25.05	الغربية
54.58	مطروح	26.67	المنوفية
25.95	شمال سيناء	29.04	البحيرة
33.05	جنوب سيناء	28.86	الاسماعيلية

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت 2017، ديسمبر 2017.

ملحق (6) معدلات الوفيات للسكان 2017

معدلات الوفيات	المحافظة	معدلات الوفيات	المحافظة
5.29	الجيزة	5.87	الجمهورية
5.02	بني سويف	8.98	القاهرة
4.24	الفيوم	7.93	الاسكندرية
4.92	المنيا	5.93	بورسعيد
6.05	أسيوط	5.55	السويس
5.21	سوهاج	6.16	دمياط
5.35	قنا	6.02	الدقهلية
5.22	أسوان	5.20	الشرقية
5.66	الاقصر	4.86	القليوبية
4.38	البحر الاحمر	5.25	كفرالشيخ
4.16	الوادى الجديد	6.28	الغربية
5.47	مطروح	5.66	المنوفية
5.05	شمال سيناء	5.10	البحيرة
6.21	جنوب سيناء	5.75	الاسماعيلية

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت 2017، ديسمبر 2017.

ملحق (7) معدل وفيات الأطفال الرضع 2017

المحافظة	معدل وفيات الأطفال الرضع (لكل ألف مولود حي)	المحافظة	معدل وفيات الأطفال الرضع (لكل ألف مولود حي)
الجمهورية	15.11	الجيزة	12.40
القاهرة	25.09	بني سويف	17.50
الاسكندرية	24.18	الفيوم	13.49
بورسعيد	13.86	المنيا	15.83
السويس	12.47	أسيوط	23.67
دمياط	11.84	سوهاج	14.33
الدقهلية	11.49	قنا	15.30
الشرقية	9.84	أسوان	9.40
القليوبية	12.79	الاقصر	14.36
كفرالشيخ	10.40	البحر الاحمر	8.97
الغربية	12.85	الوادى الجديد	8.90
المنوفية	12.99	مطروح	12.14
البحيرة	10.61	شمال سيناء	18.91
الاسماعيلية	13.66	جنوب سيناء	16.90

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت 2017 ، ديسمبر 2017 .

ملحق (8) معدل وفيات الأطفال دون الخامسة 2017

المحافظة	معدل وفيات الأطفال دون الخامسة (لكل ألف مولود حي)	المحافظة	معدل وفيات الأطفال دون الخامسة (لكل ألف مولود حي)
الجمهورية	19.59	الجيزة	16.17
القاهرة	31.72	بني سويف	22.03
الاسكندرية	28.33	الفيوم	18.30
بورسعيد	15.95	المنيا	20.51
السويس	15.38	أسيوط	30.09
دمياط	14.46	سوهاج	19.52
الدقهلية	15.37	قنا	19.70
الشرقية	14.01	أسوان	13.87
القليوبية	16.32	الاقصر	19.16
كفرالشيخ	14.03	البحر الاحمر	13.35
الغربية	16.46	الوادى الجديد	13.60
المنوفية	16.60	مطروح	15.58
البحيرة	14.56	شمال سيناء	24.73
الاسماعيلية	18.15	جنوب سيناء	24.02

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت 2017 ، ديسمبر 2017 .

ملحق (9) التغير في معدلات الزيادة الطبيعية للسكان ما بين 2006-2017

معدلات الزيادة الطبيعية	المحافظة	معدلات الزيادة الطبيعية	المحافظة
20.56	الجيزة	21.56	الجمهورية
27.15	بني سويف	16.31	القاهرة
26.71	الفيوم	16.21	الاسكندرية
27.36	المنيا	14.49	بورسعيد
26.84	أسيوط	17.58	السويس
25.69	سوهاج	18.61	دمياط
25.87	قنا	18.00	الدقهلية
23.73	أسوان	20.96	الشرقية
21.68	الاقصر	18.89	القليوبية
22.25	البحر الاحمر	21.63	كفرالشيخ
21.44	الوادى الجديد	18.77	الغربية
49.11	مطروح	21.02	المنوفية
20.90	شمال سيناء	23.94	البحيرة
26.84	جنوب سيناء	23.12	الاسماعيلية

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت 2017 ، ديسمبر 2017 .

ملحق (10) صافي الهجرة في مصر ما بين تعداد 1996 وتعداد 2006

صافي الهجرة			المحافظة
صافي	إناث	ذكور	
89033	25598	63435	البحر الأحمر
82906	23914	59992	جنوب سيناء
19952	11889	8063	بور سعيد
718-	587	1305-	السويس
6603	3400	3203	الوادي الجديد
15490-	8538-	6952-	دمياط
265809	129858	135951	الاسكندرية
113255	83604	29651	القاهرة
62046	30160	31886	الاسماعيلية
74954-	42315-	32639-	الغربية
4082-	3496-	586-	اسوان
131699-	59410-	72289-	الدقهلية
5065	1349	3716	شمال سيناء
120859	59341	61518	القليوبية
109536-	60480-	49056-	المنوفية
10588	7895	2693	الشرقية
112591-	70046-	42545-	البحيرة
21622	10607	11015	الاقصر
35334	15127	20207	مطروح
373967	174505	199462	الجيزة
77050-	43529-	33521-	كفر الشيخ
59642-	23427-	36215-	قنا
84542-	38837-	45705-	بني سويف
240855-	96574-	144281-	سوهاج
76386-	33128-	43258-	المنيا
168148-	72468-	95680-	اسيوط
51349-	24587-	26762-	الفيوم

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، التعداد العام للسكان أعوام 1996 و 2006 .

ملحق (11) الهيكل النوعي للسكان 2017

المحافظة	عدد السكان الذكور 2017	عدد السكان الإناث 2017	نسبة النوع
الجمهورية	48891518	45907309	1.07
القاهرة	4960625	4579048	1.08
الاسكندرية	2654824	2508926	1.06
بورسعيد	385129	364242	1.06
السويس	374399	353781	1.06
دمياط	769505	727260	1.06
الدقهلية	3302847	3189534	1.04
الشرقية	3688761	3475063	1.06
القليوبية	2908670	2718750	1.07
كفرالشيخ	1720214	1641971	1.05
الغربية	2555427	2444206	1.05
المنوفية	2219798	2081803	1.07
البحيرة	3181812	2989801	1.06
الاسماعيلية	673431	630562	1.07
الجيزة	4487640	4144381	1.08
بني سويف	1626567	1527533	1.06
الفيوم	1875592	1721362	1.09
المنيا	2834948	2662147	1.06
أسيوط	2266684	2116605	1.07
سوهاج	2569032	2398377	1.07
قنا	1623352	1540929	1.05
أسوان	749400	724575	1.03
الأقصر	645329	604880	1.07
البحر الاحمر	187479	172409	1.09
الوادى الجديد	124057	117190	1.06
مطروح	223459	202165	1.11
شمال سيناء	229617	220711	1.04
جنوب سيناء	52920	49098	1.08

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت 2017 ، ديسمبر

. 2017

ملحق (12) الهيكل العمري للسكان 2017

الفئة العمرية	عدد السكان 2017	التوزيع النسبي
4-0	12901574	13.6
9-5	10514520	11.1
14-10	9030546	9.5
19-15	9006058	9.5
24-20	8231944	8.7
29-25	8167607	8.6
34-30	7344289	7.7
39-35	6486415	6.8
44-40	5152723	5.4
49-45	4392511	4.6
54-50	3998096	4.2
59-55	3260371	3.4
64-60	2649360	2.8
+65	3662813	3.9

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت 2017، ديسمبر 2017.

ملحق (13) الحالة التعليمية للسكان 2017 على مستوى المحافظات

المحافظة	نسبة الأمية 2017	تعليم متوسط (%)	تعليم جامعي أو أعلى (%)	المحافظة	نسبة الأمية 2017	تعليم متوسط (%)	تعليم جامعي أو أعلى (%)
الجمهورية	25.8	-	-	الجيزة	24.9	26.4	14.3
القاهرة	16.2	27.7	24.8	بني سويف	35.9	25.7	7.5
الاسكندرية	19.0	27.3	18.0	الفيوم	34.0	27.7	6.1
بورسعيد	14.1	35.7	19.8	المنيا	37.2	26.4	6.7
السويس	15.3	39.3	13.6	أسيوط	34.6	25.5	8.0
دمياط	20.2	31.4	11.7	سوهاج	33.6	25.1	7.2
الدقهلية	23.6	31.8	11.9	قنا	29.1	30.0	7.5
الشرقية	25.9	31.0	11.5	أسوان	19.1	37.7	8.0
القليوبية	23.7	31.1	11.6	الاقصر	25.9	33.2	9.1
كفرالشيخ	28.5	31.3	10.2	البحر الاحمر	12.0	33.5	16.8
الغربية	21.4	32.1	13.9	الوادى الجديد	14.7	35.2	15.0
المنوفية	22.5	32.3	12.6	مطروح	31.9	20.1	5.0
البحيرة	32.9	27.9	7.2	شمال سيناء	22.2	28.2	8.6
الاسماعيلية	21.4	32.5	12.1	جنوب سيناء	16.6	24.0	14.9

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2018، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت 2017.

ملحق (14) معدل المساهمة في النشاط الاقتصادي ومعدل التشغيل على مستوى المحافظات عام 2017

المحافظة	معدل المساهمة في النشاط الاقتصادي	معدل التشغيل	المحافظة	معدل المساهمة في النشاط الاقتصادي	معدل التشغيل
الجمهورية	45.0%	42%	الجيزة	43.5%	38%
القاهرة	46.8%	40%	بني سويف	52.2%	48%
الاسكندرية	45.3%	39%	الفيوم	46.0%	42%
بورسعيد	49.0%	37%	المنيا	49.2%	44%
السويس	46.6%	32%	أسيوط	42.1%	39%
دمياط	49.3%	43%	سوهاج	40.4%	36%
الدقهلية	44.9%	41%	قنا	39.7%	37%
الشرقية	49.5%	43%	أسوان	45.2%	39%
القليوبية	49.6%	43%	الاقصر	40.0%	31%
كفرالشيخ	46.3%	45%	البحر الاحمر	49.1%	44%
الغربية	45.4%	42%	الوادى الجديد	53.2%	52%
المنوفية	49.3%	47%	مطروح	47.8%	53%
البحيرة	55.3%	52%	شمال سيناء	51.2%	43%
الاسماعيلية	49.6%	43%	جنوب سيناء	44.7%	67%

المصدر: معهد التخطيط القومي، "النمو السكاني وأثاره الاجتماعية والاقتصادية والعمرائية خلال الفترة (2006-2017)، بحث تحت النشر.

ملحق (15) نسبة الفقر في محافظات مصر

المحافظة	نسبة الفقر (%) 2015	المحافظة	نسبة الفقر (%) المدقع 2015	نسبة الفقر (%) المدقع 2015
القاهرة	17.5	البحيرة	2.5	1.3
الاسكندرية	11.6	الاسماعيلية	0.5	3.8
بورسعيد	6.7	الجيزة	0.0	5.5
السويس	17.1	بني سويف	1.3	5.0
دمياط	18.0	الفيوم	2.1	4.8
الدقهلية	15.1	المنيا	1.1	14.5
الشرقية	14.1	أسيوط	0.6	23.1
القليوبية	13.1	سوهاج	1.2	24.9
كفرالشيخ	19.4	قنا	1.7	16.5
الغربية	16.5	أسوان	0.8	12.3
المنوفية	16.0	الاقصر	1.2	3.8

المصدر: معهد التخطيط القومي، "النمو السكاني وأثاره الاجتماعية والاقتصادية والعمرائية خلال الفترة (2006-2017)، بحث تحت النشر.

تحليل حالة السكان في مصر وتبايناتها المكانية 2017

ملحق (16) المؤشرات المستخدمة في تطبيق أسلوب مجموع الرتب

المرتبة	الكثافة السكان ة في المساحة المأهولة (نسمة /كم 2)	المساحة المأهولة كم 2	المرتبة	نسبة الزيادة السوية (للسكان)	المرتبة	الامية 10 سنوات فاكثر 2017	المرتبة	معدل النمو السوي -2006 2017	المرتبة	عدد السكان 2017	المرتبة	عدد السكان 2006	المحافظات
7	3116.5	1593.9	8	2.9	5	33.6	8	2.6	10	4967409	10	3747289	سوهاج
9	2784.8	1574	18	2.5	3	34.6	20	2.2	11	4383289	11	3444967	أسيوط
14	1938.0	1856	3	3.6	4	34	1	3.3	13	3596954	14	2511027	الفيوم
11	2303.3	1369.4	5	3.2	2	35.9	3	2.9	16	3154100	16	2291618	بني سويف
12	2279.3	2411.7	13	2.7	1	37.2	10	2.6	7	5497095	7	4166299	المنيا
2	7247.7	1191	2	4	12	24.9	4	2.9	2	8632021	2	6294319	الجيزة
18	1503.6	4764.3	10	2.8	10	25.9	7	2.7	3	7163824	3	5354041	الشرقية
16	1817.9	1740.6	26	0.5	8	29.1	21	2.2	15	3164281	15	2499964	قتا
3	5514.8	226.7	1	14.8	11	25.9	16	2.4	20	1250209	19	959003	الاقصر
25	108.5	3921.4	9	2.9	7	31.9	11	2.5	24	425624	24	323381	مطروح
4	5246.0	1072.7	11	2.8	13	23.7	9	2.6	6	5627420	6	4251672	القليوبية
8	3081.9	1675.5	21	2.3	21	19	22	2.1	8	5163750	8	4123869	الاسكندرية
20	870.0	7093.8	14	2.7	6	32.9	18	2.4	5	6171613	5	4747283	البحيرة
1	10468.6	140.8	24	2.2	20	19.1	25	2.0	18	1473975	17	1186482	أسوان
6	5010.3	1904	25	1.2	23	16.2	26	1.7	1	9539673	1	7902085	القاهرة
24	214.4	2100.8	6	3	15	23.3	15	2.5	23	450328	23	343681	شمال سيناء
22	257.4	5067	17	2.6	17	21.4	5	2.9	19	1303993	20	953006	الاسماعيلية
10	2574.1	1942.3	23	2.2	18	21.4	24	2.0	9	4999633	9	4011320	الغربية
26	80.9	9002.2	4	3.5	24	15.3	2	3.3	22	728180	22	512135	السويس
17	1765.9	2435.9	16	2.6	16	22.5	12	2.5	12	4301601	12	3270431	المنوفية
13	2239.0	668.5	7	3	19	20.2	6	2.9	17	1496765	18	1097339	دمياط
15	1834.9	3538.2	19	2.5	14	23.6	17	2.4	4	6492381	4	4989997	الدقهلية
19	969.9	3466.7	20	2.4	9	28.5	13	2.5	14	3362185	13	2559582	كفرالشيخ
21	567.4	1320.7	15	2.7	26	14.1	14	2.5	21	749371	21	570603	بورسعيد
5	5061.7	71.1	12	2.8	27	12	23	2.0	25	359888	25	288661	البحر الاحمر
23	222.9	1082.2	22	2.3	25	14.7	19	2.3	26	241247	26	187263	الوادى الجديد
27	6.1	16791	27	-1.8	22	16.6	27	-3.4	27	102018	27	150088	جنوب سيناء

تحليل حالة السكان في مصر وتبايناتها المكانية 2017

تابع ملحق (16) المؤشرات المستخدمة في تطبيق أسلوب مجموع الرتب

الترتيب	الإعالة الصغرى	الترتيب	الإعالة الكلية	الترتيب	الإعالة الكبرى	الترتيب	كثافة الفصول - المرحلة الثانوية	الترتيب	كثافة الفصول - المرحلة الإعدادية	الترتيب	كثافة الفصول - المرحلة الابتدائية	المحافظات
4	62.3	2	69.1	4	6.7	10	39.8	12	42.8	13	45.1	سوهاج
3	63	1	69.4	7	6.4	16	38	13	42.4	7	47.5	أسيوط
7	60.1	7	65.9	13	5.8	6	41.3	6	44.7	8	47.5	الفيوم
6	61.5	5	68.2	5	6.7	5	41.6	5	45	12	46.1	بني سويف
5	62	4	68.6	6	6.6	13	39.2	3	45.8	15	44.4	المنيا
14	47.9	18	52.5	23	4.6	1	46.5	1	47.8	1	52.5	الجيزة
10	51.6	10	57.1	17	5.5	17	37.7	11	43	9	47.5	الشرقية
8	57	8	64.2	1	7.2	14	38.7	15	41.6	18	41.5	قنا
21	46.2	15	52.9	2	6.8	12	39.5	16	40.7	21	39.7	الإقصر
2	63.4	6	67.2	25	3.8	19	35.3	23	34.7	24	34.9	مطروح
12	48.9	14	53.3	15	5.8	2	44.2	2	46.4	2	50.9	القليوبية
25	37.1	25	42.9	16	5.8	3	42.7	10	43.3	4	49.2	الإسكندرية
20	46.4	21	51.2	22	4.8	7	40.8	8	44.5	6	48.2	البحيرة
15	47.6	12	54	9	6.3	22	32.8	20	37.1	23	36.4	أسوان
24	37.7	24	44.5	3	6.8	18	36.2	18	39.7	16	43.6	القاهرة
1	64.4	3	68.9	24	4.5	20	34.2	25	31.6	25	29	شمال سيناء
11	49.8	11	54.9	20	5.1	21	32.9	19	37.1	20	40.8	الإسماعيلية
22	44.1	22	49.9	14	5.8	8	40.5	4	45.1	3	49.6	الغربية
16	47.5	17	52.9	19	5.4	23	32.3	21	36.9	17	42.7	السويس
13	47.9	13	54	11	6.1	4	42.6	7	44.7	10	47.4	المنوفية
18	46.8	19	52.3	18	5.5	15	38.5	14	41.9	14	44.8	دمياط
17	46.9	16	52.9	12	6	9	40.2	9	43.5	5	48.5	الدقهلية
19	46.8	20	51.9	21	5	11	39.7	17	40.4	11	46.3	كفرالشيخ
23	38.8	23	45	10	6.2	24	31.4	22	34.9	19	40.8	بورسعيد
26	35.9	26	39	26	3.1	25	28.3	24	34.5	22	38.9	البحر الأحمر
9	51.8	9	58.2	8	6.4	26	25.6	26	25.8	26	27.5	الوادى الجديد
27	23.4	27	25.3	27	1.3	27	23.6	27	23.3	27	22.4	جنوب سيناء

تحليل حالة السكان في مصر وتبايناتها المكانية 2017

تابع ملحق (16) المؤشرات المستخدمة في تطبيق أسلوب مجموع الرتب

الترتيب	وفيات الاطفال الرضع	الترتيب	معدل الزيادة الطبيعية	الترتيب	معدل الوفيات	الترتيب	معدل المواليد	الترتيب	معدل الطلاق	الترتيب	معدل الزواج	المحافظات
4	19.7	4	28	24	4.6	6	32	26	0.8	10	10	سوهاج
2	26.2	5	26.6	11	6	5	32.6	27	0.07	6	10.4	أسيوط
14	13.7	6	26.6	17	5.3	3	33.6	19	1.6	7	10.2	الفيوم
6	17.9	7	25.8	19	5.2	2	34	20	1.6	20	9.1	بني سويف
11	15	12	22.6	10	6	4	33	3	4	11	9.8	المنيا
16	12.5	13	22.6	14	5.8	12	28.4	2	4	3	12.9	الجيزة
23	10.9	14	22.4	4	6.7	14	27.9	18	1.7	17	9.4	الشرقية
7	16.1	2	29	18	5.3	7	31.2	14	2.1	2	14.2	قنا
8	15.7	10	23.6	21	5.1	11	28.8	22	1.4	16	9.6	الاقصر
12	14.4	11	22.8	22	4.9	1	48.6	13	2.2	24	8.4	مطروح
15	13.2	20	20.2	20	5.2	23	25.4	16	1.9	25	8.4	القليوبية
3	25.2	24	17	2	8.3	24	25.2	5	3.4	5	10.8	الاسكندرية
21	11.5	9	24.5	6	6.4	9	29.7	21	1.4	15	9.7	البحيرة
24	10.8	3	28.7	12	6	10	28.8	11	2.2	4	12	أسوان
1	26.3	25	16.4	1	9	21	25.4	1	4.7	1	16.6	القاهرة
5	18.7	1	43.7	23	4.9	20	26	12	2.2	19	9.1	شمال سيناء
9	15.3	8	24.6	9	6.1	8	30.8	10	2.3	23	8.7	الاسماعيلية
17	12.4	22	19.2	7	6.4	22	25.4	15	1.9	22	8.8	الغربية
20	12	21	19.9	8	6.3	19	26.2	6	3.2	8	10.1	السويس
13	13.8	15	22.2	13	6	13	28.1	25	1.3	21	8.8	المنوفية
18	12.3	19	20.3	3	7.6	16	27	8	2.3	12	9.8	دمياط
22	11.3	23	19.1	15	5.6	25	24.4	9	2.3	14	9.7	الدقهلية
26	10.4	17	22.1	16	5.4	15	27.5	24	1.3	13	9.8	كفرالشيخ
19	12.3	27	15.9	5	6.5	26	22.4	4	3.6	9	10.1	بورسعيد
27	10	18	20.9	25	4.4	17	26.8	7	2.5	18	9.4	البحر الاحمر
25	10.6	16	22.2	26	4.3	18	26.5	23	1.4	26	8.1	الوادى الجديد
10	15.1	26	16	27	3.7	27	19.7	17	1.9	27	4.3	جنوب سيناء

تحليل حالة السكان في مصر وتبايناتها المكانية 2017

تابع ملحق (16) المؤشرات المستخدمة في تطبيق أسلوب مجموع الرتب

الترتيب	التسرب من التعليم الابتدائي	الترتيب	نسبة الحاجة غير الملباة	الترتيب	معدل الانجاب الكلي	الترتيب	نسبة استخدام وسائل تنظيم الاسرة	الترتيب	وفيات الامهات	الترتيب	وفيات الاطفال دون الخامسة	المحافظات
14	0.49	1	25.9	3	4.3	1	31	3	61	9	20.2	سوهاج
4	0.67	3	18.8	4	4.2	3	41.4	4	61	25	14.2	أسيوط
17	0.39	5	14.9	2	4.6	7	57.4	2	61	2	32.8	الفيوم
3	0.82	19	9.6	5	3.9	8	58.3	10	54	5	22.5	بني سويف
12	0.5	4	17.2	6	3.9	6	51.3	6	60	13	16.6	المنيا
19	0.33	16	10.7	18	3.3	17	63.9	11	54	14	16.6	الجيزة
5	0.62	8	14.4	11	3.6	10	59.7	8	60	24	14.4	الشرقية
21	0.3	2	20.2	9	3.7	2	37.8	14	48	6	20.8	قنا
22	0.22	9	14.1	16	3.4	4	48.4	9	59	7	20.7	الاقصر
2	0.83	6	14.8	1	4.8	25	nr	12	49	10	19	مطروح
8	0.59	22	8.5	7	3.8	14	63.1	21	38	12	17	القليوبية
13	0.5	7	14.7	25	2.2	11	60.2	17	45	3	29.6	الاسكندرية
7	0.6	23	8.2	14	3.5	21	66.4	18	44	22	15	البحيرة
26	0.15	11	13.5	12	3.6	5	49.7	22	37	20	15.3	أسوان
20	0.32	21	9.3	24	2.6	18	64	15	46	1	33	القاهرة
24	0.17	26	nr	26	nr	26	nr	5	60	4	25.8	شمال سيناء
15	0.41	13	11.5	8	3.7	12	61.7	23	36	8	20.6	الاسماعيلية
9	0.58	12	12.1	21	3.1	16	63.2	16	46	15	15.8	الغربية
1	0.9	18	10	19	3.2	13	61.9	1	72	16	15.8	السويس
10	0.57	24	6.9	13	3.5	22	67.1	20	39	11	17.9	المنوفية
18	0.33	20	9.6	23	3	20	65.8	7	60	18	15.5	دمياط
6	0.61	17	10.4	20	3.1	19	64.1	13	49	19	15.3	الدقهلية
11	0.56	15	10.8	15	3.4	15	63.2	19	43	26	14.2	كفر الشيخ
16	0.4	10	13.6	22	3	9	58.5	25	30	21	15.1	بورسعيد
23	0.21	14	11.5	17	3.4	23	nr	27	20	23	15	البحر الاحمر
27	0.12	25	6.5	10	3.7	24	nr	24	32	17	15.8	الوادى الجديد
25	0.16	27	nr	27	nr	27	nr	26	30	27	9.1	جنوب سيناء

تحليل حالة السكان في مصر وتبايناتها المكانية 2017

تابع ملحق (16) المؤشرات المستخدمة في تطبيق أسلوب مجموع الرتب

الترتيب	نسبة الولادات التي تمت تحت إشراف طبي 2014	الترتيب	نسبة الاطفال الذين يعانون من أى انيما 2014	الترتيب	نسبة الأطفال ناقصى الوزن بالنسبة للعمر 2014	الترتيب	نسبة الأطفال ناقصى الطول للعمر 2014	الترتيب	نسبة السكان تحت خط الفقر 2015	الترتيب	التسرب من التعليم الاعدادى	المحافظات
8	87.0	4	42.6	8	25.4	4	32.3	2	65.8	6	5.43	سوهاج
5	82.0	3	42.6	3	35.3	21	10.5	1	66.0	1	8.44	أسيوط
6	85.0	8	37.2	16	20.9	7	25.6	8	35.7	9	4.44	الفيوم
4	81.0	18	22.7	6	28.9	1	41.9	6	43.1	4	6	بني سويف
2	74.0	24	11.1	20	16.0	6	26.8	4	56.7	14	4.06	المنيا
11	93.0	22	14.7	15	22.2	3	32.8	9	28.6	15	3.94	الجيزة
10	92.0	5	41.9	4	34.0	2	36.1	19	14.1	20	2.49	الشرقية
7	87.0	15	24.9	24	8.3	10	16.6	3	57.8	7	4.79	قنا
20	98.0	11	30.9	25	8.0	13	15.3	7	41.2	3	6.21	الأقصر
22	98.0	1	59.3	10	23.8	16	12.3	24	n.a	2	8.23	مطروح
13	94.0	12	30.2	22	12.7	19	11.1	20	13.1	17	3.63	القليوبية
16	96.0	21	14.9	9	24.7	17	12.1	21	11.6	8	4.69	الاسكندرية
12	93.0	13	25.1	12	23.2	23	9.9	11	23.7	5	5.74	البحيرة
9	91.0	2	46.7	23	9.2	15	14.8	5	48.6	12	4.17	أسوان
19	98.0	14	24.9	14	22.3	8	22.7	14	17.5	19	3.01	القاهرة
3	78.0	26	n.a	26	n.a	26	n.a	23	n.a	26	1.52	شمال سيناء
18	96.0	6	39.4	19	17.1	18	11.3	10	24.1	11	4.34	الإسماعيلية
17	96.0	19	22.6	11	23.6	5	28.3	16	16.5	18	3.47	الغربية
25	99.0	16	23.7	7	27.1	14	15.1	15	17.1	10	4.4	السويس
15	95.0	20	18.0	5	30.0	24	9.2	17	16.0	13	4.1	المنوفية
23	99.0	25	6.7	1	69.0	12	15.4	13	18.0	16	3.74	دمياط
24	99.0	17	23.0	17	19.0	22	10.0	18	15.1	23	2.08	الدقهلية
26	99.0	10	35.4	18	17.1	11	15.6	12	19.4	22	2.2	كفر الشيخ
27	100.0	23	12.6	13	23.0	20	10.9	22	6.7	24	1.82	بورسعيد
21	98.0	9	35.9	21	14.4	9	21.6	25	n.a	21	2.32	البحر الاحمر
14	94.0	7	37.3	2	36.0	25	5.9	26	n.a	27	0.55	الوادى الجديد
1	n.a	27	n.a	27	n.a	27	n.a	27	n.a	25	1.63	جنوب سيناء

تحليل حالة السكان في مصر وتبايناتها المكانية 2017

تابع ملحق (16) المؤشرات المستخدمة في تطبيق أسلوب مجموع الرتب

الترتيب	نسبة استخدام الانترنت بين السكان +4 في 2017	الترتيب	نسبة البطالة بين الإناث 2016	الترتيب	نسبة البطالة بين الذكور 2016	الترتيب	نسبة المشاركة الاقتصادية للمرأة 2016	الترتيب	نسبة الأسر التي لديها اتصال بالكهرباء 2014	الترتيب	نسبة الأسر التي لديها دورة مياه مستقلة 2014	الترتيب	نسبة الأسر التي لديها اتصال بمصدر محسن مياه الشرب 2014	المحافظات
8	20.0	25	16.8	14	8.6	3	14.0	6	99.5	6	91.1	15	100.0	سوهاج
7	19.1	19	23.6	16	8.1	7	16.0	4	99.2	9	92.7	13	100.0	أسيوط
5	18.4	23	19.1	25	6.4	8	17.0	5	99.4	8	92.3	14	100.0	الفيوم
4	18.4	26	9.8	13	8.9	24	30.0	10	99.7	24	99.2	12	100.0	بني سويف
3	16.3	17	24.1	22	7.1	21	27.0	18	99.9	18	96.4	11	100.0	المنيا
20	33.4	13	25.2	6	9.9	9	17.0	8	99.7	14	94.8	9	98.0	الجيزة
13	26.7	9	27.7	11	9.2	20	26.0	14	99.9	5	77.1	4	83.0	الشرقية
9	22.4	14	24.7	17	8.1	5	14.0	21	100.0	12	94.0	6	96.0	قنا
11	25.1	1	45.3	7	9.9	4	14.0	11	99.8	15	95.1	23	100.0	الإقصر
2	14.2	8	29.1	18	7.7	6	15.0	3	n.a	27	100.0	3	62.0	مطروح
19	33.0	15	24.2	8	9.7	14	24.0	16	99.9	10	92.9	7	96.0	القليوبية
24	43.8	6	31.9	9	9.6	10	19.0	26	100.0	25	99.4	19	100.0	الاسكندرية
6	18.6	21	21.6	23	7.0	27	40.0	13	99.9	3	63.0	17	100.0	البحيرة
15	28.8	3	41.0	4	12.1	15	24.0	19	99.9	22	98.7	16	100.0	أسوان
26	49.0	11	26.5	5	11.2	17	24.0	24	100.0	21	98.4	22	100.0	القاهرة
1	12.4	2	41.5	12	9.1	2	n.a	2	n.a	2	n.a	2	n.a	شمال سيناء
21	33.5	7	29.2	21	7.1	23	29.0	9	99.7	17	95.8	21	100.0	الأسماعيلية
18	32.1	18	24.0	10	9.3	19	26.0	7	99.6	19	96.8	20	100.0	الغربية
25	45.2	4	39.9	1	18.2	12	22.0	27	100.0	26	99.7	26	100.0	السويس
14	27.8	27	9.4	20	7.1	25	30.0	23	100.0	16	95.3	10	99.0	المنوفية
22	38.6	12	26.1	26	6.1	16	24.0	20	100.0	4	65.9	24	100.0	دمياط
17	30.6	20	22.5	15	8.4	11	20.0	15	99.9	7	91.3	25	100.0	الدقهلية
12	25.2	24	18.9	24	6.5	18	25.0	17	99.9	11	92.9	27	100.0	كفر الشيخ
27	51.1	10	27.3	3	13.5	22	27.0	22	100.0	13	94.5	8	97.0	بورسعيد
23	41.0	5	38.7	2	16.9	13	23.0	25	100.0	23	99.2	5	89.0	البحر الأحمر
16	30.0	22	20.4	19	7.1	26	31.0	12	99.8	20	98.2	18	100.0	الوادى الجديد
10	24.0	16	24.2	27	4.6	1	n.a	1	n.a	1	n.a	1	n.a	جنوب سيناء

ملحق (17): أولويات التنمية على مستوى المحافظات وفق بعض المؤشرات

ترتيب الأولوية	معدل النمو السنوي 2006-2017	الكثافة السكانية فى المساحة المأهولة	معدل المواليد	معدل الوفيات	نسبة استخدام وسائل تنظيم الاسرة	نسبة الحاجة غير الملباة	الاعالة الكلية
1	الفيوم	أسوان	مطروح	جنوب سيناء	سوهاج	سوهاج	أسيوط
2	السويس	الجيزة	بني سويف	الوادى الجديد	قنا	قنا	سوهاج
3	بني سويف	الاقصر	الفيوم	البحر الاحمر	أسيوط	أسيوط	شمال سيناء
4	الجيزة	القليوبية	المنيا	سوهاج	الاقصر	المنيا	المنيا
5	الاسماعيلية	البحر الاحمر	أسيوط	شمال سيناء	أسوان	الفيوم	بني سويف
6	دمياط	القاهرة	سوهاج	مطروح	المنيا	مطروح	مطروح
7	الشرقية	سوهاج	قنا	الاقصر	الفيوم	الاسكندرية	الفيوم
8	سوهاج	الاسكندرية	الاسماعيلية	القليوبية	بني سويف	الشرقية	قنا
9	القليوبية	أسيوط	البحيرة	بني سويف	بورسعيد	الاقصر	الوادى الجديد
10	المنيا	الغربية	أسوان	قنا	الشرقية	بورسعيد	الشرقية
11	مطروح	بني سويف	الاقصر	الفيوم	الاسكندرية	أسوان	الاسماعيلية
12	المنوفية	المنيا	الجيزة	كفرالشيخ	الاسماعيلية	الغربية	أسوان
13	كفرالشيخ	دمياط	المنوفية	المنوفية	السويس	الاسماعيلية	المنوفية
14	بورسعيد	الفيوم	الشرقية	الجيزة	القليوبية	البحر الاحمر	القليوبية
15	شمال سيناء	الدقهلية	كفرالشيخ	المنوفية	كفرالشيخ	كفرالشيخ	الاقصر
16	الاقصر	قنا	دمياط	أسوان	الغربية	الجيزة	الدقهلية
17	الدقهلية	المنوفية	البحر الاحمر	أسيوط	الجيزة	الدقهلية	السويس
18	البحيرة	الشرقية	الوادى الجديد	المنيا	القاهرة	السويس	الجيزة
19	الوادى الجديد	كفرالشيخ	السويس	الاسماعيلية	الدقهلية	بني سويف	دمياط
20	أسيوط	البحيرة	شمال سيناء	السويس	دمياط	كفرالشيخ	كفرالشيخ
21	قنا	بورسعيد	القاهرة	الغربية	البحيرة	القاهرة	البحيرة
22	الاسكندرية	الاسماعيلية	الغربية	البحيرة	المنوفية	القليوبية	الغربية
23	البحر الاحمر	الوادى الجديد	القليوبية	بورسعيد	البحر الاحمر	البحيرة	بورسعيد
24	الغربية	شمال سيناء	الاسكندرية	الشرقية	الوادى الجديد	المنوفية	القاهرة
25	أسوان	مطروح	الدقهلية	دمياط	مطروح	الوادى الجديد	الاسكندرية
26	القاهرة	السويس	بورسعيد	الاسكندرية	شمال سيناء	البحر الاحمر	البحر الاحمر
27	جنوب سيناء	جنوب سيناء	جنوب سيناء	القاهرة	جنوب سيناء	جنوب سيناء	جنوب سيناء

المصدر: من إعداد فريق العمل اعتمادا على المؤشرات بالملحق (16).

تحليل حالة السكان في مصر وتبايناتها المكانية 2017

تابع ملحق (17): أولويات التنمية على مستوى المحافظات وفق بعض المؤشرات

ترتيب الأولوية	الامية 10 سنوات فاكثر 2017	التسرب من التعليم الابتدائي	التسرب من التعليم الاعدادي	وفيات الامهات	وفيات الاطفال الرضع	نسبة الأطفال ناقصى الوزن بالنسبة للعمر 2014	نسبة الاطفال الذين يعانون من أى انيميا 2014	نسبة الولادات التى تمت تحت إشراف طبى 2014
1	المنيا	السويس	أسيوط	السويس	القاهرة	بني سويف	مطروح	جنوب سيناء
2	بني سويف	مطروح	مطروح	الفيوم	أسيوط	الشرقية	أسوان	المنيا
3	أسيوط	بني سويف	الاقصر	سوهاج	الاسكندرية	الجيزة	أسيوط	شمال سيناء
4	الفيوم	أسيوط	بني سويف	أسيوط	سوهاج	الشرقية	سوهاج	بني سويف
5	سوهاج	الشرقية	البحيرة	شمال سيناء	شمال سيناء	الغربية	الشرقية	أسيوط
6	البحيرة	الدقهلية	سوهاج	المنيا	بني سويف	المنيا	الاسماعيلية	الفيوم
7	مطروح	البحيرة	قنا	دمياط	قنا	الفيوم	الوادي الجديد	قنا
8	قنا	القليوبية	الاسكندرية	الشرقية	الاقصر	القاهرة	الفيوم	سوهاج
9	كفرالشيخ	الغربية	الفيوم	الاقصر	الاسماعيلية	البحر الاحمر	البحر الاحمر	أسوان
10	الشرقية	المنوفية	السويس	بني سويف	جنوب سيناء	قنا	كفرالشيخ	الشرقية
11	الاقصر	كفرالشيخ	الاسماعيلية	الجيزة	المنيا	كفرالشيخ	الاقصر	الجيزة
12	الجيزة	المنيا	أسوان	مطروح	مطروح	دمياط	البحيرة	البحيرة
13	القليوبية	الاسكندرية	المنوفية	الدقهلية	المنوفية	بورسعيد	البحيرة	القليوبية
14	الدقهلية	سوهاج	المنيا	قنا	الفيوم	السويس	القاهرة	الوادي الجديد
15	شمال سيناء	الاسماعيلية	الجيزة	القاهرة	القليوبية	أسوان	الجيزة	المنوفية
16	المنوفية	بورسعيد	دمياط	الغربية	الجيزة	مطروح	الفيوم	الاسكندرية
17	الاسماعيلية	الفيوم	القليوبية	الاسكندرية	الغربية	الاسكندرية	الدقهلية	الغربية
18	الغربية	دمياط	الغربية	البحيرة	دمياط	الاسماعيلية	بني سويف	الاسماعيلية
19	دمياط	الجيزة	القاهرة	كفرالشيخ	بورسعيد	الاسماعيلية	الغربية	القاهرة
20	أسوان	القاهرة	الشرقية	المنوفية	السويس	بورسعيد	المنيا	الاقصر
21	الاسكندرية	قنا	البحر الاحمر	القليوبية	البحيرة	أسيوط	البحر الاحمر	البحر الاحمر
22	جنوب سيناء	الاقصر	كفرالشيخ	أسوان	الدقهلية	الدقهلية	القليوبية	مطروح
23	القاهرة	البحر الاحمر	الدقهلية	الاسماعيلية	الشرقية	البحيرة	أسوان	دمياط
24	السويس	شمال سيناء	بورسعيد	الوادي الجديد	أسوان	المنوفية	قنا	الدقهلية
25	الوادي الجديد	جنوب سيناء	جنوب سيناء	بورسعيد	الوادي الجديد	الوادي الجديد	الاقصر	السويس
26	بورسعيد	أسوان	شمال سيناء	جنوب سيناء	كفرالشيخ	شمال سيناء	شمال سيناء	كفرالشيخ
27	البحر الاحمر	الوادي الجديد	الوادي الجديد	البحر الاحمر	البحر الاحمر	جنوب سيناء	جنوب سيناء	بورسعيد

المصدر: من إعداد فريق العمل اعتمادا على المؤشرات بالملحق (16) .

تحليل حالة السكان في مصر وتبايناتها المكانية 2017

تابع ملحق (17): أولويات التنمية على مستوى المحافظات وفق بعض المؤشرات

ترتيب الأولوية	معدل الطلاق	نسبة الأسر التي لديها اتصال بمصدر محسن مياه الشرب 2014	نسبة الأسر التي لديها دورة مياه مستقلة 2014	نسبة الأسر التي لديها اتصال بالكهرباء 2014	نسبة المشاركة الاقتصادية للمرأة 2016	نسبة البطالة بين الذكور 2016	نسبة البطالة بين الإناث 2016	نسبة السكان تحت خط الفقر 2015	نسبة استخدام الانترنت بين السكان +4 فى 2017
1	القاهرة	جنوب سيناء	جنوب سيناء	جنوب سيناء	جنوب سيناء	السويس	الاقصر	أسيوط	شمال سيناء
2	الجيزة	شمال سيناء	شمال سيناء	شمال سيناء	شمال سيناء	البحر الاحمر	شمال سيناء	سوهاج	مطروح
3	المنيا	مطروح	البحيرة	مطروح	سوهاج	بورسعيد	أسوان	قنا	المنيا
4	بورسعيد	الشرقية	دمياط	أسيوط	الاقصر	أسوان	السويس	المنيا	بني سويف
5	الاسكندرية	البحر الاحمر	الشرقية	الفيوم	قنا	القاهرة	البحر الاحمر	أسوان	الفيوم
6	السويس	قنا	سوهاج	سوهاج	مطروح	الجيزة	الاسكندرية	بني سويف	البحيرة
7	البحر الاحمر	القليوبية	الدقهلية	الغربية	أسيوط	الاقصر	الاسماعيلية	الاقصر	أسيوط
8	دمياط	بورسعيد	الفيوم	الجيزة	الفيوم	القليوبية	مطروح	الفيوم	سوهاج
9	الدقهلية	الجيزة	أسيوط	الاسماعيلية	الجيزة	الاسكندرية	الشرقية	الجيزة	قنا
10	الاسماعيلية	المنوفية	القليوبية	بني سويف	الاسكندرية	الغربية	بورسعيد	الاسماعيلية	جنوب سيناء
11	أسوان	المنيا	كفرالشيخ	الاقصر	الدقهلية	الشرقية	القاهرة	البحيرة	الاقصر
12	شمال سيناء	بني سويف	قنا	الوادى الجديد	السويس	شمال سيناء	دمياط	كفرالشيخ	كفرالشيخ
13	مطروح	أسيوط	بورسعيد	البحيرة	البحر الاحمر	بني سويف	الجيزة	دمياط	الشرقية
14	قنا	الفيوم	الجيزة	الشرقية	القليوبية	سوهاج	قنا	القاهرة	المنوفية
15	الغربية	سوهاج	الاقصر	الدقهلية	أسوان	الدقهلية	القليوبية	السويس	أسوان
16	القليوبية	أسوان	المنوفية	القليوبية	دمياط	أسيوط	جنوب سيناء	الغربية	الوادى الجديد
17	جنوب سيناء	البحيرة	الاسماعيلية	كفرالشيخ	القاهرة	قنا	المنيا	المنوفية	الدقهلية
18	الشرقية	الوادى الجديد	المنيا	المنيا	كفرالشيخ	مطروح	الغربية	الدقهلية	الغربية
19	الفيوم	الاسكندرية	الغربية	أسوان	الغربية	الوادى الجديد	أسيوط	الشرقية	القليوبية
20	بني سويف	الغربية	الوادى الجديد	دمياط	الشرقية	المنوفية	الدقهلية	القليوبية	الجيزة
21	البحيرة	الاسماعيلية	القاهرة	قنا	المنيا	الاسماعيلية	البحيرة	الاسكندرية	الاسماعيلية
22	الاقصر	القاهرة	أسوان	بورسعيد	بورسعيد	المنيا	الوادى الجديد	بورسعيد	دمياط
23	الوادى الجديد	الاقصر	البحر الاحمر	المنوفية	الاسماعيلية	البحيرة	الفيوم	شمال سيناء	البحر الاحمر
24	كفرالشيخ	دمياط	بني سويف	القاهرة	بني سويف	كفرالشيخ	كفرالشيخ	مطروح	الاسكندرية
25	المنوفية	الدقهلية	الاسكندرية	البحر الاحمر	المنوفية	الفيوم	سوهاج	البحر الاحمر	السويس
26	سوهاج	السويس	السويس	الاسكندرية	الوادى الجديد	دمياط	بني سويف	الوادى الجديد	القاهرة
27	أسيوط	كفرالشيخ	مطروح	السويس	البحيرة	جنوب سيناء	المنوفية	جنوب سيناء	بورسعيد

المصدر: من إعداد فريق العمل اعتمادا على المؤشرات بالملحق (16) .

رقم الإيداع: 2019/22971

ISBN: 978-977-6641-37-2

Arab Republic of Egypt
Institute of National Planning



2019

Egypt: Population Situation Analysis and its Spatial Disparities 2017 Report

